# مصر والسيادة على السودان

## الوضع التاريخي للمسألة

تأليف

د. محمد فؤاد شكري

أستاذ التاريخ الحديث

الكتاب: مصر والسيادة على السودان.. الوضع التاريخي للمسألة

الكاتب: د. مُحَمَّد فؤاد شكري

الطبعة: ٢٠٢٢

الناشر: وكالة الصحافة العربية ( ناشرون)




٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة - جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

**http://www. bookapa.com** **E-mail: info@bookapa.com**



دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

شكري ، مُحَمَّد فؤاد

مصر والسيادة على السودان.. الوضع التاريخي للمسألة / د. مُحَمَّد فؤاد شكري.

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٥٧ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولى: ٥ – ٤٩٨ – ٩٩١ – ٩٧٧- ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٩٩١٦ / ٢٠٢٢

# مصر والسيادة على السودان
## الوضع التاريخي للمسألة



## تصدير وتقدير

كثر الحديث في هذه الأيام عن السودان وعلاقة مصر به وموقفها إزاءه، وقد رأيت أن أتناول هذا الموضوع من الناحية التاريخية البحتة على الطريقة العلمية الحديثة التي تستند إلى الحقائق الثابتة، ولما كان الموضوع متشعب النواحي والمجال لا يحتمل الإطالة فلم يكن هناك معدى عن قصر الحديث على مسألة السيادة وإزالة ما علق بالأذهان عن مساوئ الحكم المصري في السودان إذ أن الشواهد التاريخية المستقاة من الوثائق الرسمية لا تنفي ذلك فحسب، بل إنها لتدل دلالة واضحة على أن حكم المصريين للقطر السوداني كان حكماً عادلاً مستنيراً ، يهدف إلى رفاهية السودانيين والسير بهم قدماً في طريق التقدم والحضارة، وليس في ذلك ما يدعو إلى العجب لأن السياسة الرشيدة التي رسم محمَّد علي الكبير خطوطها الأساسية منذ البداية كانت تعتبر مصر والسودان قطراً واحداً داخلاً ضمن نطاق مشترك.

***

على أنه لا يسعني إلا أن أعترف بأن هذا البحث على إيجازه ما كان في استطاعتي أن أنجزه لولا المساعدة القيمة التي لقيتها من إخواني الأساتذة عبد المقصود العناني المدرس الأول للمواد الاجتماعية بمدرسة الحلمية الثانوية، وسيد محمَّد خليل المدرس بالقبة الثانوية، وعبد الرحمن عبد التواب مفتش الآثار العربية، وأحمد محمَّد عيسى بمكتبة جامعة فؤاد الأول، وفؤاد بطرس زكي ليسانسيه في التاريخ من كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول– فلهم جميعاً خالص شكري وتقديري.

المؤلف

القاهرة– ديسمبر ١٩٤٦

## مصر والسيادة على السودان

### الوضع التاريخي للمسألة

يربط نهر النيل بين القطرين المصري والسوداني منذ أزمنة سحيقة، ولا جدال في أن تتبع ما نشأ بينهما من مختلف العلاقات أمر له أهميته، غير أن الذي يعنينا الآن إنما هو الوقوف على حقيقة ناحية واحدة من تلك العلاقات في فترة معينة، ونقصد بذلك طبيعة الصلة التي ربطت بين هذين القطرين منذ الفتح المصري لبلاد السودان في أوائل القرن التاسع عشر إلى أن عقد الوفاق الثنائي المشهور بين مصر وبريطانيا في آخر القرن نفسه.

وسنتناول بالبحث مسألتين على جانب كبير من الأهمية هما: إظهار ما تستند إليه مصر من حقوق تاريخية في تحديد ما يجب أن يكون عليه "وضع" هذه الأقطار السودانية في ظل سيادة شرعية كاملة، وبيان نوع الحكم الذي أقامه المصريون في السودان. على أنه مما يجدر ذكره منذ البداية أن هاتين المسألتين مرتبطتان كل الارتباط بحيث لا يمكن التفريق بينهما بحال من الأحوال؛ إذ أن نوع الحكم الذي درج المصريون على تطبيقه في هذه الأقطار طوال تلك المدة يفسر طبيعة "السيادة" التي كانت لهم من أيام الفتح الأولى، والتي لم تتعرض قط دولة من الدول في أية مرحلة من مراحل هذا التاريخ الحافل لمناقشتها أو التشكيك فيها، بل إن هناك من الوثائق التاريخية ما يقطع بأن حقوق السيادة هذه كان معترفاً بها اعترافاً

تاماً من جانب الدول العظمى الأوربية وفي مقدمتها إنجلترا، تلك الدولة التي اشتركت مع المصريين في استرجاع السودان عقب حوادث الثورة المهدية ثم أبرمت مع مصر وفاق الحكم الثنائي.

وفضلاً عن ذلك فإن الحديث عن نوع الحكم الذي أقامه المصريون في السودان من شأنه أن يقضي على فكرة ظلت مسيطرة على العقول ردحاً من الزمن، ومؤداها أن المصريين كانوا من بداية الأمر يريدون استغلال السودان فلم يعملوا لما فيه خير السودانيين ورفاهيتهم منذ عهد مُحَمَّد علي إلى قيام الثورة المهدية، بل إن تلك الثورة لم تكن في عرف أصحاب هذا الرأي إلا نتيجة سوء الإدارة المصرية وتعسفها.

وأما حقوق السيادة ذاتها فقسمان: قسم يتعلق بالسودان الأوسط، ونعني به تلك الأقاليم التي يخترقها نهر النيل وتقع على جانبيه وتغذي أرضها وروافده، وهي: النوبة، وسنار، وكردفان، ودارفور، وجهات النيل العليا حول بحر الجبل إلى جنوبي غندكورو، وقسم آخر يتعلق بالسودان الشرقي أي بتلك الأقاليم الممتدة على شاطئ البحر الأحمر الغربي بما فيها أرض الحبشة وهرر والساحل الصومالي إلى رأس غردافوي. وتستند مصر في سيادتها على جميع هذه الجهات إلى ما يخوله الفتح من سلطان أو إلى ما استمدته من حقوق بحكم تبعيتها للدولة العثمانية وانتقال أسباب السيادة إليها بفضل ما كانت تصدره تركيا من فرمانات وافقت عليها الدول؛ وزيادة على ذلك فإن الفتح ذاته إنما كان نتيجة استصدار فرمان من الباب العالي في بادئ الأمر.

وبفضل هذا كله أضحت حقوق مصر في السيادة على السودان بأجمعه جزءًا لا يتجزأ من تلك الحقوق التي كفلتها لمصر موافقة الدول على ذلك الوضع الممتاز الذي تمتعت به منذ صدرت في عام ١٨٤١ تلك الفرمانات التي منحت أسرة مُحَّد علي حكم مصر بالوراثة، بل إن هذه الحقوق ما لبثت أن تأيدت عند ما استصدر إسماعيل العظيم فرمان الوراثة الصليبية في ٢٧ مايو ١٨٦٦ (١٢ محرم ١٢٨٣) وقد تقرر في هذا الفرمان "أن تنتقل ولاية مصر مع ما هو تابع لها من الأراضي وكامل ملحقاتها وقائم مقاميتي سواكن ومصوع إلى أكبر (أولاده) الذكور بطريق الإرث. وبالصورة نفسها إلى أكبر أولاد (ذريته)..." وقبل ذلك كان الولاة من أسرة مُحَّد علي يمنحون حكم السودان مدة حياتهم فحسب ومن ذلك الحين بدأ كأنما السيادة على القطرين قد توحدت نهائياً وأصبحت ممثلة في شخص الحاكم المصري وحده مع الاحتفاظ بضرورة تبعيته للسلطان العثماني. وبحكم هذه التبعية وموافقة الدول على فرمانات الوراثة أضحى متعذراً عليه أن ينزل عن شيء من حقوق السيادة على أي إقليم من هذه الأقاليم من تلقاء نفسه دون تصريح بذلك من تركيا وموافقة من الدول على هذا التنازل.

-١-

بدأ مُحَّد علي يفكر جدياً في فتح السودان قبل أن يرسل حملته إليه بسنوات، ولم يكد يتم استعداده الحربي حتى أرسل يستأذن محمود الثاني في فتح هذه الأقطار؛ فوافق السلطان العثماني على أن يضم مُحَّد علي ما

يشاء من أراضي السودان على أن يكون ذلك باسم السلطان[١] فأخضع جيشه برياسة ولده إسماعيل البلاد النوبية وسنار وكردفان باسم محمود الثاني وقدم الزعماء والرؤساء السودانيون خضوعهم وولاءهم للسلطان العثماني، وكان من أشهرهم بادي بن طبل ملك سنار الذي أقسم يمين الولاء بين يدي إسماعيل لسلطان تركيا وأعلن تنازله عن مملكة سنار رسمياً للسلطان[٢]

وهكذا دخلت هذه البلاد منذ اللحظة الأولى تحت السيادة العثمانية، كما أن الباشا المصري صار يقوم بأعباء الحكم فيها على أنها ملحقات تابعة لباشاويته أو ولايته تحت السيادة العثمانية. وتأكيداً لهذه السيادة أصدر الباب العالي أمراً إلى مُحَمَّد علي بتعيين ابنه إسماعيل حاكماً على سنار في يوليو ١٨٢٢[٣]. على أنه مما يجب التنبيه إليه أن تقليد الحكم صدر رأساً من مُحَمَّد علي باعتباره صاحب الولاية على مصر ويدخل في نطاق هذه الولاية ما تستطيع مصر أن تضمه إليها من ممتلكات جديدة. وعندما زحف مُحَمَّد بك الدفتردار صهر مُحَمَّد علي بجيش آخر على كردفان كتب إلى حاكمها المقدوم مسلم أنه إنما أوفد من قبل باشا مصر حتى يطلب إليه باسم "سلطان المسلمين أن يعترف بالسيادة شأنه في ذلك شأن جميع الأمراء المسلمين"[٤]. فلما رفض المقدوم حاربه الدفتردار وانتصر عليه في

---

. (1)Robinson, (Conquest) p 47

(2)Mengin t. II p 213.

(3)Driault. P. 274.

.(4)Ca.lalvene t. II p. 215

معركة بارا الحاسمة وضمت الكردفان إلى الممتلكات المصرية. وكان الدفتردار ثاني الحكمدارين بعد إسماعيل وصدر تعيينه في منصب الحكمدارية من القاهرة ١٨٢٣[١] ثم عين الباشا سائر الحكمدارين الذين ولوا هذا المنصب بعد ذلك وظل خلفاء مُحَّد علي ينصبون الحكمدارين ويعزلونهم.

وقد بدأ تنظيم شؤون الحكم والإدارة في السودان منذ أيام الفتح الأولى واسترشد مُحَّد علي بقواعد معينة تفسر بوضوح معنى "السيادة" التي صارت من حق مصر على هذه البلاد ومعنى "انضمام" السودان إلى مصر في نطاق ممتلكات الباشا، كما أن البحث في هذه القواعد من شأنه أن يزيل من عالم الوجود تلك الأقصوصة القديمة التي أراد مروجوها أن يلصقوا تهمة الاستغلال وإهمال رفاهية السودانيين بالحكم المصري في السودان. على أن هذه القواعد التي وضعت في أيام مُحَّد علي ظل يرتكز عليها كل تنظيم لشؤون الحكم والإدارة من ذلك الحين إلى وقت قيام الثورة المهدية. ولعل أهم أسس هذا التنظيم الجديد أن الباشا اعتبر مصر والسودان قطراً واحداً مندمجاً حتى أصبح شأن السودان في الوضع الجديد شأن أية مديرية من تلك المديريات التي يربط بينهما جميعاً وجودها في نطاق الباشاوية المصرية؛ وكان لهذا الاعتبار آثار بعيدة في تكوين السودان الحديث وخروجه من حلكة ذلك الظلام الذي انتشر في عهود الفوضى السابقة إلى نور التقدم والعمران وبدء السير بخطى ثابتة وبالقدر الذي كان متلائماً مع أحوال شعوبه في طريق الحضارة والمدنية.

(1)Robinson. (Rulers). P. 40.

ذلك بأن الباشا كان يريد للسودان ما أراده لمصر ذاتها من حيث قيام الحكومة المصلحة التي تسهر على أمن الناس وراحتهم وتوفر لهم سبل العيش، وبخاصة عن طريق إنعاش الإنتاج المحلي في الزراعة والصناعة، وكذلك بتنمية التجارة وليس أدل على ذلك من أن الباشا كتب إلى حكمدار السودان خورشيد أغا في يوليو ١٨٣٥ حتى "يقوم بجولات متواصلة في فيافي البلاد السودانية ليلاً ونهاراً ويسوس كافة الأهالي سياسة طيبة"، كما أمره "بأن يجعل نصب عينيه الاهتمام بنشر ألوية العمران وتحقيق رفاهية الأهلين لا فرق بين هذه البلاد في ذلك وبين الأقاليم المصرية حتى يستحق (خورشيد) زيادة العطف عليه" من جانب مُحَمَّد علي[1] بل لقد جعل الباشا مكافأته لرجال حكومته في السودان على قدر ما يبذلون من الجهد في سبيل عمران البلاد وإقامة الحكومة المصلحة؛ ولما كان خورشيد أغا نفسه– وعهده من أكثر العهود ازدهاراً في السودان– قد حقق آمال مُحَمَّد علي حتى استحق الثناء والمكافأة فقد أنعم عليه الباشا برتبة الميرميران الرفيعة الشأن وأبلغه هذا الأنعام في رسالة جاء فيها ما يوضح الأغراض التي كان يتوخاها مُحَمَّد علي من الحكم في السودان. قال الباشا مخاطباً حكمداره في الخرطوم "اعلم أن توجيه همتك إلى العناية بسكان هذه الأقاليم التي كلفناك بتنظيم أمورها تنظيماً حسناً وبإدارة شؤونها إدارة طيبة قد اقتضانا أن نكافئك بمكافأة طيبة إظهاراً لإعجابنا"[2]

---

(١) عابدين– المعية دفتر ٦٦ تركي رقم ٦٨ أمر من مُحَمَّد علي إلى خورشيد باشا في ٢٨ ربيع أول ١٢٥١ (٢٢– ٧– ١٨٣٥).

(٢) عابدين– المعية دفتر ٦٦ الوثيقة السابقة.

ولم يكن هذا غريباً فإن مُحَمَّد علي الذي نظر إلى المصريين أنفسهم كما ينظر الأب إلى أبنائه وأقام في مصر نوعاً من الحكومة الأبوية– الباتريركية– دأبها تعويد المصريين الاضطلاع بشؤونهم وتدريبهم على ممارسة شؤون الحكم في النهاية، نقول إن مُحَمَّد علي كان ينظر إلى السودانيين كذلك نظرة الأب إلى أبنائه وأنشأ في السودان حكومة أبوية على غرار ما أنشأه في مصر. وآية ذلك أنه انتهز فرصة زيارته المشهورة للسودان فجمع علماء السودانيين ومشايخهم ورؤساءهم الذين جاءوا لتقديم فروض الطاعة والولاء له وهو ما يزال في فاشنغارو من إقليم فازوغلي وخطبهم خطبة قيمة يتضح منها اهتمام العاهل العظيم برفاهية هذه البلاد وعزمه على تعليم "صفوة" من أبنائها حتى يستطيعوا النهوض بأوطانهم، مع وصاية الحكومة الأبوية التي أوجدها مُحَمَّد علي في السودان.

قال الباشا ما معناه "لا جدال في أن كل شعب من الشعوب يمر بدور الطفولة الذي تمرون به الآن. ولكن عناية المولى جل شأنه تبعث إلى كل أمة مصلحاً يسير بها قدماً في طريق الرقي والحضارة، ولقد كان من حظي أن يقع علي الاختيار لأداء هذا الواجب النبيل نحوكم. وإني لشديد الرجاء في أن أستطيع إصلاح أحوالكم المحزنة إذا عقدتم العزم على العمل بما أبديه لكم من نصح وإرشاد. إن بلادكم فسيحة الأرجاء بديعة المناظر خصيبة التربة تقع في قارة من قارات الدنيا الخمس يسمونها إفريقية وليس بين سكان هذا الجزء العظيم من أجزاء الكرة الأرضية من حرم السعادة غيركم سواء كان هذا الحرمان من حيث المأكل والمشرب أو من حيث السلع التي تنتجها الصناعة وتعرضها التجارة. انظروا إلى مصر فهي قطر صغير إذا

قيس إلى بلادكم لا يزيد طوله على ثلاثمائة وستين ميلاً وعرضه على مائتين وتسعين، حتى أن أراضي جزيرة سنار وحدها لتفوق مصر من حيث المساحة عشر مرات، ولكن الرجال الذين يعملون لا بد وأن يحققوا أغراضهم وجميع العالم يعرف ما عليه مصر من رخاء وانتعاش"[١]

ثم شرح الباشا لمستمعيه الفوائد العظيمة التي عادت على الأمم الأخرى بفضل ما أحرزته من تقدم اجتماعي، وعرض أن يصحب معه في عودته إلى مصر عدداً من أبنائهم يقوم على تربيتهم وتعليمهم في مدارسه. وارتاح المشايخ لذلك أيما ارتياح، وقال شيخ الجزيرة وكان شديد الحرص على إظهار ولائه وطاعته إنه لما كان من غير ولد، فقد قرر أن يذهب إلى مصر ابن أخ له. وقال رفاعة رافع الطهطاوي تعليقاً على ذلك كله[٢] "ومما يدل على حسن مقاصد المرحوم مُحَمَّد علي أنه في عودته من البلاد السودانية استصحب معه عدة غلمان من أبناء وجوه السودان إلى مصر وأدخلهم في المدارس المصرية ليتعلموا مبادئ العلوم ثم نقلهم إلى مكتب الزراعة ثم إلى مدرسة الألسن، وكان القصد من ذلك أن يتذوقوا طعم المعارف التمدينية لينشروها في بلادهم" وكان الباشا قبل هذه الزيارة بعشرة أعوام تقريباً وعقب الفتح بفترة قصيرة قد تحدث عن هذه الحكومة الأبوية

(١) الوثائق النمساوية– عثرنا ضمن هذه الوثائق على ترجمة كاملة لجرنال رحلة مُحَمَّد علي كما صدر في عدد الوقائع المصرية بالإسكندرية في ٦ صفر ١٢٥٥ (٢١ إبريل ١٨٣٩) وقام بهذه الترجمة (فيشر هوسر) Wichorhauser من موظفي القنصلية النمساوية بالإسكندرية– مرفق بالوثيقة– رقم ٣٣٦ في رسالة البارون شتورمر (Stiirmer) إلى مترنخ من القسطنطينية في ١٥ مايو ١٨٣٩ (مجلد رقم ٥٠ من تقارير القسطنطينية).

(٢) رفاعة ٥ ص ٢٦٣.

التي أرادها للسودان فجاء في جريدة الوقائع المصرية العبارة التالية: "ولعمري إن الناس القاطنين في أراضي السودان الواسعة المعروفة عند من رآها خالون من العلم عارون عن معرفة النفع والضرر فضارعوا الوحوش حالة، ومع هذا فإنه لم يتفق لهم في كل الزمان الذي عاشوا فيه حتى الآن أن يحظوا بمأرب ما ولا أدركوا أسباب المعيشة اللازمة والصنايع والحرف (إلى أن قال) فمن ثم لاح في ضمير سعادة الخديوي أن يريهم طريق حكمه يكون سبباً لتربيتهم"(١)

وعمد مُحَمَّد علي- كما فعل في مصر- إلى تدريب أهل السودان على القيام بتدبير شؤونهم فأشرك العناصر الوطنية في الحكم والإدارة(٢) وكان ذلك من القواعد المهمة التي ظل يأخذ بها الولاة المصريون في حكومة هذه الأقطار التي اندمجت في الأقاليم المصرية. فقد نظمت الفتوح الجديدة على نمط يشبه في خطوطه الرئيسية التنظيم الإداري في مصر ذاتها(٣) وأبقى مُحَمَّد علي الرؤساء الوطنيين و"المكوك"- جمع مك- في أعمالهم ولقي الفقهاء والعلماء كل احترام وتبجيل وأصغى الحكمداريون لأقوالهم وسألوهم الرأي والنصيحة في كثير من الأحيان وكان(٤) الشيخ عبد القادر ود الزين صاحب حظوة كبيرة عند محمود بك وخورشيد باشا بنوع خاص، وكان الشيخ إدريس عدلان عضد حكومة الخرطوم في إقليم فازوغلي(٥) وحسن

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ في ٦ رمضان ١٢٤٤ (١٢ مارس ١٨٢٩).

(2)Lepsius- p 167.

(3)Cadalvene II. 264.

(٤) شقير: جـ٣ صفحات ١٨، ١٩.

(٥) تاريخ مدينة سار ص ٣٣.

خليفة شيخ العبابدة يتمتع بالسلطان والنفوذ في بربر[1] وولي القضاء في عهد محمود بك الفقيه عبد الدافع، وأرسل الباشا من القاهرة في كل مناسبة[2] الشيلان والبنشات لإهدائها إلى "مشايخ عرب السودان" ولإلباسهم إياها[3] حتى صار ذلك تقليداً عند مجيء كل حكمدار جديد إلى الخرطوم. كتب خالد باشا خسرو عقب وصوله الخرطوم في يناير ١٨٤٦ "إن الشيوخ الذين يحملون النيشانات وغيرهم من كبار الشيوخ قد حضروا لمقابلته على نحو العادة التي سار عليها شيوخ الأقطار السودانية ولما كان من العادة المتبعة في هذه البلاد إلباس الخلع للشيوخ في ظل الجناب الخديوي ووفقاً لما جرت عليه العادة قد ألبس الخلع للشيوخ الذين حضروا لمقابلته"[4] ومنح الباشا الملوك والزعماء المرتبات والعطايا كالملك كنبال ابن ملك الشائقية جاوبش الذي أذعن للأمير إسماعيل وساهم في معارك الفتح الأولى إلى جانب المصريين[5].

وقرب الحكمداريون الملك كنبال واعتمد عليه أحمد باشا أبو ودان في تأديب بعض الأشقياء في شندى بعد ذلك عام ١٨٣٩[6]، وحصل مك

---

(1)Lepsius. 146.

(٢) تاريخ مدينة سنار ص ٢٩.

(٣) عابدين– المعية دفتر ٧٩ تركي أمر رقم ٥٥٢ في ٢٤ رمضان ١٢٥٢ (١٢– ١– ١٨٣٧).

(٤) عابدين– محفظة ١٩ وثيقة ٧٤ من خالد خسرو إلى الجناب العالي. الخرطوم في ٩ صفر ١٢٦٢ (٦– ٢– ١٨٤٦).

(٥) عابدين– المعية دفتر ٢٦ تركي. أمر رقم ٣١٦ في ٢٨ ذي القعدة ١٢٤٣ (١١– ٦– ١٨٢٨).

(٦) عابدين– المعية دفتر ٤٢ تركي. أمر رقم ٣٦١ في ٢٣ شعبان ١٢٤٦ (٦– ٢– ١٨٣١).

(أو ملك) بربر نصر الدين على مرتب ثابت من مُحَمَّد علي، وقدم نصر الدين في زيارة إلى الباشا في مصر فأمر مُحَمَّد علي بزيادة مرتبه وأحاطه بكل ضروب الحفاوة والتكريم[1] وحرص الباشا على احترام شعور أهل البلاد وأساليب حياتهم الدينية والثقافية فبجل فقهاءهم وأجرى عليهم الأرزاق واحترم ثقافة السودانيين، وكانت دينية إسلامية فلم يشأ أن يحدث بها تحويراً أو يدخل عليها تقييداً بل طفق يمنح الهبات لتعمير دور العلم القائمة وهي المساجد، واطمأن الأهلون إلى رغبة الحكومة هذه فأكثروا من التماس المنح والعطايا لترميم المساجد القديمة وبناء عدد من المساجد الجديدة في دنقلة[2] وكسلا[3] والأبيض[4] والخرطوم[5] وسنار[6] وفازوغلي ومروى وحلفاية وبربر[7] وغيرها وحصل فقهاء عديدون في مختلف أنحاء البلاد رواتب ثابتة من الحكومة؛ ومن أكثرهم شهرة الفقيه إبراهيم عيسى فقد سمح له الباشا بإنشاء مسجد في قرية كترنج بمديرية الخرطوم ورتب له "راتباً

---

(١) عابدين- المعية دفتر ١٨٩ تركي. مكانته رقم ١٨٩ في غرة جمادى الآخرة ١٢٥٢ (١٣-٩- ١٨٣٦).

(٢) عابدين- المعية دفتر ٣٧٧ تركي. مكاتبة رقم ٦٤٩ في ٣ ربيع الثاني ١٢٦٠ (٢٢- ٤- ١٨٤٤).

(٣) عابدين- المعية دفتر ١٩٠٤ (أوامر عربي) في ٣ القعدة ١٢٧٩.

(٤) عابدين- المعية دفتر ١٠٧١ وارد عرضحلات الدواوين.

(٥) عابدين- المعية دفتر ١٠٧١ (عربي) رقم ١٥ في ٢٣ صفر ١٢٨١.

(٦) عابدين- المعية دفتر ٥٢٩ تركي. رقم ٢ في ١٨ جمادى الأولى ١٢٨١.

(٧) عابدين- المعية دفتر ١٠٧٢ وارد عرضحلات رقم ٢ غرة جمادى الآخرة ١٢٨٢ ثم دفتر رقم ١٣٦٦ في ١٩ جماد أول ١٢٨٢. ثم دفتر ٥٢٩ تركي أوامر وعرائض رقم ٨ في ١٦ القعدة ١٢٨١.

شهرياً" في أثناء وجوده بالسودان عام ١٨٣٨ وعندما زاد إقبال التلاميذ طلب الفقيه زيادة مرتبه فأجابه مُحَّد علي إلى طلبه ١٨٤٤[١] ثم عاد بعد سنوات فطلب بناء حجرات جديدة "لسكنى الفقراء وعمل سور للجامع" فأجيب كذلك إلى طلبه (١٨٤٧)[٢] وقد ظل هذا المسجد قائماً إلى أيام الثورة المهدية. وزيادة على ذلك فإن الباشا كان يشجع السودانيين على المجيء للدراسة بالأزهر الشريف ووافق على إنشاء رواق السنارية[٣].

وكان لهذه السياسة الأبوية الحكيمة أبلغ الأثر في استمالة السودانيين إلى تأييد الحكومة وآية ذلك ما كتبه الشيخ إسماعيل بن عبد الله أحد الفقهاء المتصوفين عندما جاء مُحَّد لزيارة السودان وشاهد الفقيه العلماء والفقهاء والشيوخ يهرعون لمقابلة الباشا في الخرطوم وفي غيرها من المدن كتب الشيخ رسالة بعث بها إلى مُحَّد علي وهي تظهر مدى ما بلغته حكومته الأبوية في السودان من نجاح عظيم، قال الشيخ "وإن سألت عن حالي فأني صاحب طريقة ودرس منقطع على باب الله فالحمد لله منذ قدموا أولادك بأرض السودان حصلت لنا الراحة والإكرام التام، وكل ذلك بسبب إقبالك وإكرامك لأهل الدين وحفظ حرمهم ويرجون الله سبحانه وتعالى ثواب ذلك كله راجع لك ومنذ ملكك على بلاد السودان لم تخرج عن خاطرنا متوجهين لك بالدعاء في سائر الأوقات في الصباح والمساء وإن

---

(١) عابدين– المعية دفتر ٣٧٩ تركي رقم ٣٤٣٢ في ١٤ القعدة ١٢٦٠ (٢٥– ١١– ١٨٤٤).

(٢) عابدين– المعية دفتر ٤٠٨ تركي رقم ١١١٠ في ٨ ربيع أول ١٢٦٣ (٢٤– ٤– ١٨٤٧).

(٣) عابدين– المعية دفتر ٤١١ تركي رقم ٣٤٨ في ١٦ صفر ١٢٦٣ (١٣– ٢– ١٨٤٧).

شاء الله ببركة الدعاء يبلغك مقصودك وشرف علمكم كفاية السلام عليكم ورضي الله تعالى وبركاته"

وإذا عرفنا مقدار ما كان للفقهاء والعلماء من مكانة في نفوس الشعب وأثر بالغ في توجيهه أدركنا مقدار اطمئنان السودانيين إلى هذه الحكومة الأبوية الرشيدة التي أوجدها مُحَّد علي.

وقد اقتضى إنشاء الحكومة الأبوية أن يفرض الباشا وهو بالقاهرة رقابة صارمة على الحكام والمديرين في الأقاليم السودانية. فهو يعمل دائماً على إنصاف الأهلين من أي اعتداء يقع عليهم من الحكام فقد انتصف للشيخ بشير أحد مشايخ بربر من خورشيد أغا الحكمدار(١) كما انتصف "للسلطان تيمة شيخ مشايخ كردفان" من رستم بك مدير الكردفان(٢) وأرغم اثنين من الكشاف وكانا قد وليا الحكم في الكردفان على إرجاع ما اختلساه من الأموال(٣) وكان جزاء مثل هذين المختلسين الفصل والنفي(٤). ولا مراء في أن بعض الحكام – كما هو الحال في كل زمان ومكان – اهتموا بجمع الثروة؛ غير أنه كان من بينهم كثيرون(٥) صلحت سيرتهم وانتظمت الأمور على أيديهم كأحمد باشا أبو ودان ذلك الرجل الذي وصفه معاصر أجنبي بأنه كان كفئاً قديراً استطاع أن يدفع الرعب إلى

---

(١) عابدين– المعية دفتر ٢٩ تركي رقم ١٢٥ في ٢٨ شعبان ١٢٤٢ (٢٧– ٣– ١٨٢٧).

(٢) عابدين– المعية دفتر ٥١ تركي رقم ١٣ في ١٣ جمادى الأول ١٢٤٨ (٢٠– ١٠– ١٨٣١).

(٣) عابدين– المعية دفتر ٧٧٠ تركي رقم ٢٤٦ في ٤ ربيع الثاني ١٢٤٦ (٢٣– ٩– ١٨٣٥).

(٤) عابدين– المعية محفظة ٣ وثيقة رقم ١١٤ في ٢٢ شوال ١٢٥١ (١٠– ٢– ١٨٣٦).

(5)Werne (feldzug) p 102, also Werne (Espedihon) pp, 28- 31.

قلوب موظفيه[1] وكذلك مصطفى بك أحد حكام الكردفان ومن الذين شغلوا منصب وكيل الحكمدارية بالخرطوم[2] أما السودانيون أنفسهم فقد امتدح مؤرخهم صاحب (تاريخ ملوك الفونج بالسودان وأقاليمه إلى حكم مُحَّد سعيد باشا) كبار الحكمدارين، وبخاصة أمثال خورشيد باشا وأحمد باشا أبو ودان كما ذكر عن الموظفين الذين جاءوا مع أولهما إلى السودان أنهم "كانوا جماعة كلهم أصحاب عقل ورأي سديد"[3].

ولما كان مُحَّد علي يعتبر مصر والسودان بلداً واحداً فقد اتبع في السودان نفس السياسة الاقتصادية التي اتبعها في مصر ومدارها عمار القطرين معاً، وبنى خطته الاقتصادية في السودان على نفس القواعد التي بنى عليها خطته الاقتصادية في مصر وكان غرضه أن تسد البلاد حاجاتها بنفسها ومن إنتاجها الداخلي أي الأخذ بمبدأ الاكتفاء الذاتي؛ وقد استلزم ذلك أن يكفي السودان حاجاته بنفسه.

على أنه لما كانت هذه البلاد في نظر الباشا تؤلف وحدة كاملة مع مصر فقد توسع مُحَّد علي في تطبيق مبدأ الاكتفاء الذاتي بحيث يمكنه أن يسد حاجة مصر مما يفيض من موارد السودان وإعطاء السودان من موارد مصر الفائضة ما قد يكون في حاجة إليه؛ وفضلاً عن ذلك فإن الأخذ بمبدأ الاكتفاء الذاتي يتطلب تعمير السودان وتحسين أحوال أهله مما يستدعي تنمية موارده بإنعاش الزراعة وإدخال الصناعة وتشجيع التجارة

(1)Werne (Feldzug) pp 21, 28- 29.

(2)Russeger. 123.

(٣) تاريخ ملوك السودان ص ٣٢ ١.

واستثمار جميع موارد البلاد على خير وجه وكذلك تنظيم الضرائب ونشر ألوية الأمن وإقرار النظام.

وقد عني الباشا بالزراعة لأن العناية بها تؤدي على حد قوله إلى "عمار البلاد وترقية حال أهلها"[١] فازدهرت الزراعة على جانبي النيل واسترعى ازدهارها أنظار السائحين الذين تجولوا في هذه الربوع فتحدث الرحالة الإنجليزي هوسكنس **Hoskins** عن وفرة الغلات الزراعية في إقليم بربر ونجاح زراعة النيلة وقصب السكر في دنقله[٢]، ووصف الرحالة الألماني بوكلر مسكاو **Puckler Muskau** حالة الرخاء التي شاهدها وبخاصة في دنقلة ومروى وكثرة عدد السواقي المنتشرة في هذه الجهات حتى لقد قدر ما يوجد منها في مديرية دنقلة وحدها بحوالي أربعة أو خمسة آلاف ساقية[٣]. وقد نجم عن انتعاش الزراعة رخاء ظاهر أثار إعجاب بوكلر مسكاو؛ ففي القرى الواقعة على جانبي النيل في إقليم دنقله استبدلت المنازل بالأكواخ الحقيرة وكان من رأى بوكلر مسكاو أن مظاهر الرخاء هذه دليل واضح على وجود قدر من الثروة لدى الأهالي وعلى أنهم أصبحوا أكثر اطمئناناً على ما يملكون وتأيدت "حقوق الملكية" وأدى ذلك إلى الاستقرار في القرى والدساكر ولم يحدث شيء من هذا كله على حد قول بوكلر مسكاو إلا بفضل ما أسدته من خدمات تلك الحكومة الرشيدة التي

---

(١) عابدين- المعية دفتر ١٦ تركي. أمر ٣٥٤ في ٢٨ جمادي الثانية ١٢٤١ (٧- ٢- ١٨٢٦).

(2)Hoskins. 51- 54, 162- 163.

(3)Puckler- Muskau. 172, 181.

أقامها مُحَمَّد علي في السودان[١]

وكما عني الباشا بأمور الزراعة أراد أن يدخل عدداً من الصناعات التي يمكن أن تعتمد في إنتاجها على محصولات البلاد فأنشأ بالسودان بعض المصانع لتجهيز النيلة وصنع الصابون والسكر ونحو ذلك وأدى وجود هذه الصناعات إلى ارتفاع شأن بعض المدن مثل بربر ومروى ودنقلة والخندق وغيرها[٢]؛ بل لقد أسست مدن جديدة بسبب هذا النشاط الصناعي مثل مدينة مُحَمَّد علي[٣] والكاملين[٤] ثم الخرطوم التي أصبحت بعد زمن قصير من تأسيسها عاصمة السودان الجديدة[٥] ومركز التجارة الرئيسي في السودان. وكان اهتمام مُحَمَّد علي بالتجارة كبيراً فنشطت تجارة القوافل وبذل الباشا كل جهد حتى ينشئ صلات تجارية كبيرة مع الحبشة[٦] من جهة وحتى يقنع سلطان دارفور بفتح بلاده للتجارة من جهة أخرى[٧]، كما أنه أنشأ صلات ودية مع سلطان واداى لتشجيع تجارة القوافل[٨].

وكان من أثر هذا النشاط الاقتصادي زيادة الاستقرار ثم بداية عهد

---

(1)Puckler- Muskau. 164.

(2)Bowring. 204- 205: Hoskins. 162- 163.

(3)Staat- Archiv. Turquie. No. 329 Const. 25.3.89. Enclos.
L' Echo d'Orient- Smytna, 16.3.1839.

(4)Lepsius. 163-165.

(5)Aff. Etr Egypte. (18). No. 70 Caire 16 12.1846. Barrol à Guizot.

(6)Shukry. 85 (Note 2).

(7)Dranlt. Doc No. 41 .Alex. 30. 9. 1817. P 82. Also Ensor p 147

(8)Tounsey. (Ouaday) 218.

من الرخاء ظهر في تحسن أحوال الأهلين وإقبالهم على العمل والإنتاج وكان من المنتظر أن يتحمل السودان جميع النفقات اللازمة لدفع عجلة الحكم والإدارة وظن كثيرون أن الإيرادات التي حصلتها حكومة الباشا من السودان كانت كافية لتغطية هذه النفقات إلى جانب إمداد الخزانة المصرية في القاهرة بالأموال الجسيمة[١] ووصف آخرون حكومة الباشا بأنها كانت حكومة نهمة شرهة لا تبغي سوى استغلال البلاد إلى أقصى حدود الاستغلال، على أن المعاصرين الذين راقبوا الأمور عن كثب يكاد إجماعهم ينعقد على أن إيرادات السودان ما كانت تكفي لسد النفقات التي استلزمها ذلك النشاط العمراني الواسع فيقول فرن **werne** إن خورشيد باشا كان يشكو دائماً من خلو خزانة الحكومة من الأموال كما ذكر أن الأموال كانت تأتيه بانتظام من القاهرة[٢]؛ ويقول روبل **Riippell** إن إيرادات السودان لم تكن كافية قط لتغطية نفقاته[٣].

أما الرحالة الإنجليزي آثر هلرويد **Holroyd** فيؤكد أن نفقات السودان كانت تزيد على إيراداته بحوالي أربعة عشر ألف من الجنيهات الإنجليزية[٤] وقد تحملت مصر هذه النفقات الجسيمة في سبيل تعمير السودان ورفاهية أهله ذلك بأن الباشا يعتبر السودان كما سلف القول أحد الأقاليم المصرية فاشتملت حسابات الدولة على جميع ما كان يحصله

(**1**)Hamont. 591.

(**2**)Werne. (Expedition) 29.

(**3**)Ruppell. 24.

(**4**)Bowring 210,

الباشا من السودان أو ينفقه من مال على هذه الأقطار، وفي الميزانيات المصرية القليلة التي أمكن معرفة شيء عنها يتعلق بذلك العهد كان المتحصل من السودان وما ينفق عليه يدرج ضمن أبواب الإيرادات والمصروفات العامة(١) زد على ذلك أن قانون السياستنامة الذي أصدره الباشا في يوليو ١٨٣٧ لتنظيم مصالح وإدارات الدولة أدخل ضمن حسابات جميع المديريات في مصر حسابات الأقطار السودانية(٢) فلم يكن للسودان "مالية" أو ميزانية خاصة في وقت من الأوقات، بل إن مصر والسودان من هذه الناحية كانا يؤلفان في نظر مُحَمَّد علي وحدة مالية كاملة.

-٢-

على أن مُحَمَّد علي لم يغفل في نشاطه السياسي أمر السودان فقد ظل هذا القطر يحتل مكاناً ملحوظاً في مشروعاته السياسية الكبرى لأن الباشا ما كان يريد أن يتقرر مستقبل مصر دون أن يلقى السودان نصيبه من العناية فاختط الباشا لنفسه خطة واضحة لتهيئة الأسباب التي تكفل استمتاع البلدين مصر والسودان بالاستقرار السياسي لما كان في هذا الاستقرار من ضمانات تصون النهضة المصرية الجديدة من جهة، وتؤمن السودانيين على أموالهم وأرواحهم من جهة أخرى فلا ينزلقون إلى حياة الفوضى السياسية والتأخر الاجتماعي والاقتصادي تلك الحياة التي سبقت إنشاء الحكومة الأبوية في بلادهم.

---

(١) راجع ميزانيك: ١٨٢٩، ١٨٣٣، ١٨٣٥ن ١٨٤٢، ١٨٤٦.

(٢) خليل صبحي: ج ٢ ص ٤٥، أمين سامي ج ٢ ص ٣٢٠ جرجس حنين: ١٨، ١٩.

وكان مُحَّد علي يهدف إلى الانفصال عن الدولة العثمانية وإعلان استقلاله ولكنه أدرك منذ بداية الأمر أنه من المستحيل عليه تنفيذ هذه الرغبة إذا اعترضت الدول سبيله، ولذلك كان هدفه التالي أن ينقل مصر من مجرد مقاطعة من مقاطعات الدولة إلى باشوية يقوم فيها الحكم الوراثي وإن كانت لا تزال داخلة في نطاق الإمبراطورية العثمانية[١]. وقد ظهرت هذه الرغبة على وجه الخصوص إبان الحرب السورية الأولى[٢] ثم تجددت في الأعوام التالية، وعلى ذلك فإن الباشا كان يتوقع تغييراً وفد وطد العزم على أن يكون هذا التغيير عند حدوثه في صالح مصر وفي صالح السودان كذلك؛ وعندما توترت العلاقات بين الباشا والسلطان في عام ١٨٣٨ عول الباشا على إعلان استقلاله نهائياً[٣] ولكن الدول التي حالت بينه وبين اتخاذ مثل هذه الخطوة من قبل كانت ما تزال آخذة بمبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية فاتفقت كلمتها على الوقوف في وجه مُحَّد علي بكل الوسائل[٤]. لذلك قرر (أي الباشا مُحَّد علي) أن يتريث في الأمر وأن يعطي الدول فسحة من الوقت علها تصل إلى حل حاسم مع تركيا؛ واعتزم زيارة السودان وكان يؤمل أن تسفر مفاوضات الدول مع الباب العالي في أثناء غيبته عن حصوله على الحكم الوراثي في مصر حتى لا

---

(1)Shukry. 5.

(2)F. O. 78 226. No. 1. Palmerston to Campbell. 4.2.1833.

(3)Cottaui. III Doc. 51 Medem à Nessalrode. Alex 28 6. 1838 (pp 131- 181), also Doc. 45 Madem à Nessalro le Alex 30. 5. 1838, bb 118- 120.

(4)Ibid. Doe. 69. Alex. 16.8.38. also Doc 69 bas. Resumd.. elc. P. 181.

يضطر إلى امتشاق الحسام ضد تركيا(١).

وكانت الأسباب التي دعت محمد علي لزيارة السودان كثيرة فقد جاء الوقت بعد مضي خمسة عشر عاماً تقريباً من الفتح أن يزور الباشا إقليماً يعتبره من الأقاليم المصرية التي كان من رأيه زيارتها للتفتيش على شؤونها؛ وفضلاً عن ذلك فإن التفكير فيما يجب أن يكون عليه "الوضع" في هذه الأقطار عند الفصل النهائي في المسألة المصرية كان على ما يبدو من أسباب هذه الرحلة التاريخية ذلك بأن الباشا يستمد حقوق السيادة على السودان من تبعية باشويته مباشرة للسلطان العثماني؛ فقد أذن له محمود الثاني بالفتح وأدار محمد علي شؤون الحكم في السودان بوصفه والياً على مصر فكان من الطبيعي أن يعني به وهو مقدم على الاستقلال والانفصال بمصر إذ كان يريد أن يقف بنفسه على أحوال الأقطار السودانية وأن يمهد الوسائل لدعم حقوق السيادة عليها في نطاق جديد فلا تظل مستمدة من التبعية للسلطان العثماني، وإنما تستند إلى حق الفتح وحده وكان لا بد من الوصول إلى هذه النتيجة من تقرير حقيقة مبدئية هي أن هذه البلاد عند زحف الجيوش المصرية عليها كانت في حالة "خلو" أي أنه لم تكن بها وقتذاك دولة تستمتع بكل أسباب السيادة في أرجائها فإذا قضى الباشا على فلول الهمج الذين اغتصبوا الملك كملوك الفونج في سنار، وضم إلى ممتلكاته إقليم كردفان فلم يعد نهباً بين السناريين من الشرق والفوريين– أصحاب سلطنة دارفور– من الغرب، ثم كبح جماح الشائقية وغيرهم من

(1)Ibid. Coc. 78 Medem, à Nesselrode. Alex. 6. 9.38. Annexe No 1. Copie de Resumé de la declaration faile par S A le Vice- Roi à M. le Comte Medem. Alex 4.9.38 p 303.

البدو الضاربين في صحارى السودان ووديانه[1]، نقول إنه إذا قضى الباشا على كل هؤلاء فإن ذلك لا يعني أنه قضى على حكومات أو دول ذات حقوق في السيادة على هذه الجهات.

وقد فطن قناصل الدول في مصر إلى أهمية رحلة الباشا إلى السودان فعزوها إلى أسباب جمة كان أظهرها أن الباشا يريد أن يأتي بالذهب من هذه البلاد البعيدة حتى يتخذ منه أداة لإقناع السلطان بإجابة مطالبه وتحقيق رغباته بطريقة سلمية تنطوي على إغداق العطايا والهدايا على السلطان ورجاله، أو بطريقة قهرية تنطوي على أن يستكمل الباشا استعداداته العسكرية قبل أن يشتبك مع أعدائه[2] في حرب فاصلة. ورغم كل هذا الاهتمام من جانب القناصل فقد ظل موضوع السيادة بعيداً عن تفكيرهم فلم يذكر أحد منهم شيئاً عنه مع كثرة ما كتبوا عن أسباب الرحلة وما نقلوا إلى حكوماتهم من أخبارها، وظل الحال كذلك حتى رجع الباشا نفسه إلى القاهرة بعد حوالي خمسة شهور ونشر "جرنال الرحلة إلى السودان" بعد أسابيع قليلة من عودته؛ وقد أدى نشر هذا الجرنال إلى إلقاء شيء من الضوء على أهمية الرحلة وحقيقة الدوافع التي دعت الباشا إلى القيام بها.

وأدرك القناصل ذلك فكتب القنصل النمساوي لاورين **Laurin** من القاهرة إلى حكومته في **١٩** إبريل **١٨٣٩** ما معناه أن الباشا قد نشر جرنال الرحلة إلى السودان وأن إصدار هذا الجرنال يدعو إلى الاهتمام إذ

---

(1)Shukry 43- 48.

(2)Cattaui. III. Doc. 66. Medem à Nesselrode. 6. 8. 88. P 171.

قيل للقنصل إنه يشتمل على ذكر جميع ما يريد مُحَمَّد علي أن يثبته لنفسه من حقوق السيادة على السودان، أي على بلاد كانت "تخلو" عند "فتحها" من أي موئل لهذه السيادة؛ ثم استمر لاورين يقول إن فكرة تأسيس مملكة تضم بلاد السودان التي تقطنها شعوب لم تخضع لسلطان أحد عليها لم تكن قبل رحلة الباشا إلى فازوغلي إلا مجرد آمال، أما الآن فقد أصبحت هذه الفكرة منذ عودته إلى القاهرة عقيدة ثابتة يدين بها كما يدرك أهميتها أولئك الذين ينظرون بشيء من الإمعان إلى ما يبديه الباشا من رغائب وميول كانت تتحقق بطريقة تدريجية منتظمة، بل إن الوقت الذي يعلن فيه مُحَمَّد علي مما وصل إليه من نتائج بفضل ذكائه ومثابرته جد قريب، ويبدو أن نشر جرنال الرحلة لم يكن إلا بمثابة تمهيد لإنشاء مملكة السودان الحديثة[١].

ولذلك فلم تكد تنتهي أزمة الحكم السياسية الكبرى بمعاهدة لندن (١٥ يوليو سنة ١٨٤٠) التي تضمنت تلك القواعد التي وضعت لتسوية المسألة المصرية على أساس إعطاء الحكم الوراثي في مصر لأسرة مُحَمَّد علي بعد أن أقرت الدول هذا المبدأ نهائياً في مذكراتها المشتركة إلى الباب العالي في ٣٠ يناير ١٨٤١[٢] حتى أظهر مُحَمَّد علي حرصه الشديد على أن تشمل هذه التسوية السودان، فأصدر الباب العالي في ١٣ فبراير ١٨٤١ (٢١ ذي القعدة ١٢٥٦) فرمانين منفصلين أحدهما بإعطاء مُحَمَّد علي

---

(1)Staat- Arehiv. Turquie (50). No. 885 LiL A-B. Const. 8.5.89. Adj. capie d'un Rappoort de M. Laurin à L'Iulernoce Caire 19.4.89.

(2)Cocheris II, 18- 25.

الحكم الوراثي في مصر والآخر بإعطائه حكم السودان مدة حياته فحسب.

وقد جاء في فرمان السودان ما نصه:

"لوزيري مُحَمَّد علي باشا والي مصر المعهودة إليه مجدداً ولاية مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار أن سدتنا الملكية كما توضح في فرماننا السلطاني السابق قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة، وقد قلدتكم فضلاً على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة ودارفورد وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث"[1]

ومن الواضح أن مُحَمَّد علي لم يستطع الاستئثار بالسيادة على السودان على أساس المبادئ التي أذيعت عقب عودته من رحلة السودان وذكرها القنصل النمساوي لاورين. ومرد ذلك إلى أن الباشا لم يستطع إعلان استقلاله وانفصاله عن تركيا نتيجة لتدخل الدول فلم يكن ثمة مناص من أن تستمر حقوق السيادة المصرية على السودان مستمدة من التبعية للسلطان العثماني؛ أضف إلى ذلك أن الحكم في السودان كان لمدى الحياة فحسب ولم يكن وراثياً على نحو ما تقرر بشأن مصر؛ هذا إلى أن اشتراك الدول العظمى الأوربية في وضع الأسس التي قامت عليها تسوية المسألة المصرية برمتها وتصديقها على المبادئ التي تضمنتها الفرمانات التي أصدرها الباب العالي إلى مُحَمَّد علي كان من شأنه أن يجعل أي تغيير في هذه

(1)Driault. (L' Egypte) pp. 279- 280. Firman Impériàl Du 13 Fevrier 1841.

المبادئ متعذراً بغير موافقة الدول.

ولما كان من قواعد الاتفاق أن تخرج الشام وكريت وبلاد العرب من حوزة مُحَمَّد علي ويبقى السودان له فقد أصبح فرمان السودان الصادر في ١٣ فبراير ١٨٤١ جزءًا من أجزاء التسوية يسري عليه ما يسري على سائر أجزائها من أحكام دولية، ويتعذر لذلك إلغاء هذا الفرمان من جانب واحد دون موافقة الدول[١].

على أنه مما يجدر ذكره أن فرمان السودان أدخل سلطنة دارفور ضمن المقاطعات التي قلد الباب العالي مُحَمَّد علي ولايتها، والواقع أن دارفور ظلت سلطنة مستقلة؛ ويعلل المؤرخون ذكرها في فرمان السودان بأن الباشا كان يفكر جدياً في فتح هذه البلاد في تلك الآونة؛ وليس في ذلك ما يبعث على الدهشة سيما وأن الباشا عندما سير جيوشه إلى السودان في بادئ الأمر كان يعتزم ضم دارفور إلى أملاكه[٢]. وآية ذلك أن التعليمات والأوامر التي أصدرها إلى كل من الأمير إسماعيل وإبراهيم باشا والدفتردار كانت تتضمن ضرورة إخضاع هذه السلطنة[٣] غير أن مُحَمَّد علي ما لبث أن أرسل إلى قواده ما يلغي تلك التعليمات والأوامر بدافع الرغبة في توطيد دعائم الفتح الجديد في أقطار شاسعة قبل الإقدام على غزو إقليم آخر لم يكن الباشا أو غيره من المعاصرين يعرف عن أحواله غير النزر

---

(1)Cocheris. 32- 33

(2)Driault (La Formation) p 25.

(٣) عابدين– المعية دفتر ٧ تركي مكاتبة رقم ٣٠٠ القاهرة في ١٩ الحجة ١٢٢٦، ثم مكاتبة رقم ٢٣ في ٣ صفر ١٢٣٧.

اليسير[1]؛ أضف إلى ذلك أن الباشا قد شغله ما وقع من أحداث في مقاطعات الدولة العثمانية في أوربا وكريت والمورة، وجزر بحر إيجة إذا كلفه الباب العالي بإخضاع الثوار في كريت[2] والجزر ثم في بلاد المورة، وقد تجددت رغبة الباشا بعد انقضاء هذه الحوادث في فتح دارفور. ولما كان قد انقضى زمن على ذلك التصريح الأول الذي حصل عليه من الباب العالي عندما اعتزم فتح السودان فقد بذل الباشا جهده في الآستانة عام ١٨٣٠ حتى حصل ما يشبه أن يكون تجديداً للتصريح الأول بفتح دارفور[3].

ولكن الحروب السورية صرفت مُحَمَّد علي عن الفتح وإلى وقت صدور فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ لم يكن الباشا قد أخضع هذه البلاد، وفي الأعوام التالية كان يرجو أن تتاح له فرصة إخضاع دارفور إما عنوة بطريق الحرب وإما بوسيلة سلمية عن طريق السياسة إذ أن الباشا كان يؤيد منذ مدة طويلة أبا مدين أحد المطالبين بعرش دارفور[4]. ولكن شيئاً من ذلك كله لم يتحقق وظلت دارفور سلطنة مستقلة.

---

(١) عابدين– المعية دفتر ٧ تركي. مكاتبة رقم ٢٩١ في ٥ ذي الحجة ١٢٣٦ من مُحَمَّد علي إلى إبراهيم.

(٢) عابدين المعية. دفتر ٧ تركي مكاتبة رقم ٣٠٠ في ١٩ الحجة ١٢٣٦، ودفتر ١٠ تركي رقم ٢٣ في ١٣ صفر ١٢٣٧، ثم انظر أيضاً

Driault. (La Formation) p 226.

(3)A. ff. Etr. Egypte (1) No 20 Caire 26. 4. 30. Huder a Poliguac.

(4)Staat. Arehiv. Turquie (64). No. 595 Conat, 13. 4. 43, Enclos, Laurin Caire 1.3.43.

ولعله مما يلفت النظر أن فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ كان خاصاً بالسودان الأوسط، فلم يذكر فيه شيء عن السودان الشرقي ونعني به ذلك الجزء من الأراضي الواقع على ساحل البحر الأحمر ممتداً من شمالي سواكن إلى بوغاز باب المندب بما فيه مصوع والحبشة؛ وسبب هذا لإغفال أن ذلك الجزء كان له "وضع" خاص فلم يكن داخلاً في نطاق الولاية المصرية، كما أنه حتى وقت صدور الفرمان ولعدة سنوات بعد ذلك كان يتبع ولاية أو باشوية جدة، ولم يستطع مُحَّد علي إلا في أواخر عهده أن ينال حكم سواكن ومصوع مدة حياته فحسب، ولكن باشا جدة لم يلبث أن استرد هذه الجهات عند تولية عباس الأول فظلت سواكن ومصوع من الأقاليم التابعة لولاية جدة حتى استصدر الخديو إسماعيل في عام ١٨٦٥ فرماناً بأيلولتهما إلى حكمه[١].

فكان هذا العمل فاتحة الخطوات التي اتخذت في السنوات التالية لتقرير مسألة السيادة المصرية في عهد الخديو العظيم على السودان الشرقي بأجمعه على طول ساحل البحر الأحمر إلى ما وراء باب المندب والساحل الصومالي حتى رأس حافون أيضاً، ومن الضروري لإدراك قيمة الحقوق التي استند إليها الخديو إسماعيل في تقرير هذه السيادة أن نعرف ما كان بين مصر وسواكن من علاقات أيام مُحَّد علي؛ فقد استطاع العثمانيون في أوائل القرن السادس عشر أن يبسطوا نفوذهم على ساحل البحر

(1)Corresp Resp Abyss. No 333 Mossowa 20 3. 1862 Cameron to Russell.

الأحمر الإفريقي إلى مضيق باب المندب[1] ثم عينوا من أواسط القرن نفسه حاكماً تركيا على مصوع وآخر على سواكن ووضع الحاكمان تحت إشراف والي جدة[2] وأبقوا أحد الزعماء الوطنيين للمعاونة في أعمال الحكومة بمصوع وآخر مثله بسواكن[3]. وحتى أواخر القرن التاسع عشر ظل الأتراك متمسكين بحقوق السيادة على شاطئ البحر الأحمر الغربي بأجمعه[4]؛ وكان لتمسكهم هذا آثار خطيرة لأن الولاية القضائية التي لسواكن ومصوع شملت بلاد الحبشة إلى جانب ما يتاخم حدودها الشمالية والجنوبية من أقاليم ممتدة إلى باب المندب[5].

وعندما ثار الوهابيون ضد السلطان العثماني وتعرضت للضياع حقوق السيادة العثمانية على الحجاز كلف محمود الثاني واليه في مصر أن يخمد هذه الثورة، واستطاع إبراهيم بن مُحَمَّد علي أن يحرز عدة انتصارات مهدت لتأييد السيادة العثمانية على تلك البقاع، وفي أثناء هذا الكفاح نصب الباب العالي القائد المنتصر على ولاية جدة تم عاد فعينه على هذه الولاية مكافأة له على انتصاره في أوائل شوال **١٢٣٥** (يوليو **١٨٢٠**)[6] ولما كانت ولاية جدة تشمل كذلك – على نحو ما أوضحنا – إقليمي سواكن

(1)Ibid No 184 Mossowa 97. 1854. Plowden to Clarendon.

(2)Staat- Archiv. General. Consulat. 1840- 1860 No 1240 Alex 28 10 1851.

(3)Corresp Resp Abyss, Enclos, No 3 Memo. On Trade of Abyssinla 20. 8. 74. P 8, also Combes 338- 9: Juuker 52.

(4)F. O. 78/3186. Turkey (Egypt) No 60 Alex 3. 6. 1870 Stanton to Clarendon.

(5)Corresp. Resp. Abyss. Mossowa 16. 8. 48 Plowden to Palmerston p 17.

(6)Recueil de Firmans. (Nahoum). P 105.

ومصوع مع ما يتبع "قضاءهما" من أصقاع ممتدة على طول ساحل البحر الأحمر الإفريقي، ومن هذه الأصقاع الحبشة، فقد أصبح إبراهيم باشا يلقب من ذلك الحين بمتصرف جدة والحبش أو والي إيالة الحبش ومتصرف سنجق جدة أو شيخ الحرم المكي وحاكم الحبش ومتصرف جدة ووالي جدة والملحقات[١]. وهكذا صار لمصر في جهات السودان الشرقي المتاخمة لساحل البحر الأحمر نوع من السيادة، ولكن هذه السيادة كانت غير مباشرة فضلاً عن أنها كانت سيادة اسمية. وسبب ذلك أن العثمانيين في تلك الآونة لم يكن لهم أي نفوذ في هذه المناطق ولم يستطيعوا استمالة الحكام الوطنيين في سواكن ومصوع إلى الاعتراف بسيادتهم إلا بفضل ما كانوا يدفعونه من رواتب لهم وظل نفوذ الحكم التركي في جزيرة مصوع لا يتعدى هذه الجزيرة[٢].

ولكن محمد علي أراد أن يجعل من هذه السيادة الاسمية حقيقة واقعة فأخذ يفكر جدياً في فتح الحبشة منذ تقلد ولده إبراهيم ولاية جدة وكان من الأغراض التي توخاها في فتح السودان التمهيد لضم بلاد الحبشة إلى ممتلكاته[٣] بحجة أنه يخشى معونة أمرائها[٤] لبكوات المماليك الذين نزحوا إلى السودان بعد مذبحة القلعة، ولكن محاولة فتح الحبشة سرعان ما أثارت مخاوف الإنجليز وقلقهم إذ كانوا يسعون إلى إنشاء علاقات تجارية ودية مع

---

(1)Tbid. Pp 96, 126, 135, 175, 228, etc.

(2)Corresp Resp. Abyss. Plowden to Addingtou 23. 8. 47

(3)Russell (Nubia) 170

(٤) عابدين– المعية دفتر ١ تركي. رقم ٣٤ صورة القائمة المحررة... في ٢٧ جمادى الثانية ١٢٢٥.

الأحباش منذ مدة طويلة[1]، لذلك بذلت إنجلترا غاية جهدها عن طريق قنصلها في مصر، وكان إذ ذاك هنري سولت **Salt** حتى يكف مُحَّمد علي عن تسيير حملة إلى الحبشة "ذلك البلد المسيحي الذي مازال وحده– كما قالوا– متمسكاً بالمسيحية" والذي لا يمكن أن تسلم أوروبا عامة وإنجلترا خاصة بغزوه[2]. فعدل مُحَّمد علي عن مهاجمة الحبشة ولكنه استعاض عن ذلك بمحاولة فرض سلطانه على ساحل البحر الأحمر، فأرسل في عام ١٨٢٦ قوة استطاعت أن تحتل جزيرة مصوع[3].

وكان واضحاً أن الغرض من ذلك إنما هو بسط نفوذ مصر– في ظل التبعية العثمانية– على الحبشة وجميع الساحل الإفريقي للبحر الأحمر[4]. ولكن الأتراك رفضوا في هذه الآونة أن يتسع نفوذ مُحَّمد علي فاضطر الباشا إلى إخلاء مصوع، ومع هذا. فقد جدد مُحَّمد علي محاولاته حتى تأذن له تركيا في احتلال سواكن ومصوع، وقلقت إنجلترا مرة أخرى بسبب هذه المحاولات فأرسلت تعليماتها إلى قنصلها في مصر الكولونيل كامبل **Camphell** في أغسطس ١٨٣٧ حتى "ينتهز أول فرصة سانحة فيتناول هذا الموضوع مع باشا مصر ويشعره بأن إنجلترا والهند لا تنظران بعين الرضا إلى تحرك قواته لاحتلال شاطئ البحر الأحمر الإفريقي، وأن مثل هذا

---

(1)Waddington 9.- 92; Russell (Nubia) 107.

(2)F. O. 78 95. Turkcy (Egypt) Cairo 20. 12. 1820. Salt to the Secretary.

(3)Madden Vol. I. p. 331.

(4)Staat- Archiv. General Consulat zu Alex 1848- 1880 No 1240 Alex 28. 10. 51.

العمل من شأنه إثارة المناقشات بينه وبين الحكومة البريطانية"[١]

وعلى أثر انتهاء أزمة الحكم السياسية الكبرى أخلى مُحَمَّد علي بلاد العرب وفقد إبراهيم بذلك ولاية جدة واستعادت تركيا عن طريق الوالي العثماني في الحجاز سيادتها المباشرة على سواكن ومصوع وانتهز الأحباش هذه الفرصة وعملوا من جانبهم على انتزاع حقوق هذه السيادة لأنفسهم سيما وأنهم كانوا مستقلين داخل بلادهم، ولم يستطع العثمانيون في وقت من الأوقات فرض سيطرتهم الفعلية عليهم، فعرض الرأس أوبى **Oubie** حاكم نيجري على فرنسا أن "يتنازل" لها عن خليج أمفيلا على الشاطئ الحبشي، ولكن حكومة لويس فيليب رفضت هذا العرض كما رفضت "تنازل" شركة فرنسية كانت قد اشترت من الأحباش في الوقت نفسه مساحة شاسعة من الأراضي حول إيد **Edd** وتقع في منتصف المسافة بين مصوع وباب المندب. ويرجع ذلك إلى أن حقوق الأحباش في السيادة على ساحل البحر الأحمر كانت موضع شك كبير[٢] في عام ١٨٤٠، ووجد العثمانيون في السنوات القليلة التالية أنهم إذا ظلوا يرفضون إجابة مُحَمَّد علي إلى رغبته فإن ممتلكاتهم في مصوع وسواكن وما كان يترتب على بقائها في حوزتهم من حقوق السيادة الواسعة على ساحل البحر الأحمر الإفريقي برمته مآلها حتماً إلى الضياع بسبب ما يبديه الرؤوس الأحباش من نشاط؛ لذلك وافقت تركيا في سبتمبر ١٨٤٦ على إعطاء مُحَمَّد علي

---

(1)F. O. 78/ 3185. Turkoy (Egypt). Dralt No 15. F. O. 4. 8. 37 to Colonel Campbcll.

(2)Douin. T III. 10 Paalie. P 234- 235.

حكومة سواكن ومصوع مدى حياته. وكان من رأي بلودن **Plowden** قنصل إنجلترا في مصوع أن حكومة هذه الجهات أعطيت لباشوية مصر لتأييد سيادة الباب العالي ونفوذه في الحبشة وغيرها من البلدان المتاخمة لها[١] فقد حضر إسماعيل حقي أفندي للاضطلاع بشؤون الإدارة في سواكن ومصوع من قبل مُحَمَّد علي في مارس ١٨٤٧ كما حضر إلياس أغا على رأس الجند، وصرح ثانيهما للقنصل الفرنسي في مصوع بأن الباشا قد كلفه القيام بكشف الجهات الواقعة على طول الشاطئ الإفريقي كشفاً دقيقاً حتى بوغاز باب المندب[٢].

وبدأ إسماعيل حقي يعد إحصاء تقريبياً للقبائل المنتشرة بين سواكن وبربره على الساحل الصومالي توطئة- كما قال- لامتلاك جميع الشاطئ الإفريقي حتى رأس غردفوي باسم مُحَمَّد علي[٣]. وفي الوقت نفسه كان مُحَمَّد علي يتخذ العدة لإرسال حملة تقوم من سواكن[٤] ومصوع لا لغزو الحبشة فحسب بل ولامتلاك جميع الأراضي الواقعة على ساحل البحر الأحمر التي فتحها قديماً السلطان سليم الأول، وإزاء هذا النشاط الجديد وهو نشاط يهدد الحبشة رأت إنجلترا أن توجه نظر الباب العالي إلى ما ينطوي عليه إعطاء حكومة سواكن ومصوع لمحمد علي من "تعد" على الحبشة من شأنه

(1)Corresp. Resp. Abyss. Mossowa 16. 8. 48 Plowden to Palmerston. P 18.

(2)Aff. Etr. Memoires et Documents. (Massawa t. II) Degoutin au Ministre 15. 3. 1847 1. 4. 1847. Doun. P 238.

(3)Aff, Etr. Mem, et Doc. (Massawa. T. II) Degoutin au Ministre 15 10. 1847.

(4)Doun. 239.

أن يعطل ما تريده إنجلترا من إنشاء علاقات تجارية معها[1]. وأمام الأمر الواقع لم تتعرض إنجلترا لحقوق السيادة ذاتها على ساحل البحر الأحمر ولكن مُحَمَّد علي لم يلبث أن مرض مرضه الخطير بعد ذلك فتعطل مشروع الغزو الذي كانت تجري الاستعدادات لإنجازه، ثم اعتزل الباشا الحكم واعتلى أريكة الولاية إبراهيم باشا ولكنه ما لبث أن توفي بعد قليل فخلفه عباس باشا الأول. وفي عهده عادت سواكن ومصوع إلى تركيا في الشهور الأولى من عام ١٨٤٩، وفي يونيو من العام نفسه تسلمت تركيا إدارتهما نهائياً[2].

-٤-

وكان من أثر نشاط السياسة المصرية في عهد مُحَمَّد علي أن تأيدت حقوق السيادة العثمانية على ساحل البحر الأحمر الإفريقي من حدود الباشوية المصرية شمالاً إلى رأس غردفوى جنوباً بما في ذلك حقوق السيادة على بلاد الحبشة ورسم مُحَمَّد علي لخلفائه خطة واضحة لإدخال الأقاليم الإفريقية المطلة على البحر الأحمر تحت الإدارة المصرية، وعلاوة على ذلك فقد استطاع أن يحدد معنى السيادة على السودان الأوسط على نحو يكفل حقوق مصر من الناحية الدولية في ممارسة شؤون الإدارة والحكم في السودان. غير أن التمسك بالسودانين الأوسط والشرقي كان يتطلب

(1)Corresp. Resp. Abyss. Mossowa, 1684. P 18.

(2)Blue Book (Aby ssinia) Enclos. No 100 Lieut. Adams to the Political Agent at Aden. 7. 6. 1849. Also. Corresp. Resp. Abyss. Cairo 18. 3. 49. P 25.

جهداً عظيماً لأن السودان الأوسط بلاد واسعة يستدعي حكمها حكماً صالحاً وسهراً شديداً وعناية فائقة، ولأن البقاء في سواكن ومصوع كان يدعو إلى بذل جهد شاق ومال وفير لتعزيز السيادة المصرية العثمانية على طول الساحل الإفريقي حتى رأس غردفوى.

ومنذ تبوأ عباس عرش الولاية شعر بجسامة هذه المهمة الملقاة على عاتق مصر تلك البلاد التي خرجت من نضالها الطويل مع الباب العالي منهوكة القوى قليلة الموارد وفي أشد الحاجة إلى الاستجمام حتى تستعيد نشاطها وتصلح أحوالها؛ فاتخذ عباس حيال السودان بشطريه الشرقي والأوسط خطة تتفق مع قدرة مصر على تحمل عبء الحكم والإدارة في هذه الأقطار الشاسعة من جهة ومع مصلحة السودان والسودانيين أنفسهم من جهة أخرى؛ فقد رأى عباس أن مصوع وسواكن تبعدان كثيراً عن المركزين الرئيسيين للإدارة والحكومة في القاهرة والخرطوم ومن الصعوبة بمكان إرسال النجدات إلى هذه الأماكن البعيدة بسرعة، فضلاً عن أنه كان يخشى حدوث احتكاك بين السلطات المصرية وقناصل الدول وعمالها هناك وفي بلاد الحبشة(١). أضف إلى ذلك أن الأحباش– كما قال القنصل الفرنسي ساباتيه **Sabater** في القاهرة– كانوا يشعرون في قرارة نفوسهم بأن لهم حقوقاً قديمة على جميع ممتلكات مصر الواقعة إلى الجنوب من أسوان(٢). وعلى ذلك فقد عمل عباس على تجنب الاحتكاك مع الأحباش

---

(**1**)Aff. Etr. Egypte (20) No 40 Caire 15. 12 1848.

(**2**)Aff Etr. Egypte (26). No. 113 Alex 28. 7 1855.

في منطقة مصوع بكل وسيلة[١] وذلك بإرجاع مصوع وسواكن إلى تركيا، وكان كل ما عني به بعد ذلك الاهتمام بتوطيد الحكومة في السودان الأوسط والمحافظة على أملاك السودانيين وتأمينهم على أرواحهم وتذليل سبل العيش لهم بمنع الأحباش من الاعتداء عليهم في الأقاليم السودانية الشرقية[٢].

وعلى خلاف ما حدث في أيام مُحَمَّد علي لم يصدر السلطان فرماناً منفصلاً يعطي الحكم في السودان لوالي مصر، بل اكتفى بأن يذكر في فرمان الولاية الصادر إلى عباس في بداية المحرم ١٢٦٥ (٢٧ نوفمبر ١٨٤٨) أن تكون لعباس حكومة مصر "مع توابعها" على أن يكون ذلك بالشروط التي وردت في الفرمان المرسل آنفاً إلى مُحَمَّد علي باشا[٣] ذلك الفرمان الذي رتب نظام الحكم الوراثي في مصر دون أن يذكر السودان، ولم يكن يقصد بذلك أن يصبح الحكم في السودان وراثياً بل ظل تقليداً الحكم فيه "لمدى الحياة" فحسب ويتجدد هذا التقليد عند اعتلاء باشا مصر أريكة الولاية. وقد أوضح هذه الحقيقة هوبر **Huber** القنصل النمساوي بالقاهرة إذ قال في رسالة بعث بها إلى حكومته في ٦ يناير ١٨٥٢ إن حكومة السودان "ليست حقاً وراثياً من حقوق أسرة مُحَمَّد علي

(١) عابدين– محفظة ١٩ وثيقة ١٠٠ عريضة مرفوعة من مأمور إدارة مصوع في ١٥ ربيع أول ١٢٦٠ (٨– ٢– ١٨٤٩).

(2)Staat Archie. (Gen Cons. Zu Alex. 1848 – 1860) No 430 Cairo 16. 4. 1851. Enclos. Report No 7. El Mucheref in Berber 10. 3. 51. Reitz to Huber.

(3)Recueil de Firmans (Nahoum) p 248.

فإن إدارة أقاليم سنار ملحقة بإدارة الباشا في مصر، والباشا هو الذي يعين الحاكم في الخرطوم"[1].

وقد سلك عباس في حكم السودان نفس السبيل الذي سلكه جده من قبل فبقي الحكم على ما كان عليه أيام مُحَمَّد علي من حيث أساليب الإدارة[2] والاهتمام برفاهية السودانيين؛ ومع أن كثيرين أخذوا على عباس أنه أكثر من تعيين الحكمدارين وعزلهم فإن أسباباً كثيرة كانت تدعوه إلى ذلك[3] هذا فضلاً عن أن أولئك الحكمدارين كانوا بشهادة السودانيين أنفسهم[4] وبشهادة المعاصرين الأجانب أمثال قناصل النمسا في الخرطوم وغيرهم رجالاً أكفاء امتازوا بالجد وحسن تصريف الأمور والاستماع لشكايات الأهالي، واشتهر فريق كبير منهم إن لم يكونوا جميعاً بالأمانة والاستقامة[5]. وانتهز عباس فرصة تعيين أحدهم- وهو رستم باشا- حكمداراً للسودان فأصدر "نشرة عامة" في ١١ ربيع الأول ١٢٦٨ (٤ يناير ١٨٥٢) إلى جميع المديرين تتضمن المبادئ التي يريد أن يسترشدوا بها في حكومتهم.

ومما جاء في هذه النشرة "حيث أن عمران هذه الجهات وتأمين رفاهية

---

(1)Staat. Archiv. (Gen. Cons. Zu. Alex. 1848- 1860) No 1479 Caire 6. 1. 1852.

(2)Petherrck. 128.

(3)Shukry. 95- 96.

(٤) تاريخ ملوك السودان وأقاليمه إلى حكم الخديوي إسماعيل (مخطوط).

(5)Staat. Archiv. Ibid. No 904 Alex 17. 8. 52. Enclos. Khartolum 52. 5. 1852. also Melly vol. II pP. 100- 102.

وسعادة الرعايا والعباد وحصول الأمن والانضباط العام مرغوب لدى الجميع ومتوقف على حسن الامتزاج والتكاتف والاتفاق والاتحاد، وهذا أمر غني عن الإيضاح والبيان، فالمأمول والمنتظر منكم أن توجهوا كل مساعيكم وهممكم العالية لبذل لوازم العبودية ودواعي الذمة والعيرة.. وأن تكونوا جسماً واحداً وقلباً واحداً في خدمة وسعادة الرعايا الموجودين تحت إدارتكم وفصل دعاويهم وتسوية أمورهم كما يوجبه العدل والقانون وكما يرضي الضمير.. وأن تصرفوا همتكم البالغة لعدم الانحراف عن دائرة الصدق والفلاح والاستقامة. وقد حررنا لكم هذا للاعتبار ولمزيد الغيرة"[١]
وكان عباس يود أن يتفرغ تماماً لشؤون السودان لولا تلك الأزمة الخطيرة التي أثارها الباب العالي عندما أراد تطبيق التنظيمات الخيرية العثمانية التي صدرت في نوفمبر ١٨٣٩ تطبيقاً كاملاً في مصر حتى ينقل بفضل ذلك هذه البلاد من ولاية ذات نظام وراثي وحكومة داخلية مستقلة إلى مجرد مقاطعة من مقاطعات الإمبراطورية العثمانية[٢].

وقد أيدت فرنسا والروسيا والنمسا تركيا في سياستها[٣] فتعقدت الأمور، ولم يستطع عباس الخروج من هذا المأزق والمحافظة على الوضع الذي كفلته الفرمانات لمصر إلا بفضل معاونة إنجلترا له، إذ كان من أثر تفاهمه معها أن نجحت الدبلوماسية الإنجليزية في بطرسبرج وبرلين

---

(١) أمين سامي. المجلد الأول من الجزء الثاني صفحة ٤٦.

(2)F. O 78/ 875 Turkey (Egypt) 1851. Vol. I No 7. Cairo 24, 3. 51. Murray to Palmerston; also Aff. Etr. Egypte (23) No 115. Caire 10. 30. 1851.

(3)Abdin. American, Vol. I. No 30 Alex. 18. 8. 51. P 17.

والقسطنطينية خصوصاً في استمالة الدول إلى تأييد عباس في موقفه[1]؛ فتمكن بذلك من المحافظة على مسند الولاية المصرية فضلاً عن تقوية مركز حكومته فيما بعد حتى صار لا يربطه بالباب العالي في أواخر أيامه سوى رابطة السيادة الاسمية[2]. بيد أن انشغال عباس بدفع الخطر عن مسند الولاية لم يترك له في الحقيقة متسعاً من الوقت لتنفيذ كل رغباته في الإصلاح أو إحكام الرقابة الفعلية على حكومة الخرطوم[3]. فقد استطاع إلغاء احتكار تجارة الصمغ والسنا ومنتجات سنار، وألغى نظام العهد[4]؛ ولكن الحكمدارين والمديرين كانوا لا يريدون إبطال الاحتكار، وعمد عبد اللطيف باشا أحد الحكمدارين إلى احتكار الملاحة والتجارة في النيل الأبيض، واستجاب عباس إلى رغبات التجار وقناصل الدول فأعلن حرية الملاحة في النيل الأبيض عام ١٨٥٢ وانتهى الأمر باستدعاء عبد اللطيف من السودان[5] وكان من أثر ذلك أن نشطت التجارة وبخاصة تجارة

(1)F. O. 65/ 932. (Russia) No 76. St. Petersburg 15. 4. 51 Bloomfield to Palmerston. also F. O. 244/ 112 (Germany). Draft No. 133. Berlin. 1 5. 51 Westmoorland to Palmerston. also. F. O. 78/ 856, (Turkey.) also Ibid. Vol. 854. From Sir S. Canning.

(2)F. O. 78/ 916. Turkey (Egypt). No 18 Cairo 3. 5. 52 also Staat- Archiv. Turkie fasz XII 44 Wien 4 mai 1852 also ibid. Wien 17. 5. 1852. See also Aff. Etr. Egypte (24) No 224. Alex 8. 9. 52., also. Abdin. American Vol. l No 30. Alex 13. 8. 51., also ibid No 37. Alex 15. 5. 52; also Ibid vol. II No 8 Edwin de Lson to Dep. Of State. 2. 3. 1854. P 30.

(3)Staat. Archiv. (Gen. Cons. Zu Alex.) No 430. Cairo 16. 4. 1851 (Cited).

(4)F. O. 78/ 840 Turkey (Egypt) No 2 Cairo 3. 1. 50; also Abdin Amr. Vol. I No. 10. Alex. 8. 1. 50, also Arminjon, 27.

(٥) عابدين. المعية محفظة ١٩ وثيقة ١٠٢ في ٨ صفر ١٢٦٧ (١٣- ١٢- ١٨٥٠) انظر أيضاً:
Staat- Archiv. (Gen. Cons. 1848- 1860). No 1479 Cairo 6. 1. 52. Also Junker 871.

الصمغ والعاج كما نشطت تجارة الرقيق[١].

وكان نشاط تجارة الرقيق من الأمور التي مهدت بمرور الزمن لخروج أقاليم شاسعة من سلطان الحكومة[٢] فقد ضج السودانيون من "الغزوة" التي كانت تقوم من الخرطوم إذ يرسلها التجار من العرب أو الأوربيين أو الليفانتيين لصيد الرقيق في جهات النيل العليا والجهات الواقعة على حدود المديريات السودانية. فكان النخاسون يدمرون قرى الأهالي ويصادرون مواشيهم ويسترقون رجالهم ونساءهم وأطفالهم[٣]؛ وزاد الطين بلة أن ضعف رقابة القاهرة على المديرين والحكام أدى إلى اشتطاطهم في فرض الضرائب وجمعها حتى أضحت عبئاً ثقيلاً على كواهل الأهليين فتصايحوا بالشكوى من شدة وطأتها وتمنوا إلغاءها أو على الأقل تخفيفها[٤].

لذلك لم يكد سعيد يصل إلى أريكة الولاية في منتصف عام **١٨٥٤** حتى وجد مهمته محصورة في مكافحة تجارة الرقيق استجابة لدواعي الإنسانية من ناحية، وحفظاً لممتلكات الحكومة من الضياع[٥] من الناحية الأخرى، كما كان من واجبه أن يعمل على إزالة المساوئ التي كانت مثار الشكوى من السودانيين والتي توقع شيوخهم ورؤساؤهم أن يخلصوا منها

(1)Brun- Rollet. 324, 322, 306.

(2)peel 83, Krapf. 473.

(3)Shukry. 110.

(4)Staat. Archiv. Coustple. Report. No. 1055. Alex. 30. 6. 1854, Enclos. Report of Dr. Heuglin. Khartoum, 25. 4 1854.

(5)Staat- Archiv. (Gen. Cons. 1854) Constple. Report. No 1055 (Cited).

في عهد الحكومة الجديدة[١]. إزاء ذلك ألغى سعيد الاحتكار كما اتخذ إجراءات سريعة لإبطال تجارة الرقيق[٢] وعمل على إزالة أسباب الشكوى من جانب السودانيين، وفي مارس ١٨٥٥ عين أخاه البرنس حليم باشا حكمداراً على السودان حتى ينفذ الإصلاحات الجديدة[٣] ويعد العدة لاستقبال سعيد، إذ كان يعتزم الانسحاب إلى تلك الربوع إذا تحرجت العلاقات بينه وبين الباب العالي، وكان هناك من الأسباب ما يجعل باشا مصر يخشى استحكام الخلاف بينه وبين السلطان في ذلك الحين[٤] أما الباب العالي فكان يرى في إرسال البرنس حليم إلى الخرطوم خطوة يمهد بها سعيد لسفره إلى السودان ومن ثم يعلن استقلاله وانفصاله نهائياً عن تركيا إذا استطاع إلى ذلك سبيلاً[٥].

وقام سعيد برحلته المشهورة إلى هذه الأقطار في أواخر العام التالي (نوفمبر ١٨٥٧) وكان يرمي من وراء هذه الرحلة إلى القيام بزيارة تفتيشية واسعة حتى يزيل المساوئ التي يشكو منها الأهلون ويتخذ من الإجراءات ما يكفل تحسين أحوالهم؛ كما كان يرمي إلى إعادة النظر في تنظيم السودان الإداري[٦] واستمالة الشيوخ والزعماء الوطنيين إلى جانب الحكومة[٧]،

(1)Staat. Archiv. (Gen Cons. 1848- 1860) No 1664. Enclos. Report of Dr Heuglin Khartoum. 23. 8. 1854.

(2)Shukry. 110- 111.

(3)Abdin- Amer. Vol. II. Alex 1. 5. 1856. De Leon to Marcy.

(4)Vide Shukry. 18- 21.

(5)Abdin- Amer. Vol. II Alex. 15 1856

(٦) عابدين. المعية دفتر ٥٠٥ تركي تعليمات إلى جميع مديري المديريات الخ. في أول ربيع أول ١٢٧٣.

(7)Staat, Archiv. (Gen. Cons. 1853) No 34- 2002. Alex 18. 11. 1856.

والبحث في أنجع الوسائل لمكافحة تجارة الرقيق إذ كان سعيد صادق الرغبة في القضاء على الرق والنخاسة في ممتلكاته[١]. وفضلاً عن ذلك فقد كان يرجو من وجوده بالخرطوم أن يستطيع وضع حد للخلافات بين السلطات المصرية هناك والأحباش الذين ما فتئوا يغيرون على السودانيين في مديريات السودان الشرقية ويعطلون التجارة بين بلادهم والسودان الأوسط[٢]. وقد انتهز الشيوخ والزعماء الوطنيون فرصة وجوده بين ظهرانيهم فاحتشدوا في كل مكان لمقابلته وأصغى سعيد بعناية فائقة إلى شكاياتهم ومطالبهم ووعد بزيادة التوسع في إشراك هؤلاء الرؤساء الوطنيين والمكوك في أعمال الحكم والإدارة[٣].

على أن سعيداً حقق آمال السودانيين فأصدر وهو في الخرطوم أربعة مراسيم في ٢ يناير ٧، ١٨[٤] لتخفيف عبء الضرائب وتنظيم جبايتها واستشارة المشايخ والزعماء الوطنيين عند تقدير قيمتها هذا فضلاً عن إبطال الفردة، وكان سعيد قد أعلن إلغاء الرق رسمياً في بربر، قبل ذلك[٥] ثم عين الباشا طائفة من المكوك والشيوخ بدل جماعة من موظفي الحكومة طردهم من الخدمة لسوء تدبيرهم[٦]. وأدخل تعديلاً على نظام الإدارة في

(1)F. O. 81. 10. 0. (Stave Trade) No 3. Alex 31. 12. 1858.

(2)Aff. Etr. Egypte (27). No 16. Alex 5. 11 56. Also No. 2 Cairo 30. 11. 56.

(3)Lesseps. 496.

(٤) أمين سامي صفحة ٢١٢:

Abbate 42- 11, 45, 46., Lesseps 515- 516.

(5)Abbate. P 4.

(6)Staat. Archiv. (Gen. Cons 1857). No 6- 323. Cairo 11. 3. 57.

السودان على أساس اللامركزية، وذلك بأن يصبح كل مدير خاضعاً لإشراف حكومة القاهرة مباشرة بدلاً من تركيز السلطة جميعها في أيدي الحكمدارين؛ وكان يرجى أن يساعد هذا التنظيم الجديد كما قال القنصل الفرنس ساباتييه **Sabatier** على النهوض بأداة الحكم وتحسين أحوال السودانيين عامة[١].

وليس من شك في أن هذه الإصلاحات كانت تتسم بطابع الخير وتدل على تغلغل المبادئ الحرة في نفس صاحبها ولو أتيحت الفرصة أمامها حتى توضع موضع التنفيذ لعادت بأطيب الثمرات ولساعدت على إنعاش السودان والقضاء على تجارة الرقيق الشائنة[٢]. ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق فقد أثبت التنظيم الإداري الجديد أنه مصدر ضعف وتقلقل بدلاً من أن يكون عامل استقرار وقوة[٣] حتى لقد عادت المركزية القديمة بعد عام واحد من إلغائها ونشطت تجارة الرقيق نشاطاً واسع النطاق وعاد النخاسون والجلابون سيرتهم الأولى تحت سمع الحكومة وبصرها، بل لقد كان مضيهم في هذه التجارة الشائنة راجعاً إلى تشجيع نفر من الحكام أنفسهم.. أما الجهود التي بذلها قناصل الدول في القاهرة والخرطوم لوقفها ومنع شرورها[٤] فلم تجد شيئاً ولم تغن فتيلاً، ولعل السبب في ذلك كله راجع إلى أن سعيد باشا لم يلبث أن شغلته شؤون الحكم في مصر عندما

(1)Aff. Etr. Egypte (27) No 11 Cairo 20. 3. 57.

(2)Gilbert 221.

(3)F. O. 78/ 1403. Khartoum 23. 7. 58, Petherick to Greene.

(4)F. O. 84/ 1060 (S. T.) No 3. Alex 31. 12. 58. Also No 1. Alex 16. 10. 58.

تلبدت سحب السياسة في أوربا عام **١٨٥٩** فقد كان يريد انتهاز هذه الفرصة السانحة حتى يعلن استقلاله، فلما لم تسعفه الظروف شرع يعمل على تثبيت دعائم الحكم في مصر والسودان على أساس توسيع الاستقلال الذاتي وجعل الوراثة صليبية[١]. وبذلك كان من المتعذر عليه أن يتفرغ لمراقبة الأحوال في الأقطار السودانية[٢].

وأفاد تجار الرقيق من هذه الظروف فتألفت الشركات التجارية من تجار الرقيق الذين اتخذوا من صيد الفيل والحصول على العاج ستاراً لنشاطهم المرذول واستطاعت هذه الشركات أن تحصل من حكومة الخرطوم الضعيفة على "حقوق" الاتجار في مساحات شاسعة في بحر الغزال وجنوبي دارفور وفي الكردفان، وكذلك في مناطق النيل العليا وبخاصة ما وراء غندكرو. وعند وفاة سعيد كانت هذه الجهات خارجة تماماً عن دائرة نفوذ الحكومة حتى أن إعادة الحكم المصري إليها كان يقتضي إعداد الحملات لاستردادها عنوة من أيدي تجار الرقيق[٣].

**-٥-**

وكانت مشكلة الرق والنخاسة في السودان من أخطر المشاكل التي واجهت الولاة المصريين منذ أيام مُحَمَّد علي. وعند وصول إسماعيل إلى منصب الولاية خرج الأمر من مجرد التفكير في اختيار أنجع الوسائل

---

(**1**)Shukry 20- 21.

(**2**)Aff. Etr. Egypte (31) No 6 Alex 9. 1 1853. Enclos Khartoum 26 2. 1863.

(**3**)F. O. 81. 1181 (S. T) No 5 Alex 31 7. 1862. Also ibid Haunby to Russell 12. 9. 62.

لتخفيف ويلات الإنسانية إلى ضرورة اتخاذ علاج حاسم سريع للقضاء على الرق والنخاسة لأن تجار الرقيق استطاعوا في أواخر عهد سعيد– كما رأينا– أن ينتزعوا من حكومة الخرطوم السيطرة على جهات برمتها حتى تقلص ظل الحكومة وبات سلطانها مهدداً بالزوال إذا ترك النخاسون والجلابون يقوي ساعدهم في المناطق التي أنشأوا بها زرائبهم ومراكزهم المسلحة.

ولذلك كان إسماعيل أمام أحد أمرين إما أن يترك النخاسين والجلابين يصيدون الرقيق ويبيعونه في الأسواق وهذا ما كان يأباه عليه ضميره، وإما أن يجرد الحملات ويرسل الجيوش ويتحمل باهظ النفقات لا من أجل استرجاع هذه الأقاليم التي دخلت في حوزة المصريين منذ أيام جده العظيم ثم خضعت بعد ذلك لسلطان النخاسين فحسب بل ومن أجل الاستيلاء على أقطار أخرى جديدة؛ وهذا ما كان يمليه عليه واجبه كرجل حكم ودولة؛ فعليه أن يدعم أركان الحكومة في الخرطوم وفي الأقاليم التي تألفت منها حكمدارية السودان في التاكة شرقاً وكردفان غرباً وحول غندكرو جنوباً؛ وكان من واجبه أن يضم بلداناً جديدة فيفتح دارفور ويخضع بحر الغزال ويمد سلطانه على طول الساحل الإفريقي للبحر الأحمر فيستعيد سواكن ومصوع ويبسط نفوذه على أرض البوغوص ويدخل سلطنة هرر ضمن ممتلكاته ويقيم دعائم الحكم المصري في بلاد الصومال المطلة على خليج عدن، ويعيد بصورة عملية كافة حقوق السيادة التي كانت للدولة العثمانية حتى رأس حافون ولم يكن الغرض من هذه الفتوح كسب الفخار والمجد الحربي. فقد كان يدفعه إلى ذلك ما يجيش في صدره من عواطف

إنسانية نبيلة[١] إذ أجمع السائحون والرحالون الذين زاروا جهات النيل العليا أيام سعيد وجابوا إقليم بحر الغزال من أمثال ليجيان **Lejean** وسبيك **Speke** وصمويل بيكر **Baker** وغيرهم على أنه لا بد من فرض رقابة شديدة على الملاحة في النيل الأبيض وإنشاء مراكز مسلحة عند ملتقى السوباط بالنيل الأبيض ثم عند غندكرو حتى تستعيد حكومة الخرطوم نفوذها على هذه الجهات؛ بل إن الاستيلاء على بحر الغزال وبحر الجبل ضرورة لا غنى عنها حتى يمكن القضاء على تجارة الرقيق وفتح هذه الأقاليم للتجارة المشروعة[٢].

لذلك عهد الخديوي إلى السير صمويل بيكر أولاً ثم إلى شارلس جورج غوردون ثانياً بمهمة إقامة الحكومة الموطدة في جهات النيل الأعلى وتطهير هذه الجهات من تجار الرقيق ومنذ كللت هذه الجهود بالنجاح نزح تجار الرقيق إلى دارفور[٣] وكانت سوقاً مهمة للرقيق من قديم فغدت بسبب وجود أولئك التجار الناقمين فيها مركزاً يهددون منه حكومة الخرطوم ذاتها ومن أجل ذلك كان إخضاع دارفور من شأنه أن يساعد على إلغاء تجارة الرقيق الشائنة إلغاء سريعاً وهذا ما رأته حكومة الخديوي[٤] كما كان هذا رأي السير بارتل فرير **Sir Bartle Frére** أحد كبار الباحثين في موضوع الرق والنخاسة[٥] فسير الخديوي إسماعيل الجيوش على دارفور واحتل

(١) شكري. صفحات ٢٠١– ٢١٤.

(2)F. O. 78/ 1939. Speke to Secretary of Statc, London 28. 3. 1804.

(3)Abbin Corresp. Franc. 71/ 3. 1. 14530 Darfour 18. 10. 1874.

(٤) الوقائع المصرية. عدد ٥٥٨. القاهرة ١٩ مارس ١٨٧٤.

(5)Part. Sess. Papers. Class A. No 13 Aden 1. 1. 72. Frére to Granville.

المصريون الفاشر عاصمتها في نوفمبر ١٨٤٧ وكان من أثر هذا النشاط الحربي أن أصيب تجار الرقيق في السودان الغربي وفي أقاليم النيل العليا بضربة قاصمة.

وكانت الخطوة التالية بعد تعقب النخاسين والجلابين في مواطنهم إغلاق المسالك التي كانت تخرج منها تجارة الرقيق إلى مواني التصدير في سواكن ومصوع وزولا **Zulla** على البحر الأحمر وراحيتا **Raheta** عند باب المندب وتاجورة جنوبيها عند الخليج المعروف بهذا الاسم ثم زيلع وبلهار وبربرة الواقعة على خليج عدن. وكانت بلهار وبربرة مينائي سلطنة هرر وبلاد الصومال ذلك بأن الأقاليم الممتدة على طول ساحل البحر الأحمر كانت مباءات للرق والنخاسة وأصابت سواكن ومصوع شهرة ذائعة كأسواق لتجارة الرقيق، وعبثاً ما كان يحاوله قناصل الدول فيهما من إقناع الحكام الأتراك بوضع حد لهذه التجارة الشائنة[١] بل لقد كانت مصوع حوالي عام ١٨٦٤ أهم سوق لهذه التجارة في هذا الجزء من القارة الإفريقية[٢].

وكان من رأي المعاصرين أن عودة السيادة المصرية على هذه الجهات من شأنه أن يساعد مساعدة جدية على مكافحة الرق والنخاسة[٣] وفضلاً عن ذلك فقد كان من رأي إسماعيل أن استعادة مصوع تمكنه من إنشاء مواصلات سهلة سريعة بين جزئي السودان الأوسط والشرقي وينمي

---

(**1**)Lejean 168.

(**2**)Munzinger 127.

(**3**)Munzinger 300- 301, Ruoyre 24.

التجارة المشروعة نتيجة لفتح هذه المنافذ المهمة على البحر الأحمر[١] وكذلك كانت هرر من أسواق الرقيق ذات الأهمية إذ يحضر إليها الجلابون الرقيق من الحبشة وبلاد الجالا والأقاليم المتاخمة لبحيرة فيكتوريا، وكانت هرر تصدر الرقيق إلى الساحل الصومالي لنقله من مواني بربرة وتاجورة وزيلع إلى بلاد العرب، وكان الرأي السائد أن إخضاع هذه السلطنة يقضي على نشاط تجارة الرقيق ويفتح البلاد للتجارة المشروعة بفضل ما يقيمه المصريون هناك من حكومة منظمة[٢] وكذلك ساءت سمعة زيلع كسوق لتجارة الرقيق على الساحل الصومالي[٣] وكان استيلاء إسماعيل على زيلع يساعد كثيراً على مكافحة الرقيق في الساحل الصومالي[٤].

وبدأ إسماعيل في تنفيذ خطته خطوة فخطوة؛ فحصل من الباب العالي على قائم مقاميتي سواكن ومصوع في مايو ١٨٦٥ وبمقتضى فرمان الوراثة الصليبية في مايو من العام التالي صار الحكم وراثياً فيهما بما في ذلك توابعهما والملحقات وكانت هذه تمتد من رأس علبة في الشمال إلى راحيتا في الجنوب وأرسل إسماعيل لامتلاك هذه الجهات جعفر مظهر باشا الذي قام بجولة على طول ساحل البحر الأحمر حتى مضيق باب المندب[٥] وفي عام ١٨٦٦ استولت مصر على جميع شاطئ خليج عدن الجنوبي من بربرة

(**1**)Aff. Etr. Egypte (34) Garnier à Tastu. 21. 10. 1864.

(٢) انظر الوقائع المصرية رقم ٤٧٦ (٥- ٣- ١٨٧٦).

F. O. 78/ 3188. No 113 (Confid) Cairo 11. 11. 75.

(**3**)F. O. 84/ 1305. Jeddah 10. 12 1869. Also Parl. Sess. Bapers. Class B. Enclos. No 116. Report on the Slave Trade.. (1870). P. 93.

(**4**)Staat- Archiv. (Gen Cons. 1875). No 18 pout. Alex. 4. 7. 75.

(٥) عابدين. محفظة ٣ شميس ٧ نمرة الحفظ ٤٥ (مصوع وسواكن) بدون تاريخ.

إلى رأس غردافوي على اعتبار أنها ذات حق في امتلاك هذا الساحل بمقتضى الفرمانات الصادرة في عامي ١٨٦٥ و ١٨٦٦[١] وفي نوفمبر ١٨٦٧ عين عبد القادر باشا حاكماً على سواحل إفريقية الشرقية، وغادر جمالي باشا السويس إلى مصوع في ست بواخر وأرسلت قوات عسكرية لتعزيز الحاميات المصرية في سواكن ومصوع، وكان السبب في ذلك خوف إسماعيل من أن تتعرض حقوق السيادة المصرية في هذه البقاع للضياع نتيجة لإرسال الإنجليز حملة تأديبية ضد الحبشة[٢] إذ تطايرت الإشاعات في ذلك الحين بأن الإنجليز لا يقصدون من وراء حملتهم تأديب ثيودورس ملك الحبشة على إيداعه السجن القنصل الإنجليزي في بلاده وأعضاء البعثة الذين قدموا إليه للوساطة في أمر خلاصه فحسب بل كانوا يريدون إلى جانب ذلك –كما اتصل بعلم الخديوي– احتلال بعض بلاد ثيودورس إن لم يكن كلها، بل لقد كانوا يهدفون إلى الاستيلاء على جزيرة مصوع كذلك على أن يعقب هذا كله احتلال مصر ذاتها[٣]. ولكن الإنجليز ما لبثوا أن أكدوا للخديو أنهم لا يريدون احتلال الحبشة وانسحبت حملتهم بعد أن حققت الغرض الذي أرسلت من أجله.

وفي السنوات القليلة التالية عمل الخديو على تدعيم حقوق السيادة على ساحل البحر الأحمر حتى مضيق باب المندب وعلى بلاد الصومال حتى مصب نهر الجوبا فأرسل جمالي باشا مع الأسطول المصري إلى مياه

---

(1)F. O. 78/ 3186. (Confid) Printed for The use of F. O 18.

(2)7. 1871.

(3)Aff. Ert. Egyptc (43). No 3 Suez 17 9. 67. No 50 Alex. 29. 9. 67. Also. Corresp. Resp. Abyss No 839. Cairo. 1. 12. 67.

بلهار وبربرة (١٨٧٠) وعين ممتاز باشا في الوقت نفسه حاكماً على جميع الشاطئ الإفريقي من السويس إلى رأس غردافوي بما في ذلك بلهار وبربرة[١].

وفي العام التالي (١٨٧١) عين فرنر منزنجر **Werner Munzinger** حاكماً على مصوع واشتملت التعليمات الصادرة إليه على احتلال إقليم بوغوص (أوسنهيت)[٢] بين التاكة ومصوع إذ يساعد ذلك على مكافحة تجارة الرقيق كما يؤدي إلى تدعيم السيطرة المصرية على السودان الشرقي[٣] فاستولى منزنجر على إقليم بوغوص في عام ١٨٧٢ ثم عين في فبراير ١٨٧٣ حاكماً على السودان الشرقي من سواكن في الشمال إلى راحيتا في الجنوب بما في ذلك أيضاً إقليمي بوغوص والتاكة[٤]

وقام منزنجر برحلة تفتيشية على الساحل الصومالي وقدم عنها تقريراً إضافياً جاء فيه أنه لنشر ألوية السلام في هذه البقاع وللقضاء على تجارة الرقيق لا مندوحة عن أن تعمل مصر على تأييد سلطانها في بلاد الصومال حتى رأس غردافوي[٥] وكان من أثر هذا التقرير أن أرسل الخديو إسماعيل

---

(1)F. O. 78/ 3186. Letter from The Political Resident at Aden 18. 8, 1870. Enrlosed in Letter from India Office 7. 11. 1780. Also Sahry 392.

(2)Abdin, Amer. Vol. VI. No 118. Alex 21. 8. 72 P 249.

(3)Munzinger 300-1, Myres 55, 158- 9, Lejean 56.

(4)Abdin. Corres/ Franç. 73/ 5. F 12203 Ministére de La Guerre. Caire 9. 2. 1873 (Stone).

(5)Abdin. Corresp. Franc 73/ 5. F. 20902. (Berbera- Assab- Aoussa) Par Werner Munzinger (1874).

رضوان باشا لمراقبة الساحل الصومالي وبخاصة عند مينائي تاجورة وبربرة[١]

وفي العام التالي (١٨ يوليو ١٨٧٥) حصل إسماعيل من الباب العالي على زيلع وكان من رأي بيردسلي **Beardsley** القنصل الأمريكي في مصر أن الاستيلاء على زيلع وضع ساحل البحر الأحمر الإفريقي برمته تحت السيادة المصرية[٢] لأن زيلع حتى ذلك الحين كانت تخضع لسيادة تركيا مباشرة؛ ومهد الاستيلاء على زيلع لإرسال القوات المصرية لفتح سلطنة هرر فقد قرر إسماعيل حتى يقضى على أحد أسواق الرقيق المهمة في إفريقية الشرقية أن يرسل مُحَمَّد رؤوف باشا على رأس حملة لفتح هرر فاتخذت الحملة زيلع قاعدة لأعمالها وغادرتها القوات المصرية في سبتمبر ١٨٧٥ وفي أقل من شهر دخل رؤوف مدينة هرر (١١ أكتوبر) وكان سلطانها عبد الشكور قد عرض التسليم على رؤوف قبل أن تسقط عاصمة ملكه وأجابه رؤوف إلى رغبته[٣] وتخلى عبد الشكور عن لقب السلطنة وسلم تسليماً رسمياً مطلقاً لحكومة الخديوي، وهكذا استندت مصر في سيادتها على هرر – التي كانت سلطنة مستقلة ولم يكن لتركيا ادعاءات عليها إلى حقوق الفتح وتنازل سلطانها رسمياً عن ملكه للخديوية المصرية[٤] بل لقد كان كل ما يرجوه عبد الشكور بعد هذا التنازل أن

---

(1)Ibid. F. 2 994 Palais d'Abdin 3 10. 74. Ismail a Munzinger.

(2)Abdin Amer. vol. X No 337 Cairo 17. 7. 75.

(٣) عابدين– محفظة ٣ شميس ٣ نمرة الحفظ ٢ الأمير مُحَمَّد بن علي بن عبد الشكور أمير هرر إلى رؤوف باشا في ٥ رمضان ١٢٩٢ (٥– ١٠– ١٨٧٥).

(4)Staat. Archiv (Gen Cons, 1875) No 39 Pol. Cairo 8. 11. 75. Enclos. Cope de la Circulaure addressee Par le Ministre des Aff. Etr. Egypticn, Caire 8. 11. 75.

يحصل على الحكم الوراثي في إمارته تحت السيادة المصرية[1] وهكذا استطاعت مصر حتى عام ١٨٧٥ أن تبسط نفوذها على طول ساحل البحر الأحمر الإفريقي..

وبفتح هرر انضم إليها جزء كبير من بلاد الصومال، وكان الخديو بفضل هذا التوسع نفسه في بلاد الصومال يرى أن حقوق السيادة المصرية لا تقف عند رأس غردافوي أو رأس حافون جنوبيه، وإنما تشمل كل ساحل الصومال الشرقي حتى مصب نهر جوبا[2] ولذلك فلم يكد (غوردون) يقترح وهو على رأس الحكومة في مديرية أو مأمورية خط الاستواء فتح طريق التجارة المشروعة من منطقة البحيرات إلى الساحل الشرقي كخطوة ضرورية للقضاء على الرق والنخاسة حتى أرسل الخديوي ماكيلوب باشا M'c Killop مع قوة غادرت السويس في طريقها إلى نهر جوبا فوصلت إلى مصب هذا النهر في منتصف أكتوبر ١٨٧٥ وعندما حال هبوب الرياح بشدة دون إنزال الجنود إلى البر تابعت الحملة سيرها إلى قسمايو جنوبي المصب بقليل، ولكن ماكيلوب وجد في قسمايو حامية من زنجبار تحتل هذه الجهات فاحتج سلطان زنجبار بتحريض من الإنجليز على اعتداء المصريين على حقوقه[3] وتدخل القنصل الإنجليزي في مصر لدى السلطات المصرية، وإزاء ذلك اضطر الخديو إلى إصدار أمره إلى ماكيلوب

---

(١) عابدين. محفظة ٣ شميس ٣. نمرة الحفظ ٢ عبد الشكور إلى رؤوف باشا في ٧ رمضان ١٢٩٢.

(2)F. O. 78/ 3188 (Confid) No. 116. Cairo. 4. 11. 75.

(3)Chaillé- Long 313- 14.

بالانسحاب من الجوبا في ديسمبر ١٨٧٥[١].

وكان لسياسة التوسع هذه في السودان الشرقي على طول ساحل البحر الأحمر وفي بلاد الصومال عدة نتائج، ذلك بأن هذا التوسع كان من الأسباب المباشرة التي أفضت إلى قيام الحرب بين الحبشة ومصر كما أفضى إلى إثارة مسألة السيادة برمتها على نحو أدى إلى اعتراف إنجلترا نهائياً بحقوق مصر في السيادة على السودان الشرقي وساحل البحر الأحمر الإفريقي والساحل الصومالي الشمالي حتى رأس حافون.. وعند اختتام هذه الصفحة المجيدة من تاريخ البلاد في عهد عاهلها العظيم الخديوي إسماعيل كانت حقوق السيادة قد تأيدت نهائياً على السودان بأجمعه أي بقسميه الأوسط والشرقي لا عن طريق ما كانت تخوله الفرمانات من هذه الحقوق أو بحق الفتح فحسب بل اعتراف الدول كذلك وفي مقدمتها بريطانيا العظمى.

وترجع أسباب الحرب الحبشية في الأصل إلى عهد مُحَمَّد علي ذلك بأن الوالي الكبير ظل يحاول إنشاء الصلات الودية مع الأحباش وما فتيء يعمل جاهداً على فتح طرق التجارة المشروعة مع بلادهم غير أنهم أصروا على مناصبته العداء فأقاموا في دار ولكيت بين نمر ستيت حريق شندي الذي ذهب ضحيته غيلة وغدرا الأمير إسماعيل بن مُحَمَّد علي[٢] وظل نمر– كما ظل ابنه من بعده– يغير على السودانيين في الجهات المجاورة بمساعدة الأحباش؛ وحاول عبثاً كل من عباس ومُحَمَّد سعيد وضع حد لهذه

(1)F. O. 78/ 3188. Teleg to Dr Kirk (Zanzihar) 5. 12. 75.

(2)Robinson (Nmr) p 113.

الاعتداءات حتى إذا توفي ود نمر وطلب النمران الصفح من إسماعيل أجابهم العاهل العظيم إلى رغبتهم عام ١٨٦٥. ولكن الأحباش – الذين كان ملكهم ثيودورس يبغي أن ينزل بالمصريين والسودانيين هزيمة نكراء – ظلوا يغيرون على الحدود ويحرقون القرى وينهبون المواشي والأرزاق ويسترقون السودانيين.

وساء ثيودورس أن تكون سواكن ومصوع – وهما ميناءا الحبشة – في حوزة الأتراك(١). وكان يريد إلى جانب إزالة كل أثر للترك من ساحل البحر الأحمر الشرقي(٢) أن يحتل القلابات ويخضع سنار ذاتها السلطانة(٣) وعندما خلفه يوحنا عام ١٨٦٨ زادت العلاقات سوءاً لأن يوحنا أراد انتزاع سواكن ومصوع من أيدي المصريين. ولما احتل المصريون بوغوص طلب يوحنا أن تعيد إليه الحكومة المصرية تلك الموانى والأقاليم التي ادعى أنها كانت ملكاً للحبشة من قديم الزمن في التاكة والسودان الشرقي وعلى ساحل البحر الأحمر، وبذلك تعدى سلطان المصريين على هذه البلاد ونازعهم حقوق سيادتهم عليها(٤). وفي عام ١٨٧٣ أعلن الحبشان أن إقليم البوغوص كان ملكاً لهم قبل أن تحتله مصر ثم جددوا ادعاءاتهم على جميع ساحل البحر الأحمر الغربي(٥) وكذلك تكررت إغاراتهم على أقاليم

---

(1)Markham. 74.

(2)Corresp. Resp Abyss No 265 Emfias 12 11. 56. I'lowden to C'arendon.

(3)Staat. Archiv. (Gen Cons. 1856). No. 31- 2007. Alex. 18. 11. 56.

(4). 9/ 1. F. 12930. Resumé de Barrot Boy (1878). çAbdin. Gorresp. Fran

(5)Staat- Archiv. Rapports de Constple. 1878. (XII 99). No. 8- c. Cons. 24. 1. 78.

السودان الشرقية وهددوا في عام ١٨٧٥ باجتياز الحدود المصرية والزحف على بوغوص نفسها؛ فكتب القنصل الأمريكي في مصر أن غرض الحبشان من ذلك لم يكن النهب فحسب بل كانوا يهدفون إلى امتلاك البوغوص وإيصال حدودهم إلى الساحل البحر الأحمر(١). وعندئذ لم يعد هناك مناص من قيام الحرب بين مصر والحبشة لرد اعتداءات الحبشان على حقوق السيادة المصرية ومنعهم من الإغارة على الأهلين في السودان الشرقي واضطر الخديو إسماعيل بعد أن فشل كل ما بذله من المساعي لتجنب الاصطدام مع الحبشة إلى امتشاق الحسام ضد يوحنا(٢).

وقد أعد الخديو لتأديب يوحنا حملتين إحداهما بقيادة الضابط السويدي الذي التحق بخدمة الحكومة المصرية الكولونيل أرندروب Arendrup وغرضها مهاجمة يوحنا من الشمال، والثانية بقيادة منزنجر للزحف على إقليم العيسى الواقع بين الحبشة والأملاك المصرية في تاجورا. ولكن كلتا الحملتين أخفقتا في المهمة التي وكلت إليهما فانهزم أرندروب في موقعة جندت في ١٨ نوفمبر ١٨٧٥ بينما قتل منزنجر غيلة قبل ذلك بيومين اثنين وهو في طريقه إلى أرض العيسى(٣)؛ فاضطر الخديو إلى إرسال حملة أخرى بقيادة راتب باشا في ديسمبر ١٨٧٥ وكانت حملة ناجحة انتصر فيها راتب باشا على الحبشان بعد قتال عنيف في معركة قرع في ٩ مارس ١٨٧٦. وفي ١٣ مارس أرسل يوحنا يعرض الصلح على القائد

---

(1)Abdin- Amer. vol. XI. No. 364. Cairo 29. 9. 75.

(2)Staat Archiv. (Gen Cons. 1875) No. 26 Pol. Alex 41. 8 75; also Abdin Corresp. Franc. 9/ 1. F. 202908. Extrait d'une letter. (15. 9. 75).

(3)Shukay 265- 266.

المنتصر ويدعي أنه ما كان يريد الحرب قط بل إنه يجهل السبب الذي دعا الخديو إلى منازلته[1]؛ ثم طلب عقد الهدنة على الفور تمهيداً لسلم دائم مع الحكومة المصرية[2] وقد أجيب ملتمسه.

وبعد خمسة أيام بدأ يوحنا انسحابه إلى عدوة وانسحب المصريون بدورهم إلى مصوع إثر ذلك وجرت مفاوضات لتسوية العلاقات بين مصر والحبشة. وهكذا خرجت مصر من هذا النضال محتفظة بجميع أقاليمها في السودان الشرقي وبلاد الصومال وعلى طول ساحل البحر الأحمر وتأيدت حقوق السيادة التي كانت لها على هذه الأقاليم بأكملها[3].

-٦-

وكان للسياسة التي اتبعها العاهل العظيم في السودان الشرقي وعلى ساحل البحر الأحمر الإفريقي، وانتهت بالحرب الحبشية من جهة وبإرسال حملة الجوبا من ناحية أخرى أعظم الأثر في عرض مسألة السيادة برمتها على بساط البحث، وكانت إنجلترا أكثر الدول اهتماماً بتحديد دائرة هذه السيادة. ومع أنها خشيت أن يبسط المصريون سيادتهم على زنجبار فتدخلت لإرغامهم على الانسحاب من الجوبا، إلا أنها ما كانت تتردد قط في الاعتراف بحقوق مصر الكاملة في السيادة على السودان الشرقي وجميع الأقاليم الممتدة على ساحل البحر الأحمر حتى رأس حافون أي إلى الدرجة

(1)Abdin. Amer. vol. XII No. 9 Cairo 1. 6. 76. Farman to fish p 32.

(2)Abdin. Corresp. Franc. 9/ 1. F. 12950 Cairo 1. 6. 76.

(3)F. O. 78/ 8189. India Office. News Report from Aden 9. 6. 1876.

العاشرة تقريباً من خطوط العرض الشمالية مع بقاء مصر تابعة لتركيا.

وكان يدعو إنجلترا وقتذاك إلى الاعتراف بهذه السيادة تقرير الحقوق الشرعية لأصحابها، وكذلك اعتقاد ساستها أن خضوع هذه الجهات لنفوذ الحكومة الخديوية من شأنه أن يفتح الموانى الواقعة على ساحل البحر الأحمر وخليج عدن للتجارة المشروعة ويساعد على مكافحة الرق والنخاسة والقضاء على تجارة الرقيق قضاء مبرماً.

وكان الإنجليز والفرنسيون والطليان قد حاولوا قبل أن يبسط إسماعيل نفوذه على السودان الشرقي وساحل البحر الأحمر الإفريقي أن ينتزعوا لأنفسهم حقوقاً في هذه الجهات ضاربين عرض الأفق بحقوق السيادة التي كانت لتركيا على أقاليم بعيدة عنها بحيث لا تستطيع أن توطد بها أقدامها؛ فأنشأت فرنسا قنصلية لها في مصوع عام ١٨٤١[١] وحذت إنجلترا حذوها بعد سبعة أعوام تقريباً[٢]. وفي السنوات التالية استمتع باروني **Barroni** الفرنسي وبلودين **Plowden** الإنجليزي بنفوذ عظيم بين الأهالي في سواكن ومصوع والسودان الشرقي حتى إقليم البوغوص[٣]؛ واستطاعت فرنسا أن تبسط في الستينات من القرن الماضي نوعاً من "الحماية" على بوغوص[٤] كما حاولت إنجلترا أن تمد نفوذها إلى الأقاليم الواقعة جنوبي مصوع، فعقدت مع السلطان محمَّد والي تاجورة معاهدة في أغسطس ١٨٤٠ نالت

(**1**)Lejean 168.

(**2**)Markham. 59.

(**3**)Corresp. Resp. Abyss. No. 886. Dr Beke to Stanely 22. 11. 67 p 733.

(**4**)Lejean. 145, Junker 105 et seq.

بمقتضاها جزيرة موسى، وفي سبتمبر عقدت معاهدة أخرى مع شيخ زيلع نالت بها جزيرة أرباط، وذلك على الرغم من أن تاجورة وزيلع كلتيهما كانتا تابعتين للدولة العثمانية(١). وفي مارس ١٨٦٢ اشترى الفرنسيون أبوك Obok من شيخ راحيتا، وكانت راحيتا تابعة لتركيا كذلك(٢) وفي عام ١٨٧٠ اشترى الطليان عصب من القبائل الضاربة حول زيلع، وهكذا اعتدي المرة بعد المرة على ما كان لتركيا من حقوق السيادة على هذه الأقاليم منذ أزمان بعيدة(٣).

وكانت هذه الاعتداءات المتكررة من الأسباب التي دعت الخديو إسماعيل إلى بذل كل ما وسعه من جهد لصيانة حقوق السيادة الشرعية على السودان الشرقي وساحل البحر الأحمر، وقد شاهدنا كيف كللت جهوده بالنجاح في السنوات العشر التالية (١٨٦٦– ١٨٧٦) وكان الخديو يستند إلى ما كانت تخوله إياه الفرمانات الصادرة إليه في عامي ١٨٦٥ و ١٨٦٦ من حقوق السيادة على السودان الشرقي وعلى طول ساحل البحر الأحمر إلى ما وراء باب المندب وكذلك الشاطئ الصومالي الشمالي بما في ذلك مينائي بلهار وبربره والشاطئ الشرقي إلى رأس غردافوي(٤).

وفي ٨ أكتوبر ١٨٦٧ قدم جعفر مظهر باشا تقريراً إلى إسماعيل

---

(1)Saby 393.

(2)Abdin Corresp. Franç. 73/ 1 f 12016 (Memo Sur Obock).

(3)Shukry 242.

(4)F. O. 78/ 3186 (Confid) Plinted for the Use of F. O. (18. 7. 1871): Cocheris 266.

وضحت فيه بجلاء حقوق السيادة المصرية على الشاطئ الإفريقي الشرقي من السويس إلى رأس غردافوي عدا ميناء زيلع وحده[١] وفي يونيو ١٨٧٠ بسط شريف باشا هذه الحقوق في رسالة إلى القنصل الإنجليزي بمصر وهو الكولونيل ستانتون **Stanton** فقال إن سيادة مصر تشمل ساحل البحر الأحمر الغربي بأكمله ثم بلاد الصومال لأن هذه الجهات من "ملحقات سواكن ومصوع"[٢].

وقد سلم الإنجليز في آخر الأمر بهذه الحقوق الشرعية فذكر سفيرهم في الآستانة السير هنري أليوت **Elliot** عند الحديث عن الوسائل المجدية في سبيل القضاء على تجارة الرقيق أن الاعتراف بحقوق مصر– ذات التبعية التركية– في السيادة على ساحل البحر الأحمر الغربي وشواطئ خليج عدن الجنوبية من شأنه أن يساعد على مكافحة الرق والنخاسة[٣] كما أيد الكولونيل ستانتون للغرض نفسه احتلال بربرة بالقوات المصرية[٤] وفي أبريل ١٨٧٦ أظهر الإنجليز استعدادهم للاعتراف بحقوق مصر– مع تبعيتها لتركيا– في السيادة على جميع الشاطئ الصومالي[٥] وكانت إنجلترا بعد حوادث حملة الجوبا والحرب الحبشية تريد أن تحدد بوضوح ما كان لمصر من سلطة شرعية على الساحل الصومالي وتبغي أن تقف هذه

(١) عابدين– محفظة ٣ شميس ٧ نمرة الحفظ ٤٥ (مصوع وسواكن) بدون تاريخ.

(2)F. O. 78/ 3186 Mo. 60 Alex 3. 6. 70. Copy of a Desp. From Sherif Pasha 1. 6. 70.

(3)F. O. 78/ 3187. Therapia 13. 11. 1873. Elliot to Granville.

(4)F. O. 78/ 3188. Memo. Affairs of the Somali Coast. Calcutta 1875.

(5)F. O. 78/ 3189. No. 127. Cairo 7. 4. 1876. Stanton to Derby.

السلطة عند رأس غردافوي؛ ولكنها طلبت ثمناً للاعتراف بهذا الحق أن يفتح الخديو مواني زيلع وبلهار وبربرة وتاجورة للتجارة الحرة؛ فبدأت من ذلك الحين تلك المفاوضات التي انتهت بعقد معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧ بين مصر وإنجلترا تعترف بسيادة مصر على هذه الأقاليم حتى رأس حافون بدلاً من رأس غردافوي. وقد رفض الخديو في بادئ الأمر أن يقف سلطان السيادة المصرية عند رأس غردافوي وقال إن حقوق هذه السيادة تشمل بلاد الصومال حتى نهر الجوبا جنوباً،كما رفض أن يعلن أن مواني زيلع وبلهار وبربرة وتاجورة مفتوحة للتجارة الحرة لأن عدم تحصيل أية رسوم على المتاجر التي ترد إلى هذه المواني يسبب له خسارة فادحة بينما تدفع الخزانة المصرية لتركيا جزية سنوية نظير بقاء هذه المواني في حوزة مصر[1].

بيد أن إنجلترا رفضت من جانبها الاعتراف بحقوق السيادة على نهر جوبا. وفي مارس سنة ١٨٧٧ وافقت على أن تشمل السيادة المصرية الإقليم الواقع بين رأس غردافوي ورأس جافون[2]؛ كما وافقت على أن يحصل الخديو رسوماً معتدلة في زيلع وبربرة وسائر المواني على الساحل الصومالي ما عدا بلهار وبربرة اللتين وافق الخديو على إعلان أنهما من المواني الحرة[3] وتعهدت الحكومة المصرية بأن تبذل أقصى جهودها لوقف

---

(1)F. O. 78/ 3189. No 127. Cairo 7. 4. 1876.; No 237. Alex. S. S. 1876. Cookson to Derby.

(2)F. O. 78/ 3189. India Office 28. 8. 1877. To the Under Secretary of State F. O.

(3)F. O. 78/ 3189 No. 41. Cairo 21. 2. 1877. Vivian to Derby.

تجارة الرقيق في الجهات الواقعة بين بربرة ورأس حافون[١].

وطبقاً لهذه القواعد أبرم في ٧ سبتمبر ١٨٧٧ بين مصر وإنجلترا اتفاق "بشأن اعتراف حكومة صاحبة الجلالة بحقوق صاحب السمو (الخديو إسماعيل باشا) الشرعية تحت سيادة الباب العالي على الساحل الصومالي حتى رأس غردافوي"[٢].

وعلى هذا النحو أيد الإنجليز وجهة النظر المصرية التي بسطها شريف باشا في رسالته إلى الكولونيل ستانتون في يونيه ١٨٧٠ وهي أن بلاد الصومال إنما تؤلف جزءاً من الملحقات التي كانت لقائم مقاميتي سواكن ومصوع. ولم يكن اعتراف الإنجليز بذلك في معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧ إلا تقريراً لذلك الوضع الدولي الذي كان للسيادة المصرية على جميع أقطار السودان الشرقي التي امتدت على طول ساحل البحر الأحمر الغربي من رأس علبة في الشمال إلى رأس حافون في الجنوب، وذلك بمقتضى الفرمانات التي صدرت بإعطاء إسماعيل سواكن ومصوع وزيلع في سنوات ١٨٦٥ و١٨٦٦ و١٨٧٥، بحكم ما كان للباب العالي من حق السيادة على هذه البقاع جميعها؛ وهي حقوق شرعية اعترفت بها الدول ولم تتعرض لمناقشتها في وقت من الأوقات. فإذا أضفنا إلى ذلك أن الحكم في السودان الأوسط كان قد أُعطي كذلك لمحمد علي كجزء من التسوية التي وضعت للمسألة المصرية في عامي ١٨٤٠ و١٨٤١ ثم أصبح وراثياً بمقتضى فرمان الوراثة الصليبية الذي صدر لإسماعيل في ٢٧ مايو ١٨٦٦

(1)F. O. 78/ 3189. No. 279. Alex 7. 9. 1877.

(2)F. O. 78/ 3189. No. 279. Enclos. Conventoin of September 7th 1877.

"كتوابع وملحقات" لولايته الوراثية لتبين لنا كيف أن حقوق السيادة التي كانت لمصر على السودان بشطريه الشرقي والأوسط إنما هي حقوق شرعية قانونية أقرها الدول واعترفت بها. وعلى ضوء هذه الاعتبارات تحتل معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٨٧ مكانة ممتازة لأن هذه المعاهدة كانت بمثابة آخر الخطوات التي اتخذت لتأييد هذه الحقوق بصفة نهائية حاسمة.

-٧-

وقد ارتبطت المفاوضات التي أسفرت عن إبرام معاهدة ٧ سبتمبر بمفاوضات أخرى كانت تدور في الوقت نفسه بين إنجلترا ومصر من أجل الاتفاق على الوسائل الفعالة للقضاء على تجارة الرقيق في السودانيين الشرقي والأوسط وفي الأقاليم المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن[١] وكانت إنجلترا منذ عام ١٨٧٣ تضغط على الخديو إسماعيل حتى يعقد معها معاهدة تحدد مدة معينة لأبطال تلك التجارة الشائنة نهائياً في مصر والسودان؛ إذ أنه على الرغم من الجهود الجبارة التي كان يبذلها الخديو إسماعيل للقضاء على هذه التجارة ظلت إنجلترا تبغي المزيد من تلك الجهود ذلك بأن الحكومة الإنجليزية كانت تحت ضغط شديد من ناحية الرأي العام في بلادها نتيجة للنشاط الذي أبدته جمعية مكافحة الرق **Anti Slavery Society**[٢] وكان الخديو يدرك أنه من المتعذر تحديد وقت معين لإلغاء تجارة الرقيق إلغاء تاماً وأن هذا الإلغاء يقتضي وقتاً ليس

(1)Shukry. 276.

(2)F. O. 84/ 1871. Draft (S. T.) No. 6. F. O. 2. 4. 1870.

بالقصير؛ ولكن الحكومة الإنجليزية أصرت على ضرورة إبطال تلك التجارة نهائياً من مصر خلال سبع سنوات ومن السودان والملحقات المصرية خلال اثنتي عشرة سنة وعلى هذا الأساس أبرمت معاهدة إلغاء تجارة الرقيق في ٤ أغسطس ١٨٧٧[١].

وكان عقد هذه المعاهدة عملاً خالياً من الحكمة ولم تكن تستدعيه أية ضرورة إذ كان السبب الذي أشعل ثورة مُحَمَّد أحمد المهدي[٢] وأدى بطريق غير مباشر إلى ضياع السودان ومنذ البداية كان من رأي غوردون الذي عين حكمداراً على السودان لتنفيذ المعاهدة والقضاء على تجارة الرقيق ومطاردة الجلابين والنخاسين في ربوع السودان الشاسعة وأرجائه الفسيحة أن الخديو لن يستطيع تنفيذ معاهدته مع إنجلترا[٣] بل إن غوردون كان يعتقد أن الإنجليز أرغموا الخديو على عقد هذه المعاهدة[٤] وبعد إبرامها بست سنوات كتب الكولونيل ستيوارت **Stewart** في تقريره المشهور أنه من المستحيل أن يتوقع إنسان زوال الرق في عام ١٨٨٩ وأن مشكلة عويصة كمشكلة تجارة الرقيق من المتعذر معالجتها بعقد المعاهدات[٥] وكان مبعث الخطر من تلك المعاهدة أن تضطر مصر إلى اتخاذ إجراءات متطرفة بعيدة عن الحكمة حتى تتمكن من تنفيذ نصوصها وهذا ما حدث فعلاً إذ بدأ غوردون عمله كحكمدار للسودان بمطاردة تجارة الرقيق مطاردة عنيفة

---

(**1**)Shukry. 275- 378.

(**2**)Biovés. 179.

(**3**)F. O. 84/ 1511 (S. T.) No 7 (Confid) Cairo 23. 3. 1878.

(**4**)F. O. 84/ 1511 (S. T.) No 8 Cairo 39. 3. 1879.

(**5**)Blue Book. Egypt No. 11 (1883) Report of Colonel Stewart. P 24.

لا هوادة فيها، وكان من أثر هذه المطاردة أن انتشر العصيان واشتعلت الثورات في كل مكان وبدأت العمليات العسكرية الواسعة لإخمادها وبخاصة في دارفور وبحر الغزال والكردفان، ولم يكن غوردون موفقاً في حكومته هذه المرة على خلاف ما حدث أيام أن كان مأموراً لمديرية خط الاستواء فقد ارتكب عدة أخطاء منها أنه عزل عدداً كبيراً من الموظفين المصريين واستبدل بهم جماعة من الأوربيين إذ عين في شهر واحد (يوليو ١٨٧٨) أربعة عشر أوربياً[١] مما أدى إلى إشعال ثورة المهدي بعد أقل من ثلاثة أعوام[٢] وكذلك اجتهد في تسوئ سمعة المصريين في السودان فألصق بالموظفين منهم تهمة اللصوصية[٣] وقرب إليه طائفة من السودانيين أساءوا استخدام السلطة التي خولهم إياها فساموا الأهليين صنوف العذاب وظلوا يتجرون سراً في الرقيق[٤] فتذمر السودانيون من هذه الحكومة... وأخذ هذا التذمر يقوى يوماً بعد يوم سيما وقد عمد غوردون إلى تعيين طائفة من الحكام الأوربيين في دارفور وبحر الغزال ومديرية خط الاستواء مما أثار الشعور الديني لدى الأهليين. وقد اشتط هؤلاء الحكام في مطاردة تجار الرقيق فكان هؤلاء التجار قوام الثورة في دارفور وبحر الغزال بنوع خاص. ومع أن غوردون قضى بعد جهود شاقة على هذه الثورات بين ١٨٧٧ و١٨٧٩ إلا أن جذوتها لم تنطفئ وظل تجار الرقيق يتربصون بالحكومة

---

(1)F. O. 48/ 1511 (S. T.) No. 29. Alex 13. 7. 1878.

(2)Slatin 55- 56.

(3)Hill 349.

(4)Gessa. 193, 203- 3, 206.

الفرص[١] وقد واتتهم على عجل إذ عزل إسماعيل العظيم من الخديوية في يونيه ١٨٧٩ وغادر غوردون السودان في يوليو فظهر ضعف حكومة الخرطوم على أثر ذلك واضحاً للعيان.

ولعله مما زاد الموقف في السودان حرجاً أن الحكومة الإنجليزية خشيت أن يؤدي عزل إسماعيل وسفر غوردون إلى إهمال معاهدة إلغاء تجارة الرقيق وقلة الاكتراث بتنفيذها فأبدت مخاوفها للخديو مُحَمَّد توفيق باشا فسارع إلى إرسال تعليمات مشددة إلى مُحَمَّد رؤوف الذي خلف غوردون في منصب الحكمدارية حتى يبذل كل ما لديه من جهد في سبيل القضاء على تلك التجارة الشائنة، وسلم الخديو صورة من هذه التعليمات إلى السير إدوارد مالت **Malet** القنصل الإنجليزي في مارس ١٨٨٠[٢] وفضلاً عن ذلك فقد أبلغ رؤوف أنه بصفته حكمداراً للسودان مسؤول أمام الخديو إذا أخفق في مهمته واستعادت تجارة الرقيق نشاطها السابق[٣] وإزاء هذه الأوامر والتحذيرات الصريحة لم يسع رؤوف سوى إبقاء الحكام الأوربيين في مراكزهم وإصدار التعليمات القاطعة إلى جميع المديرين والموظفين حتى يسيروا في سياسة "الإلغاء" في غير تراخ أو إبطاء[٤] ورغم ذلك فلم يستطع رؤوف التغلب على تجار الرقيق، بل لقد عجزت الحكومة عن إنشاء

(**1**)Shukry 312- 313.

(**2**)F. O. 48/ 1572 (S. T.) No. G. Cairo 20. 3. 1880. Enelos. Lettre de S. A le Khedive à S. E. le Gour. Gen du Soudan 3. Rabi Akhar 1297 (13. 3. 80).

(**3**)F. O. 84/ 1572. (S. T.) No. 4 Cairo 17. 8. 80. Malet to Granville.

(**4**)F. O. 84/ 1572. (S. T.) No. 33. Cairo 19./ 10. 80. Enclos. Ministére de la Guerre. Trad. d’une letter par Geigler pacha 20. 9. 80.

الإدارة القوية الصالحة في السودان. وفي عام ١٨٨١ كانت البلاد تغلي مراجلها سخطاً على سياسة الحكومة في إلغاء الاتجار بالرقيق وعلى فداحة الأعباء المالية التي كانت تثقل كاهل الأهليين وتشدد الحكومة في جمع الضرائب. لذلك كله لم يكد يظهر مُحَمَّد أحمد المهدي حتى التف الأهلون حوله ينشدون الراحة النفسية في تعاليم هذا الفقيه كما أقبل تجار الرقيق من كل حدب وصوب يشدون أزره عساه يقود الثورة ضد الحكم المصري في السودان[١] أما رؤوف فقد أخفق في إخماد حركة المهدي ولم تستطع الحكومة الخديوية بالقاهرة أن تبعث إليه بالإمدادات اللازمة بسبب ثورة العرابيين في مصر وعدم اهتمام العرابيين بأمر الثورة المستفحلة في السودان فترك رؤوف وشأنه دون أية تعليمات بل ودون أن تأتيه النجدة من القاهرة[٢].

وفي فبراير ١٨٨٢ استدعي رؤوف وفي إبريل من العام نفسه كانت الثورة قد نشبت في سنار[٣] ثم سقطت الأبيض في أيدي المهديين في يناير ١٨٨٣ وفشلت المحاولات التي بذلتها الحكومة المصرية لقمع الثورة في بداية عهد الاحتلال البريطاني فلقي هكس باشا **Hicks** حتفه وأبيد جيشه في موقعة شيكان (نوفمبر ١٨٨٣) وذلك لعدم اتخاذ الاستعدادات الكافية لنجاح حملته[٤] فقوى سلطان المهديين بعد ذلك واستولوا على

---

(**1**)Staat- Archiv. (Gen Cons. 1881.) No. 108. Cairo 17. 9. 1881. Enclos Khartoum. 15. 8. 81.

(**2**)Sartorius 47.

(**3**)Buchta 20.

(**4**)Morley. Vol. III. P S.

دارفور وبحر الغزال، كما أشعل عثمان دقنة الثورة في السودان الشرقي وأطبق الدراويش على أمين باشا في مديرية خط الاستواء وانقطع اتصاله بالعالم الخارجي ولم يبق من جند الحكومة غير بعض الحاميات الصغيرة المبعثرة هنا وهناك حتى أصبح سلطان الحكومة مهدداً بالزوال وفي هذه الأثناء قررت إنجلترا إخلاء السودان.

-٨-

واتخذت إنجلترا حيال السودان في الشهور القليلة التي تلت احتلالها القطر المصري موقفاً ينطوي على الحيطة والحذر فأرادت قبل كل شيء أن تقف على حقيقة أحواله وتمسكت بما أسمته عدم الرغبة في التدخل في شؤونه[١] واقتصرت على إبلاغ حكومة الخديو كل ما يأتيها من معلومات عن تطور الحوادث في تلك الجهات؛ ولذلك فلم يكد يمضي شهر واحد على الاحتلال حتى أوفدت إلى السودان الكولونيل ستيوارت **Stewart** للوقوف على سير الأمور هناك بعد اشتعال ثورة المهدي فقدم ستيوارت تقريرين بأبحاثه الأول من الخرطوم في ٩ فبراير ١٨٨٣[٢] وقد نال هذا التقرير شهرة واسعة، والثاني من مصوع عن السودان الشرقي في ٨ ابريل ١٨٨٣ وقد أبلغ القنصل البريطاني العام في مصر السير إدواد مالت هذين التقريرين إلى شريف باشا في مايو ويوليو من العام نفسه[٣] وفي

---

(1)Ibid p III.

(2)lue Book. Egypt No. 11 (1883) Report of Stewart. Khartoum. 9. 2. 83.

(3)Blue Book. Egypt No. 22 (1883.) Enclos. In No. 15. Malet to Cherif Pasha 16. 5. 83., and Cherif to Malet. Charre 20 5. 83 also ibid No. 64 Malet to Granville. Fnelos. Malet to Cherif. Cairo. 21. 7. 83.

الوقت ذاته أصدرت الحكومة الإنجليزية تعليماتها إلى سفيرها في الآستانة اللورد دفرين Dfuferin في ٣ نوفمبر ١٨٨٢ حتى يضع تقريراً إضافياً عما يراه من ضروب التنظيم اللازم لإنشاء حكومة صالحة موطدة في مصر بعد حوادث الثورة العرابية ولم يكد يمضي على وصوله أقل من ثلاثة شهور حتى وضع في ٦ فبراير ١٨٨٣ تقريره المشهور وقد تحدث فيه عن السودان[١] وفيما عدا ذلك لم تتدخل الحكومة الإنجليزية في شيء يتعلق بتلك البلاد.

ومما هو جدير بالملاحظة أن الكولونيل ستيوارت واللورد دفرين لم يكونا يريدان فيما قدماه من تقارير أن تترك مصر ممتلكاتها في السودان رغم الثورة المنتشرة في ربوعه وهزائم قواتها العسكرية على أيدي الدراويش. فقد تناول تقرير ستيوارت (تقرير ٩ نوفمبر) الأسباب التي أدت إلى قيام هذه الثورة وما يلزم من إصلاحات حاسمة سريعة لتوطيد سلطان الحكومة في الأقاليم القليلة التي بقيت في حوزتها؛ أما اللورد دفرين فكل ما أشار به إنما هو الاعتراف بالأمر الواقع، وذلك بأن تتخلى مصر عن دارفور وربما عن جزء من كردفان مكتفية بحفظ سلطتها في إقليمي الخرطوم وسنار أي الأجزاء التي ما زالت حتى ذلك الحين في حوزتها؛ بل لقد كان دفرين ضد فكرة الإخلاء ويعتبرها أمراً يتعارض مع مصلحة مصر فلا تقبله حكومتها. قال اللورد "ويميل بعض الناس إلى أن يشيروا على مصر بأن تتخلى عن السودان نهائياً وأن تترك سائر أملاكها في تلك الجهات غير أنه من غير المتوقع أن تقبل سياسة كهذه إذ أن استيلاءها على جهات النيل السفلى

---

(١) انظر الوقائع المصرية (ترجمة التقرير) أعداد (١٦١٩– ١٦٥٣) .Dulferin. Pp 106- 225

يجعلها تميل بطبيعتها إلى الاستيلاء على جميع الجهات التي يخترقها مجراه، وإذا أدركنا أن هذه البلاد لو أصلحت تربتها تعطي محصولات وافرة من القطن وقصب السكر لما بقي بعد ذلك محل للعجب من أن مصر لا تميل إلى التخلي عنها".

ويقول السير أوكلند كلفن **Auckland Colvin** أن دفرين عندما كتب تقريره كان الرأي السائد أن مصر لن توافق على سياسة من قواعدها إخلاء السودان[١] وقد أدركت الحكومة الإنجليزية هذه الحقيقة، ولذلك فإنه عندما قررت الحكومة المصرية إرسال الجنرال هيكس **Hicks** لقتال المهدي في السودان امتنعت وزارة غلادستون عن التدخل في هذا الشأن[٢] وذلك على الرغم من أن كلا من الكولونيل ستيوارات واللورد دفرين كان يعتبران إرسال هيكس دون إتمام الاستعدادات اللازمة من عسكرية وغيرها ضرباً من "الجنون"[٣] وكان من أثر هذه السياسة السلبية – على حد قول كرومر فيما بعد– أن أصيب هيكس وجيشه بالهزيمة النكراء في شيكان[٤].

على أنه كان من أثر هذه الهزيمة أن نبذ غلادستون تلك السياسة السلبية وتقدم إلى الحكومة المصرية يشير عليها بإخلاء السودان بحيث تنتهي حدودها الجنوبية عند وادي حلفا، وكان ذلك في نوفمبر **١٨٨٣**[٥]

---

(**1**)Colvin 36.

(**2**)Russell (Ruin). P 34. Inclos. In No. 80. Cairo, 18. 8. 83 Malet to Hicks.

(**3**)Morley Vol. III. P 111.

(**4**)Cormer. Vol. I. p 366.

(**5**)I'itzmaurace. Vol. I. 319- 320.; Russell. Op. cit. 39. Quoting No. 92 F. O. 20. 11. 88. Granville to Baring.

وكانت هذه "النصيحة" منشأ الأزمة التي أودت بوزارة شريف باشا. ذلك بأن الوزراء المصريين – كما توقع دفرين من قبل– "كانوا مصممين على الاحتفاظ بالخرطوم وفتح الطريق بين سواكن وبربر"، وفضلاً عن ذلك فقد كانوا يرون التمسك بسنار ضرورياً لإرسال الإمدادات منها إلى الخرطوم[١] وأصرت الحكومة الإنجليزية من جانبها على أن تتخلى مصر عن جميع الأراضي الواقعة جنوبي أسوان أو على الأقل وادي حلفا[٢] ولكن شريف ما لبث أن قدم إلى بارنج– القنصل الإنجليزي العام في مصر منذ سبتمبر– مذكرة بوجهة النظر المصرية جاء فيها أن حكومته لا يمكنها أن توافق على التخلي عن أراض لا غنى عنها قط لضمان سلامة مصر وحياتها.

وفي مذكرة أخرى بتاريخ ٢ يناير ١٨٨٤ أظهر شريف استعداده لأن يعيد السودان الشرقي وموانى البحر الأحمر إلى السلطان العثماني وأن يركز كل جهوده للاحتفاظ بوادي النيل حتى الخرطوم جنوباً[٣]. ولكن دون جدوى. بل إن وزير الخارجية الإنجليزية اللورد جرانفيل ما لبث أن أبرق إلى السير إيفلن بارنج في ٤ يناير بما يفيد استعداد الحكومة الإنجليزية لتعيين وزراء إنجلترا إذا تعذر وجود مصريين يقبلون تنفيذ أوامر الخديو تحت إرشاد الإنجليز[٤] وهو أمر غير متوقع في نظر اللورد جرانفيل، وعندئذ لم يجد

(1)Russell. Op. cit. 42. Quoting No. 102. Cairo 23. 11 83. Haring to Granville.

(2)Cromer II. 379- 380.

(3)Cromer II. 380- 381.

(4)Blue Book. Egypt No 1. (1884) No 210 Granville o Baring F. O. 4. 1 1884.

شريف مناصاً من الاستقالة فاستطاع الإنجليز تنفيذ سياسة الإخلاء ووقع اختيارهم على الجنرال غوردون للقيام بهذه المهمة وتم لهم ما أرادوا بعد أن بذل غوردون نفسه حياته ثمناً لذلك[1].

ونجم عن إخلاء السودان أن قوي شأن الدراويش فظلوا يهاجمون الحدود المصرية مهاجمة عنيفة في عهد الخليفة عبد الله التعايشي، وعاد الرق في "أملاك" التعايشي سيرته الأولى وازدادت مكافحة الاتجار في الرقيق صعوبة نظراً لانتشار هذه التجارة الشائنة[2] ولذلك كان من الضروري أن تعمل إنجلترا على استرجاع السودان ومواجهة المسئوليات التي حرصت على تفاديها يوم غادر هيكس باشا القاهرة بحملته المشئومة إلى كردفان[3] رغبة في تأمين الحدود المصرية والقضاء على تجارة الرقيق.

وفضلاً عن ذلك فقد كان هناك ما يجعل العمل لاسترجاع السودان أمراً لا محيد عنه إذ استقامت أحوال مصر المالية وصار لها جيش مدرب على الأساليب الحديثة واطمأن الإنجليز إلى مركزهم في مصر بعد ما أدخلوه على الإدارة المصرية من ضروب الإصلاح حتى أنهم منذ عام ١٨٨٧ تقريباً أخذت نفوسهم تمتلئ ثقة باستقرار الأوضاع القائمة في مصر سيما بعد ما أسفرت عنه بعثة السير درموند وولف **Drummond Wolff** في تركيا ومصر تلك البعثة التي كانت تهدف إلى عقد اتفاق بشأن جلاء الإنجليز عن القطر المصري؛ وقد استطاع وولف أن يعقد مع الباب

(**1**)Hake pp, XXXVI- XLL.

(**2**)Blue Book Egypt No. 3 (1891) Report on the Administration. PP 3m 16.

(**3**)Delebecque 71; Allen 186.

العالي اتفاقين أولهما في ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥ وثانيهما في ٢٢ مايو ١٨٨٧ على أساس أن إنجلترا لا يسعها أن تترك مصر والسودان نهباً للفوضى ومسرحاً لاحتلال النظام. وكان عقد هذين الاتفاقين بمثابة اعتراف من الباب العالي باستمرار الاحتلال الإنجليزي لمصر ما دام الإنجليز لا يطمئنون إلى استقرار أحوالها وإلى قيام حكومة منظمة موطدة ترعى شؤونها[١] ولم يقلل من قيمة هذين الاتفاقين أن الباب العالي رفض أن يصادق عليهما. ومهما يكن من شيء فقد شرع الإنجليز منذ اطمأنوا إلى استقرار الأوضاع في مصر يعملون على استرجاع السودان سيما وقد أخذت الدول الأخرى تنشط لاقتطاع أجزاء منه.

على أنه مما يجدر ذكره في هذا المقام أن التعليمات التي أصدرها اللورد سولسبري Salisbury إلى السير درموند وولف في ٧ أغسطس ١٨٨٥ كانت تشمل الاعتراف ببقاء السيادة العثمانية على مصر كاملة بحكم المعاهدات والاتفاقات الدولية كما كانت تعترف ببقاء هذه السيادة على السودان رغم إخلائه، وقد تأيد الاعتراف بالسيادة العثمانية المصرية على السودان في اتفاق ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥ عندما كان الغرض من هذا الاتفاق – على حد قول أوكلند كلفن[٢] – أن تحمل تركيا عبء "تحطيم الخليفة التعايشي" لأنه كان من المنتظر أن تطلب تركيا من مصر أن تقوم بتحمل هذا العبء بدلاً عنها.

وقد اعترف درموند وولف في مفاوضاته مع الغازي أحمد مختار باشا

---

(1)Cromer 11. 392.

(2)Colvin 150.

القوميسير العثماني في مصر ببقاء السيادة العثمانية المصرية على السودان[1] وعلى أساس هذا الاعتراف بالحقوق التي استمدتها مصر من الفرمانات العثمانية لبسط سيادتها على تلك الأقطار استطاع الإنجليز أن يتبعوا إزاء السودان سياسة متناقضة. فبينما كانوا يحاولون رد عدوان بعض الدول التي تطمع في اقتطاع أجزاء من جنوبيه زاعمة أن تلك الأصقاع لم تكن ملكاً لأحد **res nullius** أو أرضاً فضاء يستطيع أن يستحوذ عليها من يشاء، كانوا في الوقت نفسه يحاولون أن يتخذوا من استمرار حقوق مصر في السيادة على السودان رغم إخلائه تكئة يستندون إليها في عقد اتفاقات مع بعض الدول الأخرى لتقسيم الممتلكات المصرية ذاتها في السودان الشرقي وعلى طول الساحل الصومالي.

وقد كانت هذه السياسة من أهم الأسباب التي دعت الإنجليز إلى أن يوطدوا العزم على استرجاع السودان ذلك بأن الإيطاليين منذ احتلالهم عصب شرعوا في الأعوام العشرة التالية بين ١٨٧٠ و١٨٨٠ يوسعون دائرة نفوذهم فاحتلوا مصوع في فبراير ١٨٨٥ وأخذت ممتلكاتهم تمتد على طول الساحل الصومالي الشرقي حتى مصب نهر جوبا عام ١٨٨٩؛ وقد حدث ذلك كله منذ يوليو ١٨٨١ رغم احتجاج الحكومة المصرية بأن حقوق السيادة العثمانية تشمل جميع الساحل الغربي للبحر الأحمر[2] ولم يقف الطليان عند هذا الحد بل إنهم احتلوا بوغوص في السودان الشرقي حتى أصبحوا يهددون كسلا. غير أن هذا التوسع من جانبهم ما عتم أن

(**1**)Colvin 151.

(**2**)Cocheris 383- 384.

أثار اعتراضات شتى من جانب الإنجليز الذين احتجوا بأن كسلا من الأملاك المصرية بل إن السودان بأجمعه ملك لخديو مصر وأن ما للباب العالي من حقوق السيادة يشمل الساحل الغربي للبحر الأحمر. ورغم ذلك فقد سلم الإنجليز للطليان في اتفاقات أبرموها معهم في ٢٤ مارس و ١٩ أبريل ١٨٩١ ثم في ٢٥ مايو ١٨٩٤[١] باحتلال كسلا مؤقتاً دون مساس بما لمصر من حقوق السيادة على هذا الإقليم كما أعطوهم منطقة نفوذ واسعة تشمل هرر وأوجادن وشبه الجزيرة الواقعة عند رأس غردافوي، وفي نظير ذلك تبقى للإنجليز الأراضي الممتدة حول مينائي: زيلع وبربرة، وكانت إنجلترا قد بدأت تبسط نفوذها على ساحل الصومال الشمالي وتضمه إلى أملاكها منذ ١٨٨٤ فاحتلت زيلع وبربرة ضاربة عرض الأفق بتلك المعاهدة التي عقدتها مع الخديوي إسماعيل في ٧ سبتمبر ١٨٧٧. وفي يوليو ١٨٩٤ هاجم الطليان كسلا واحتلوها ولكن الأحباش ما لبثوا أن هزموهم في آخر عام ١٨٩٥ وبداية العام الذي يليه كما سحق منليك قوات القائد الإيطالي الكولونيل براتيري **Baratieri** في عدوة أول مارس ١٨٩٦[٢] وأحاط الدراويش بمراكز الطليان في كسلا وكرروا الهجوم عليها فرأت الحكومة الإيطالية أن يقوم الإنجليز بعمل عسكري يحول نشاط الأحباش إلى جهات أخرى حتى يخف الضغط الواقع على كسلا[٣] وقد استجاب الإنجليز لرجاء الحكومة الإيطالية وقرروا في ١٢ مارس إعادة

(**1**)Journal Officiel. Documents Parlementaires (1894). Annexe No. 653: also Hertslet. The Map of Africa by Treaties p. 669.

(**2**)Gleichen. 326- 27.

(**3**)Colvin. 261.

احتلال دنقله غير أن كرومر عاب على حكومته أنها اتخذت هذا القرار "في عجلة بلغت الغاية في شدتها" دون تفكير من جانبها في الصعوبات المالية والعسكرية التي كان من الواجب تذليلها قبل أن تعلن الحكومة عزمها على إرسال الحملة إلى السودان(١).

ولكن صدور هذا القرار كان راجعاً إلى أسباب أخرى؛ فقد اجتمع لدى الإنجليز من الأدلة ما يقطع بأن الأحباش لم يستطيعوا الانتصار في عدوة إلا بفضل الذخائر والأسلحة التي كانت تأتيهم من مصادر روسية وفرنسية(٢) ويرجح أن المصادر الفرنسية أمدت الدراويش أنفسهم بالأسلحة كذلك، وكان هناك ما يدل على أن مفاوضات قد بدأت بين الفرنسيين والأحباش عقب الانتصار الباهر الذي أحرزه منليك في عدوة وأن هذه المفاوضات أسفرت عن اتفاق الفريقين على أن يجهز الفرنسيون حملة تزحف من مراكزهم في السودان الغربي صوب السودان الأوسط لترفع العلم المثلث الألوان على ضفاف النيل الأبيض، بينما يزحف الأحباش بدورهم من جهة الشرق حتى يتقابلوا مع الفرنسيين في فاشودة ومن ثم يعمل الفريقان على توطيد سلطانهما في جميع ربوع السودان(٣) والقضاء على حقوق السيادة المصرية في تلك الأصقاع.

وقد خشيت إنجلترا أن ينفذ الفرنسيون خطتهم إذ أنها كانت قد أبرمت في يوليو ١٨٩٠ اتفاقاً مع ألمانيا لتعيين المناطق الاستعمارية لكل

---

(1)Cromer II. 83.

(2)Churchill. 100, 312.

(3)Dicey 474.

من الدولتين على ساحل إفريقية الشرقي واحتفظت لنفسها في هذا الاتفاق بجميع حوض النيل الأعلى حتى الحدود المصرية وكانت تعتبر هذه المنطقة أرضاً لا يملكها أحد أو شيئاً لا صاحب له **res nullius** إذ أنه لم يذكر في الاتفاق أن إنجلترا تحتفظ بالمنطقة المشار إليها نيابة عن السلطان العثماني أو الخديو وكلاهما صاحب السيادة الشرعية على هذا الجزء من حوض النيل رغم إخلاء السودان(١)

وفي ١٤ مايو ١٨٩٤ عقدت إنجلترا معاهدة أخرى مع ولاية الكنغو البلجيكية تنازلت لها بمقتضاها عن الأراضي الممتدة على شاطئ النيل الأيسر من بحيرة البرت إلى فاشودة دون أن يكون لها حق في هذا التنازل وقد احتجت فرنسا على ذلك وأعلنت أن هذا الاتفاق يناقض المعاهدات الدولية ولذا تعتبره ملغي لا وجود له. وفي ١٤ أغسطس ١٨٩٤ استطاعت الحكومة الفرنسية أن تعقد مع ولاية الكنغو اتفاقاً نالت بمقتضاه منطقة نفوذ تصل إلى مشارف بحر الغزال وتشمل جزءًا من الإقليم الذي تنازلت عنه إنجلترا لحكومة الكنغو(٢) فارتكبت بهذا العمل نفس الخطأ الذي وقعت فيه إنجلترا وشرعت فرنسا إثر هذا الاتفاق تحاول بسط سلطانها على تلك الأصقاع فأسست مركزاً في زميو **Zemio** واتخذت العدة لإرسال حملة إلى النيل الأعلى ولم تنجح احتجاجات الإنجليز وتهديداتهم في أثناء فرنسا عن عزمها.

وفي ٢٥ يونيو ١٨٩٦ غادر الكابتن مرشان **Marchand** لوانجو

---

(1)Freycinet. 398.

(2)Pensa. 331.

على رأس حملة وجهتها فاشودة فبلغتها ورفع عليها العلم الفرنسي في ١٠ يونيو ١٨٩٨ بعد سفر طويل شاق[١]. وفي أغسطس اشتبك مع الدراويش وانتصر عليهم في معركة كبيرة ثم أخذ يفاوض رؤساء الشلوك والدنكا والنوير لإدخال هذه الشعوب تحت الحماية الفرنسية. وفي ٣ سبتمبر ١٨٩٨ عقد معاهدة مع السلطان عبد الفاضل "الملك العظيم" وضعت بمقتضاها بلاد الشلك الواقعة على شاطئ النيل الأبيض الغربي تحت حماية فرنسا ولم يبق غير التصديق على تلك المعاهدة من جانب الحكومة الفرنسية[٢] على أن إنجلترا التي قررت احتلال دنقلة منذ مارس ١٨٩٦ كانت قد أرسلت سردار الجيش المصري السير هربرت كتشنر Kitchener على رأس جيش يتألف من ١٧٦٠٠ جندي– على أقل تقدير– من المصريين والسودانيين و٨٢٠٠ من البريطانيين[٣] هذا عدا قوات البدو غير النظامية وعددها ٢٥٠٠ وقد بدأت هذه القوات سيرها في مايو ١٨٩٨ وفي أثناء اشتباك مرشان مع الدراويش جنوبي فاشودة كانت دنقلة قد سقطت في قبضة كتشنر (٧ أغسطس) وبعد أسبوعين بدأ الزحف على أم درمان وفي ٢ سبتمبر أصيب الخليفة بهزيمة ساحقة في معركة أم درمان[٤] وأمر كتشنر بهدم قبة المهدي قبل متابعة الزحف إلى فاشودة حتى أصبح على مقربة منها فأرسل على الفور كتاباً إلى مرشان أبلغه فيه نبأ انتصاره على الدراويش واستيلائه على الخرطوم كما أشار إلى

---

(1)Cocheris. 431.

(2)Emily. 138- 9.

(3)Arthur 231.

(4)Arthur 237; Churchill 309- 311.

ما وصل إلى علمه عن طريق أحد الدراويش من أن جماعة من الأوربيين قد احتلوا فاشودة. وفي اليوم التالي أجابه مرشان بعد أن هنأه على انتصاره بأن قواته احتلت إقليم بحر الغزال بناء على أوامر حكومته حتى مشرع الرق وإلى ملتقى بحر الغزال ببحر الجبل وكذلك بلاد الشلك على شاطئ النيل الغربي حتى فاشودة التي دخلها يوم ١٠ يوليو الماضي كما نقل إليه خبر المعاهدة التي عقدها مع عبد الفاضل[١] وكان مرشان يبغي من إرسال هذه الأخبار إلى كتشنر تعزيز الادعاءات الفرنسية على فاشودة مستنداً في ذلك إلى حقوق الفتح والمعاهدة مع الوطنيين، ولكن كتشنر أصر على أن فاشودة من الأملاك المصرية وأن أوامر السلطان العثماني وأوامر الخديو تلزمه باحتلالها، ولذلك فإنه لا يجد مندوحة من الاحتجاج باسميهما ضد احتلال مرشان لهذا الموقع إذ "أن هذه البلاد كانت دائماً من ممتلكات تركيا وأنه لهذا السبب يطلب إلى مرشان إخلاءها وتسليمها فوراً"

ولم يقف كتشنر عند هذا الحد، بل هدد مرشان بأنه أشد منه قوة وأعز نفراً وأنه يستطيع إذا شاء– ما دام سيد الموقف– أن يرغمه "على الاعتراف بحقوق الباب العالي"[٢]. على أن الإنجليز والفرنسيين في فاشودة استطاعوا تفادي الاصطدام إذ كان مرشان يشعر بأنه لا قدرة له على الاشتباك بقواته الضئيلة مع جيش كبير كجيش السردار. لذلك نشأت بين الفريقين علاقات احترام وصداقة ورفع العلم المصري على فاشودة إلى

(1)Emily 151- 152.

(2)Ibid. p 156.

جانب العلم الفرنسي[١] غير أن العلاقات بين لندن وباريس كانت في حالة توتر شديد حتى كادت الحرب تنشب بين الدولتين لولا أن فرنسا كانت إذ ذاك على غير استعداد للاشتباك في قتال قد يعود عليها وعلى مستعمراتها بأوخم العواقب؛ لذلك أذعن وزير خارجية فرنسا دلكاسيه **Delcassé** للأمر الواقع وبعد مفاوضات مع اللورد سولسبري صدرت الأوامر إلى مرشان بالانسحاب من فاشودة وتم ذلك في ١١ ديسمبر ١٩٨٩[٢].

ووجه الأهمية في حادث فاشودة أن حقوق مصر في السيادة على السودان قد تأيدت بشكل يقضي على كل ادعاء من جانب الدول التي كان من رأيها محاولة اقتطاع أجزاء منه بحجة أن إخلاء المصريين للسودان بعد اشتعال ثورة المهدي قد ترك هذه البلاد أو على الأقل شطراً كبيراً منها أرضاً خالية لا يملكها أحد **res nullius** وأن لكل وافد عليها الحق في امتلاكها ما دام ذلك في مقدوره وكانت فرنسا كما مر بنا على رأس الدعاة إلى هذه النظرية والعاملين على نشرها؛ تلك النظرية التي عبر عنها دلكاسيه بقوله في إحدى برقياته إلى سفير دولته في لندن بتاريخ ٤ أكتوبر ١٨٩٨[٣] "إنه لمن العسير عليه أن يعتقد أن في احتلال فاشودة أي اعتداء على أرض مصرية إذ أن مصر عملا بنصيحة إنجلترا قد أخلت منذ عهد بعيد مديرياتها السودانية القديمة وبخاصة مديرية خط الاستواء وبحر الغزال" لذلك عمد المصريون في حادث فاشودة إلى تقرير حقوقهم في

---

(1)Giffen 34,. Churchill 317, 321.

(2)Cocheris. 466- 467: Emily 205.

(3)Documents Diplomatiques. No. 24 M. Delcassé à m. de Courcel 4. 10. 1898. P 18.

السيادة على السودان كما أصدر البريطانيون من جانبهم كثيراً من التصريحات تعترف بهذه الحقوق على نحو قاطع.

قال الوزير المصري بطرس باشا غالي في ٩ أكتوبر ١٨٩٨ رداً على مذكرة من اللورد كرومر "لم يبعد عن نظر حكومة سمو الخديو كما تعرف سعادتكم استرجاع مديريات السودان لأن هذه الأقاليم بالنسبة لمصر هي ينبوع حياتها ولأن مصر لم ترغم على الانسحاب منها إلا بسبب وجود قوات متفوقة على قواتها بيد أن عدم استعادة وادي النيل الذي كلف مصر تضحيات جسيمة يفقد استرجاع السودان كل قيمة، ولما كانت الحكومة الخديوية تعرف أن مسألة فاشودة موضع مفاوضات سياسية في الوقت الحاضر بين إنجلترا وفرنسا كلفتني أن أرجو سعادتكم أن تتوسطوا لدى اللورد سولسبري كي يتم الاعتراف بحقوق مصر الثابتة وتعاد إليها تلك المديريات جميعها التي كانت تحتلها عند قيام ثورة محمد أحمد[١].

وجاء في كتاب اللورد سولسبري إلى السفير الإنجليزي في باريس بتاريخ ٥ أكتوبر ١٨٩٨ "صحيح أن مصر قد تأثرت حقوقها في امتلاك شاطئ النيل بسبب نجاح المهدي فأضحت هذه الحقوق معطلة مؤقتاً ولكنها منذ انتصار المصريين على الدراويش لم تعد موضع نزاع أو مناقشة" وفي حديثه مع كورسل **Courcel** السفير الفرنسي في لندن في ١٢ أكتوبر حرص سولسبري على أن يبرز بجلاء أن وادي النيل كان وما يزال ملكاً لمصر وأن كل اعتداء على هذه الحقوق من جانب المهدي قد انتهى بفضل هزيمة

---

(**1**)Crabités 229; Cocheris 477.

الدراويش في أم درمان، وفي ٢٢ أكتوبر ألقى اللورد روزبرى خطاباً في برث **Perth** جاء فيه: "إنما نحن نعمل الآن كي نعيد إلى مصر أرضاً تملكها مصر نفسها طبقاً لتصريحات جميع الحكومات الفرنسية المتعاقبة" وقال اللورد كمبرلي **Kimberley** في الحفل الذي أقيم في ١٤ نوفمبر لتكريم كتشنر قائد الحملة التي استرجعت السودان إن إخلاء فاشوده ليس فيه امتهان لكرامة فرنسا لأن الحكومة الفرنسية نفسها أعلنت "أن هذه الأراضي المتنازع عليها إنما هي ملك لمصر"[١].

-٩-

وقد صدرت هذه التصريحات من جانب الساسة الإنجليز وقت أن كانت تتخذ العدة لوضع نظام للحكم في الأقطار التي استرجعتها مصر بمعاونة البريطانيين إذ لم تكد مضى أيام قلائل على إخلاء فاشودة حتى كان اللورد كرومر بالنيابة عن الحكومة الإنجليزية وبطرس غالي باشا عن الحكومة المصرية قد وقعا وفاقًا بين الحكومتين "بشأن إدارة السودان في المستقبل" وذلك في ١٩ يناير ١٨٩٩[٢] وقد انعقد رأي المؤرخين على أن اللورد كرومر كان صاحب اليد الطولى في عقد هذا الوفاق[٣] وقد كتب كرومر نفسه أنه عند التفكير في وضع نظام الحكم في السودان ارتأى أن من الممكن أن يجعل من السودان بلدًا لا هو بالمصري ولا هو بالإنجليزي وإنما

(1)Cocheris. 477, 483.

(٢) مجلس الشيوخ– ملحق رقم ١ (وفاق بين حكومة جلالة ملك الإنجليز وحكومة الباب العالي خديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل. صفحات ٢٢٩– ٢٣٠.

(3) Zetland 238; Cocheris 405- 6.

بين بين؛ وكان على السير مالكولم ماكيلريث **Malcolm Mc kwraith** المستشار القضائي منذ **١٨٩٨** أن يترجم هذه الفكرة السياسية– التي كانت بعيدة عن المنطق كل البعد– إلى لغة قانونية[١] وكان غرض كرومر من وضع نظام الحكم الثنائي في السودان أو فيما أسماه "الدولة المولدة" التي أوجدها أن يفسح مجالًا لاشتراك بريطانيا في إدارة بلاد ساهمت في استعادة فتحها ولم تكن تستطيع أن تتنصل من مسئولية الإشراف على استقرار النظام فيها بعد أن انتزعت لنفسها منذ احتلت مصر في عام **١٨٨٢** حق الإشراف على استقرار الأمور في شطر الوادي الشمالي صاحب السيادة على السودان، أضف إلى ذلك أنه كان يزعجه أن يرى تركيا تلك الدولة التي لم يغير الاحتلال شيئًا من حقوق سيادتها على مصر وملحقاتها ومن بينها السودان ذات شأن – ولو من الناحية النظرية على الأقل – في تدبير الأمور ببلاد لم تبذل أي جهد عندما فتحها مُحَمَّد علي أولا ولم تساهم بشيء عندما استرجعها المصريون بمعاونة الإنجليز أخيرًا.. هذا إلى أن عودة الحال إلى ما كانت عليه قبل ثورة المهدي تؤدي آل سريان الامتيازات الأجنبية في السودان بحكم سريانها في مصر، وذلك ما كان القنصل البريطاني يريد أن يحول دون وقوعه بكل وسيلة[٢] إذ كان كرومر شديد الكراهية لنظام الامتيازات التي كانت تحد من سلطة الحكومة وتعطل "إصلاحاته" سيما وأنه عندما أراد تدبير الأموال اللازمة للإنفاق على الحملة المرسلة إلى دنقلة لم يلبث أن وقع الصدام بينه وبين هذا النظام

(1) Law, Intr, p. XIII.

(2) Crabites. 174- 175; Cromer II. 112- 114.

إذ رفض عضوًا صندوق الدين الفرنسي والروسي الموافقة على إقراض الحكومة المصرية حاجتها من المال وأيدتهما المحاكم المختلطة في موقفهما إزاء الحكومة المصرية[1] لذلك كان من الضروري – على حد قوله – "اختراع وسيلة ما يكون من شأنها اعتبار السودان مصريا بالقدر الذي يحقق احترام المقتضيات السياسية والعدالة دون أن يقيد بريطانيا في الوقت نفسه بالقيد الذي يمنع الإدارة الحكومية فيه من أن تعرقلها النظم الدولية التي كانت تلازم الوضع السياسي المصري[2]"

وقد حقق وفاق الحكم الثنائي في السودان كل ما أراده كرومر. على أن كرومر لم يتعرض في هذا الوفاق بشيء للمسألة الكبرى مسألة السيادة على السودان ذلك بأن ما كان يسعه – وهو السياسي الذي اعترف بحقوق تركيا وحقوق مصر في كل مناسبة وفي أثناء حادث فاشودة القريب بوجه خاص – سوى تقرير هذه الحقوق، ولهذا كان من المبادئ التي استرشد بها عند وضع الأسس التي قام عليها وفاق الحكم الثنائي "أن من الواجب اعتبار السودان أرضًا عثمانية، ولذلك يجب أن يحكم طبقا للفرمانات الشاهانية على يد الخديوي بما له من سلطة بفضل تبعيته للسلطان العثماني"[3]

ومن أجل ذلك كان كل ما نصت عليه إنجلترا في هذا الوفاق إنما هو المشاركة في إدارة السودان مستندة إلى ما يخولها إياه حق الفتح بل إن هذا

(1) Colvin 266

(2) Cromer II. 115.

(3) Cromer II. 113- 114.

الحق نفسه كان مقيدًا إذ أن إنجلترا رغم استنادها إليه لم تستطع أن تستمتع بما يخوله الفتح عادة من حقوق السيادة فجاء في حيثيات الوفاق:

"حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالي الخديوي.

"وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة.

"وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح، وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل.

"وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادي حلفا وسواكن إداريًا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما. فلذلك قد صار الاتفاق....".

-١٠-

وسواء أكان لمصر وبريطانيا أن تبرما هذا الوفاق أو كان هذا الوفاق من الناحيتين القانونية والدولية لاغيًا لا وجود له[1] فإن حقوق مصر في

(1) Cochells. 505- 508.

السيادة على السودان بأجمعه من الأمور المقررة، إذ أنها تستند إلى حق الفتح كما تستند إلى الفرمانات العثمانية التي صدرت بموافقة الدول من أيام مُحَمَّد علي إلى عباس حلمي الثاني (١٨٤١– ١٨٩٢) وإلى الاتفاقات الدولية التي تعهدت فيها الدول بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية، ونفت عن نفسها تهمة الطمع في اقتطاع شيء من ممتلكاتها. وليس أدل على وثاقة العلائق بين مصر والسودان من قول رياض باشا "لا ينكر إنسان أن النيل هو مصدر الحياة ذاتها لمصر، ولما كان النيل هو السودان فإنه ما من إنسان يستطيع نكران حقيقة الأواصر التي تربط بين مصر والسودان كما تتحد الروح بالجسد وأن دولة تبسط سلطانها على شاطئ النيل لتقبض بكلتا يديها على مصر ذاتها" وقد استرشد مُحَمَّد علي بهذه الحقيقة منذ رسم خطوط السياسة التي أدخلت السودان في نطاق السيادة المصرية، ونجح حفيده العظيم الخديوي إسماعيل في بسط حقوق هذه السيادة على ساحل البحر الأحمر الغربي والساحل الصومالي حتى رأس حافون، ولم يسع الدول الأوروبية على الرغم من اقتطاع أجزاء من السودان لنفسها عقب ثورة مُحَمَّد أحمد المهدي إلا أن تعترف بهذه الحقوق وتنأى بجانبها عن أن تمس ما لمصر من سيادة على السودان.

# الوثائق

-١-

**وفاق**

**مبرم في ١٥ يوليو ١٨٤٠ فيما بين الباب العالي من جهة ودول بريطانيا العظمى وأوستريا وبروسيا وروسيا**

من جهة أخرى متعلقا بإعادة السلم في الشرق.

بسم الله الرحمن الرحيم

أمَّا بعد فإنه حيث سأل جلالة السلطان جلالة ملكة بريطانيا العظمى وآيرلاندا، وجلالة ملك أوستريا وهنكاريا والبوهام، وجلالة ملك بروسيا، وجلالة قيصر الروس.. مساعدتهم ومعاونتهم في حالة المصاعب التي ألمت بالباب العالي بسبب الأعمال العدوانية التي أبداها مُحَّد علي باشا حاكم مصر ومن مقتضاها تهديد الدولة العثمانية في حقوقها واستقلالية عرش سلطنتها، وبناء على ذلك فقد اجتمع جلالة الملوك البادي ذكرهم، وبالنظر لشعائر الولاء الكائنة فيما بينهم وبين الحضرة السلطانية الفخيمة ولما هم ميالون إليه من الرغبة في حفظ ممالك السلطنة السنية واستقلالها إذ أن في ذلك ما يوجب استتباب السلام في أوروبا، وقياما بما تعهدوا به بموجب التحريرات المسلمة للباب العالي بواسطة سفرائهم في الآستانة وتاريخها ٢٧ يوليو سنة ١٨٣٩ ولما كانت رغبتهم جميعا منع سفك الدماء

الذي ربما تسببه مداومة الحوادث العدوانية التي انتشرت أخيرًا في سوريا بين حكومة الباشا المشار إليه ورعايا الحضرة السلطانية الفخيمة؛ لذلك قررت الدول المشار إليها والباب العالي قصد الوصول للغايات المذكورة وجوب تحرير هذا الوفاق بينهم جميعا فعينوا من قبلهم مندوبين مرخصين هم الخ... وبعد أن تبادل المرخصون المذكورة الأوراق المؤذنة بانتدابهم لعقد الوفاق فتحقق أنها مستوفاة أصولها قرروا البنود الآتية وأمضوها.

**(المادة ١)**

حيث اتفقت الحضرة السلطانية الفخيمة مع جلالة ملكة بريطانيا العظمى وجلالة ملك أوستريا وهونكاريا والبوهام وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر روسيا على ما يجب ربطه من شروط الصلح التي أرادت الحضرة السلطانية أن تمنحها إلى مُحَمَّد علي باشا، وهي تلك الشروط المبينة في العقد الملصوق بهذا الوفاق تعهدت الدول المشار إليها بأن تتصرف بالاتحاد التام فيها بينها وتبذل ما في وسعها لتقنع مُحَمَّد علي باشا بقبول الصلح المنوه عنه، وقد حفظت كل دولة من الدول المشار إليها حقها في أن تتصرف في هذا الأمر بما في إمكان كل منها أجزاؤه من الوسائط دون الوصول إلى الغاية المذكورة.

**(المادة ٢)**

إذا لم يقبل مُحَمَّد علي باشا إجراء الصلح على الصورة التي يعلنه الباب العالي بها بواسطة جلالة الملوك المشار إليهم: يتعهد حينئذ هؤلاء الملوك بأن يتخذوا بناء على طلب الحضرة السلطانية الفخيمة ما يتفق عليه من التدابير وما يقررونه بينهم من الإجراءات كي يتحصلوا على تنفيذ هذا

الصلح، وحيث أن في هذه الأثناء طلبت الحضرة الفخيمة السلطانية من حلفائها الملوك المذكورين الانضمام إليها لمساعدتها على قطع المواصلات بحرًا بين مصر وسوريا ومنع إرساليات العساكر والخيول والأسلحة والذخر الحربية على اختلاف أنواعها من إحدى هاتين المقاطعتين للأخرى، بناء على ذلك تعهد جلالة الملوك البادئ ذكرهم بإصدار أوامرهم إلى قواتهم البحرية في البحر المتوسط لأجل هذه الغاية، وقد وعد جلالتهم فضلا على ما ذكر بأن يعطى رؤساء أساطيلهم حسب ما لديهم من الوسائط وباسم المحالفة المنوه عنها كافة ما يستطيعونه من أنواع المساعدة لرعايا السلطنة السنية الذين يظهرون صدق أمانتهم وخضوعهم لملكهم.

**(المادة ٣)**

وإذا وجه مُحَمَّد علي باشا قواته البحرية والبرية نحو الآستانة بعد أن يكون قد رفض الصلح المذكور فالملوك المشار إليهم متفقون إذا مست الحاجة على تلبية طلب الحضرة السلطانية الفخيمة فيدافعون عن عرش سلطنته إذا طلب ذلك منهم بواسطة سفرائهم في الآستانة؛ فيقومون بالعمل بالاتحاد فيما بينهم لوقاية خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة الدولة العثمانية من كل تعد. ومن المتفق عليه فضلا على ذلك أن القوات التي سترسلها الدول المشار إليها للأماكن المذكورة لأجل الغاية المار ذكرها ستبقى في تلك الأماكن ما دامت الحضرة السلطانية تريد بقاءها فيها متى تراءى لجلالة السلطان أن وجودها غير لازم فتنسحب حينئذ كل دولة قواتها فترجع جميعها إلى حيث أتت إما في البحر الأسود وإما في البحر المتوسط.

**(المادة ٤)**

وقد تقرر بنوع خصوصي أن مساعدة الدول في العمل المذكور في البند السابق، ومن شأنها وضع خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة السلطنة السنية تحت ملاحظة الدول المشار إليها وقتيًا لمقاومة كل تعد يحصل من قبل مُحَمَّد علي باشا لا تعتبر إلا كأنها مساعدة غير اعتيادية سمحت بها الدول المشار إليها بناء على طلب السلطنة السنية للدفاع عنها في الظرف المحكي عنه وحدد دون سواه، وعلى ذلك قد اتفقت الدول البادئ ذكرها بأن إجراءاتها الآنفة الذكر في الظروف المبحوث فيه لا تنفي إصالة القاعدة القديمة التي سنتها السلطنة السنية ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية منذ القديم من الدخول في مضيق خليج القسطنطينية والطونة، وقد أقرت الحضرة السلطانية بموجب هذا الوفاق أنها فيما خلا الظرف المنوه عنه شديدة العزم باستمرار الإجراء بمقتضى القاعدة المذكورة المؤسسة بنوع لا يقبل التغيير لأنها قاعدة قديمة اتخذتها السلطنة، وما دام الباب العالي بسلام فلا يقبل أن تدخل ولا سفينة واحدة حربية أجنبية في مضيق خليج القسطنطينية والطونة، وقد أقرت جلالة ملكة بريطانيا العظمى وآيرلاندا وملك أوستريا وهنكاريا والبوهام وملك بروسيا وقيصر روسيا باحترام عزم الحضرة السلطانية فيما كان مختصا بالقاعدة آنفة الذكر وباتباع الإجراء على مقتضاها.

**(المادة ٥)**

سيجري التصديق على هذا الوفاق ويتبادل في لوندره في ظرف شهرين أو في أقرب من ذلك إن أمكن، وعلى ذلك أمضى المرخصون هذا

الوفاق وأمهروه بأختامهم.

**الإمضاءات**

بلمرستون – نيومان – بولاو – برناو – شكيب

(عن قاموس الإدارة والقضاء: فيليب جلاد. المجلد الخامس).

-٢-

## عقد

## مفرد ملصوق بالاتفاق المبرم في لوندره في ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠

**بين دولة بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا من جهة، والدولة العثمانية من جهة أخرى.**

عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد علي باشا بشروط الصلح الآتية ونقلها إليه.

**البند الأول**

وعدت الحضرة السلطانية بأن تسمح لمحمد علي باشا ثم إلى أولاده من صلبه بولاية باشاوية مصر بالتوارث بينهم، ووعدت جلالتها أيضًا بأن تسمح لمحمد علي باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا وتوليته قلعتها، وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا؛ فيبتدئ من رأس النقار على شطوط البحر المتوسط وتمتد من هناك رأسا حتى مصب نهر السيسبان والطرف الشمالي من بحيرة طبرية ثم يمتد طول شاطئ البحيرة المذكورة الغربي وتتبع

شط نهر الأردن الأيمن وشط نهر الموت العربي، ثم تمتد من هناك على خط مستقيم حتى البحر الأحمر فتنتهي إلى رأس خليج العقبة الشمالي وتتبع شط هذا الخليج الغربي وشط خليج السويس الغربي حتى السويس، على أن الحضرة السلطانية في عرضها ذلك على مُحَمَّد علي باشا تقترح عليه شرطا وهو أن يقبل ما عرضه عليه في بحر عشرة أيام من إعلانها إليه في الإسكندرية بواسطة مأمور ترسله جلالتها يسلمه مُحَمَّد علي في الوقت نفسه التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية بالانجلاء حالا عن بلاد العرب والبلاد المقدسة الواقعة فيها وجزيرة كندية ومقاطعة أطنه وباقي أنحاء الممالك العثمانية غير الداخلة في التخوم المصرية ولا في حدود باشاوية عكا المعينة أعلاه.

### البند الثاني

وإذا لم يقبل مُحَمَّد علي باشا شروط الصلح المذكورة في أثناء العشرة أيام المعينة أعلاه فيرجع الباب العالي عما عرضه من تولية الباشا المشار إليه باشاوية عكا، ولكنه يبقى ما سمح به له ولورثائه من صلبه بعده من تولية باشاوية مصر بشرط أن يقبل بذلك في ظرف عشرة أيام أخرى أعني في بحر عشرين يومًا تبدأ من يوم إعلانه بشروط الصلح، وأن يسلم لمندوب الباب العالي التعليمات اللازمة القاضية على قواد قواته البرية والبحرية بالانجلاء والدخول في حدود مصر ومرافئها.

### البند الثالث

أما الخراج السنوي الواجب على مُحَمَّد علي باشا تأديته إلى الحضرة السلطانية الفخيمة فيكون بمناسبة الأراضي التي يتحصل على ولايتها على

حسب ما يقبله من أحد الشرطين السالف ذكرهما.

**البند الرابع**

وزد على ذلك فإنه من المقرر حتميًا أن على كلتا الحالتين أعني حالة قبول الشرط الأول أو الثاني قبل مضي مهلتي العشرة أيام والعشرين يوما يلتزم مُحَمَّد علي باشا بأن يسلم الأسطول العثماني بملاحيه وتجهيزاته الكاملة إلى المندوب العثماني المكلف باستلامه ويحضر رؤساء الأساطيل المتحالفة هذا التسليم، ومن المقرر أيضًا أن ليس لمحمد علي باشا في حال من الأحوال أن يحتسب على الباب العالي قيمة ما أنفقه على الأسطول العثماني من المصاريف طول مدة إقامته في المرافئ المصرية ولا أن يخصم هذه المصاريف من الخراج الواجب عليه دفعه.

**البند الخامس**

إن جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجري في مصر وباشاوية عكا المحدودة تخومها أعلاه كما هو جار العمل بها في كافة أنحاء الممالك العثمانية، ولكن الحضرة السلطانية الفخيمة تقبل لمجرد قيام مُحَمَّد علي باشا تأدية الخراج في أوقاته أن يحصل هو وورثائه من بعده – باسم السلطنة السنية وبصفة كونهم مندوبين الحضرة السلطانية – الأموال والضرائب في كافة المقاطعات المسلمة ولايتها إليهم، ومن المعلوم فضلا على ما ذكر بواسطة ما يحصله مُحَمَّد علي وورثائه من بعده من الضرائب والأحوال المذكورة أنهم يقومون بكافة النفقات اللازمة للإدارة المدنية والحربية في المقاطعات المذكورة.

**البند السادس**

ولما كانت القوات البرية والبحرية التي يسوغ لباشاويتي مصر وعكا اتخاذها معتبرة جميعها كقوات عثمانية تعد كأنها متخذة لخدمة السلطنة السنية.

**البند السابع**

نعم.. إن هذا العقد مفرد، ولكنه ذو مفعول ونفوذ كما لو كان مدروجًا بالحرف الواحد في اتفاق هذا اليوم، وسيجري التصديق عليه وتبادل التصديقات بشأنه في لوندره حال مبادلة التصديق على الوفاق الآنف الذكر. وقد أمضى المرخصون هذا العقد وأمهروه بأختامهم بلوندره في ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠.

بالمرستون – نيومان – بولاو – برونو – شكيب

(عن قاموس الإدارة والقضاء– المجلد الخامس).

-٣-

## كتاب وزيري مقدم إلى محمد علي باشا

**بتاريخ ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٥٦هـ الموافق ١٣ فبراير سنة ١٨٤١**

إن الحضرة السلطانية الفخيمة راضية عن اعتنائكم في تقديم مواجب لخضوع الحقيقة والقيام بفرائض الطاعة لسدتها الملوكية فثبتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث، وقد أصدرت خطا شريفًا حاويًا بعض شروط متعلقة

بهذا الشأن مرفوقًا بوسام وزيري وطربوش مرصع بالحجارة الكريمة، وكل ذلك يرسله إليكم سعادة وكيل العدلية حالا السيد مهيب أفندي من قبل جلالة السلطان المعظم، على أن حكمتكم وحسن تدبيركم لا يسمحان لكم قط بأن تتعدوا حدود الخضوع والأمانة اللذين هما ينبوع السعادة في الدارين.. أما الباب العالي فله بكم ثقة تامة، ولم تكن الستة شروط المحكي عنها بسبب سوء مقاصد نحو سعادتكم، ولكن الإحسان العظيم الذي منحتم بتوليتكم مصر بطريقة التوارث كان لا بد فيه من اقتراح بعض شروط يتقيد بها، وما المقصود من اقتراحها سوى منع المنازعات التي ربما تحدث في مستقبل مجهول غير معلوم، وضمان سعادة أهالي مصر؛ فلم يبق بعد ذلك سبب لشكوى الباب العالي وقلق سعادتكم لا عما خصكم شخصيًا ولا عما كان مختصا بعائلتكم لأن أنواع الخلاف التي دامت زمنًا طويلًا زالت اليوم والحمد لله بتمامه، ولا ريب عندي بأن ما فطرتم عليه من الحكمة يجعلكم أن تقدروا إحسانات الحضرة الفخيمة السلطانية نحوكم حق قدرها فتبذلون قصارى جهدكم في سبيل معرفة هذا الجميل بحيث مع مشيئة الرحمن لا نكون جميعا إلا جسدًا واحدًا فلا يقسمنا عن بعضنا شيء ونشتغل أجلنا في ظل ظليل الحضرة السلطانية في خدمة الدين والسلطنة السنية والوطن والأمة، وأهنئ نفسي بذلك وأنا وجميع وزراء الباب العالي تهنئة صادقة (فيليب جلاد– قاموس الإدارة والقضاء. المجلد الخامس).

-٤-

## صورة

## الخط الشريف الهمايوني المانح محمد علي ولاية مصر بطريق التوارث تحت شروط معلومة

مؤرخ في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الموافق ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٥٦

رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات أمانتكم وصدق عبودتيكم الشاهانية ولمصلحة بابنا العالي فطول اختياركم ومالكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة إدارتها لكم من مدة مديدة لا يتركان لنا ريبا بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة في إدارة شئون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهاني على حقوق جديدة في تعطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم فتقدرون في الوقت نفسه إحساناتنا إليكم قدرها وتجتهدون ببث هذه المزايا التي امتزتم بها في أولادكم، وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم في الحكومة المصرية المبينة حدودها في الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحنا لكم فضلا على ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتي بيانها:

متى خلا منصب الولاية المصرية تعهد الولاية إلى من تنتخبه سدتنا الملوكية من أولادكم الذكور، وتجري هذه الطريقة نفسها بحق أولاده وهلم جرا وإذا انقرضت ذريتكم الذكور لا يكون لأولاد نساء عائلتكم الذكور حق أيا كان في الولاية المذكورة على أن حق التوارث الممنوح لوالي مصر لا يمنحه رتبة ولا لقبا أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولا حقا في التقديم

عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه وجميع أحكام خطنا الشريف الهمايوني الصادر عن كلخانة وكافة القوانين الإدارية الجاري العمل بها أو تلك التي سيجري العمل بموجبها في ممالكنا العثمانية وجميع العهود المعقودة أو التي ستعقد في مستقبل الأيام بين بابنا العالي والدول المتحابة.. يتبع الإجراء على مقتضاها جميعها في ولاية مصر أيضًا وكل ما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجري تحصيله باسمنا الملوكي، ولكن لا يكون أهالي مصر وهم من بعض رعايا بابنا العالي معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية.. يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة بما يوافق حالة ترتيبها في سائر الممالك العثمانية وربع الإيرادات الناتجة من الرسوم الجمركية ومن باقي الضرائب التي تتحصل في الديار المصرية يتحصل بتمامه ولا يخصم منه شيء ويؤدى إلى خزينة بابنا العالي العامرة والثلاثة الأرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والإدارة المدنية والجهادية وبنفقات الوالي وبأثمان الغلال الملزومة مصر بتقديمها سنويًا إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة، ويبقى هذا الخراج مستمرًا دفعه من الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبتدئ من عام ١٢٥٧ أي يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٤١ ومن الممكن ترتيب حالة أخرى بشأنهم في مستقبل الأيام تكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلية ونوع الظروف التي ربما تجد عليها..

ولما كان من واجبات بابنا العالي الوقوف على مقدار الإيرادات السنوية والطرق المستعملة في تحصيل العشور وباقي الضرائب، وكان الوقوف على هذه الأحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة في تلك

الولاية فينظر في ذلك فيما بعد ويجري ما يوافق إرادتنا السلطانية، ولما كان من اللزوم أن يعين بابنا العالي ترتيبا لسك النقود لما في ذلك من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيما بعد خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة اقتضت إرادتي السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهاني معادلة للنقود المضروبة في ضربخانتنا العامرة بالآستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها، ويكفي أن يكون لمصر في أوقات السلم ثمانية عشر ألف نفر من الجند للمحافظة في داخلية مصر، ولا يجوز أن تتعدى ولايتكم هذا العدد ولكن حيث أن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالي كأسوة قوات المملكة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزاد هذا العدد في زمن الحراب بما يرى موافقا في ذلك الحين على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة في كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية بعد أن تخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة، فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضًا في مصر بحيث ينتخب من العساكر الجديدة الموجودة في الخدمة حالا عشرون ألف رجل ليبتدئوا الخدمة فيحفظ منها ثمانية عشر ألف رجل في مصر وترسل الألفان لهنا لأداء مدة خدمتهم، وحيث أن الخمسة والعشرين ألف رجل واجب استبدالهم سنويا فيؤخذ سنويا من مصر أربعة آلاف رجل حسب القاعدة المقررة من نظام العسكرية حين سحب القرعة بشرط أن تستعمل في ذلك مواجب الإنسانية والنزاهة والسرعة اللازمة فيبقى في مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندي من الجنود الجديدة، والأربعمائة يرسلون إلى هنا ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسلة إلى هذا الطرف ومن الجنود

الباقية في مصر يرجعون إلى مساكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية، ومع كون مناخ مصر ربما يستلزم أقمشة خلاف الأقمشة المستعملة لملبوسات العساكر، فلا بأس في ذلك فقط يجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلائم التمييزية ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقي الجنود العثمانية وكذا ملابس الضبطان وعلائم امتيازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة لملابس ورايات وعلائم رجالنا وسفننا، وللحكومة المصرية أن تعين ضباط برية وبحرية حتى رتبة الملازم، أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين إليها راجع لإرادتنا الشاهانية، ولا يسوغ لوالي مصر أن ينشئ من الآن فصاعدا سفنا حربية إلا بإذننا الخصوصي، وحيث أن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه ففي عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز والغاية للحال، وبناء على ذلك قد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكي كي تقدروا أنتم وأولادكم قدر إحساننا الشاهاني فتعتنون كل الاعتناء بإتمام الشروط المقررة فيه وتحمون أهالي مصر من كل فعل إكراهي وتكفلون أمنيتهم وسعادتهم من الحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية وإخبار بابنا العالي عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتكم.

(إسماعيل سرهنك– حقائق الأخبار عن دول البحار الجزء الثاني).

(فيليب جلاد– قاموس الإدارة والقضاء المجلد الخامس).

-٥-

## فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١

## الموافق ٢١ ذي القعدة ١٢٥٦ الصادر لمحمد علي باشا [بخصوص السودان]

فرمان سلطاني.. لوزيري مُحَّد علي باشا والي مصر، المعهودة إليه مجددًا ولاية مقاطعات نوبيا والدارفور وكردفان وسنار. إن سدتنا الملكية كما توضح في فرماننا السلطاني السابق قد ثبتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة، وقد قلدتكم فضلا على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبيا والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث، فبقوة الاختبار والحكمة التي امتزتم بها تقومون بإدارة هذه المقاطعات وترتيب شئونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الأهلين وترسلون في كل سنة قائمة إلى بابنا العالي حاوية بيان الإيرادات السنوية جميعها. وحيث أنه يحدث من وقت لآخر أن تهجم الجنود على مزايا المقاطعات المذكورة فيأسرون الفتيان من ذكور وإناث ويبقونهم في قبضة يدهم لقاء رواتب، وحيث أن هذه الأمور مما تقضي معها الحال ليس فقط لانقراض أهالي تلك البلاد وخرابها بل أنها أمور مخالفة للشريعة الحقة المقدسة، وكلا هاتين الحالتين ليستا أقل فظاعة من أمر آخر كثير الوقوع، وهو تشويه الرجال ليقوموا بخفر الحريم، وذلك مما ليس ينطبق على إرادتنا السنية مع مناقضته كل مناقضة لمبادئ العدل الإنسانية المنتشرة من يوم جلوسنا

المأنوس على عرش السلطنة السنية؛ فعليكم مداركة هذه الأمور بما ينبغي من الاعتناء لمنع حدوثها في المستقبل، ولا يبرح عن بالكم أن فيما عدا بعض أشخاص توجهوا إلى مصر على أسطولنا الملوكي فقد عفوت عن جميع الضبطان والعساكر وباقي المأمورين الموجودين في مصر.

نعم إن بموجب فرماننا السلطاني السابق تسمية الضبطان المصرية لما فوق رتبة المعاون يستلزم العرض عنها لأعتابنا الملوكية إلا أنه لا بأس من إرسال بيان باسم من رقيتم من ضباط جنودكم إلى بابنا العالي كي نرسل لكم الفرمانات المؤذنة بتثبيتكم لهم في رتبهم، هذا ما نطقت به إرادتنا السامية فعليكم الإسراع في الإجراء على ما اقتضاه. (فيليب جلاد– قاموس الإدارة والقضاء) (المجلد الخامس).

-٦-

## لائحة

## مؤتمر لوندرة رقم ١٣ مارس سنة ١٨٤١ المرسلة إلى سفير تركيا

### شكيب أفندي ردًا على الفرمان الصادر بتقليد مُحَمَّد علي ولاية مصر وأعلن إليه بواسطة السفير

تشرف الموقعون بإمضاءاتهم في ذيله بوصول اللائحة المؤرخة في ١١ الجاري التي بشرهم شكيب أفندي فيها بإبداء مُحَمَّد علي شعائر خضوعه وقيام الحضرة السلطانية الفخيمة بإنجاز وعدها فأرجعنه بشروط معلومة إلى مركز ولايته بطريق التوارث، وقد أبلغ السفير العثماني هذه البشرى

لمرخصي الأربع دول المتحالفة وأعلنهم بالفرمان الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ واللائحة التي قدمها رشيد باشا لوكلاء الأربع دول في الآستانة مبشرة بانحسام المسألة المصرية. فيعتبر الموقعون إمضاءاتهم في ذيله كواجب عليهم أن يظهروا للسفير العثماني باسم دولهم عظيم سرورهم بهذه البشرى التي مع كونها حسمت المسألة المصرية بصورة نهائية ما برحت أن تنج عنها بلوغ الدول الموقعة على معاهدة ١٥ يوليو تمام ما قصدته وتمنته من سياستها التي اتبعتها في المسألة المذكورة.

وقد لبت سلفا الأربع دول المذكورة سؤال الباب العالي بأن قررت وجوب رجوع قناصلها الجنرالية إلى الإسكندرية، وقد كلفت في لائحتها المؤرخة في ٥ مارس وكلاؤها في الاستانة أن يتفقوا مع الباب العالي على تعيين الزمن اللازم رجوع القناصل فيه إلى مصر. أما عما خص التفصيلات المتعلقة بإدارة مصر الداخلية، وقد ذكرت في الفرمان الصادر في ١٣ فبراير فجاء للواضعين إمضاءاتهم فيه أدناه تحريرات من الإسكندرية مؤرخة في ٢٤ من الشهر المرقوم تنبئ بأنه قد أجريت معظم الأمور المذكورة..

وبالفعل قد اعترف محمد علي دون إبداء أي احتجاج وتحفظ بأن جميع العهود والشرائع العثمانية واجبة الإجراء والاتباع في مصر كما هي جارية في سائر الممالك العثمانية، وقد خضع لأوامر الباب العالي بشأن نظام سك النقود وطريقته وجمع العساكر وملبوساتهم وإنشاء السفن الحربية وإعادة وضع القوات البرية والبحرية التي حدد الباب العالي عددها تحت أوامر الحضرة السلطانية، وهو بعبارة ثانية قد أصبح اليوم بأعين الباب العالي في حالة أحد رعاياه متقلدًا ولاية هي جزء لاحق بالممالك العثمانية..

وإذا ذهبنا من هذا المبدأ الذي كانت معاهدة ١٥ يوليو متكفلة بترتيبه لم يعد باق إلا أن تقوم السلطنة السنية بما كان متعلقا بها وحدها وهو أن تحسم المسائل المتعلقة بالإدارة الداخلية لأنها لم تنظم بعد وأن تراعي أماني مُحَمَّد علي التي عرضها للأعتاب الشاهانية بهذا الشأن للحكم بها، على أن حسم المسائل المختصة بالإدارة الداخلية هو اليوم من اختصاص الحضرة السلطانية وحدها دون سواها فلتحسمها سدتها الملوكية مع مراعاة ما قد عرضه مُحَمَّد علي لأعتابها من الأماني بخصوصها..

ولا يتعرض الموقعون بإمضاءاتهم في ذيله للبحث هنا في هذه المسائل لأن ذلك لم يكن من اختصاصهم بل يقتصرون على ذكر المبادئ التي أسسوها في لائحتهم المقدمة للسفير العثماني بتاريخ ٣٠ يناير وهي مبادئ مؤسسة على الشروط المدرجة في العقد المفرد المرفوق بمعاهدة ١٥ يوليو وواجب اتخاذها للإيضاحات الحبية التي ربما ترى وكلاء الأربع دول لزومًا بتبيانها إلى الباب العالي، والموقعون بإمضاءاتهم فيه أدناه هم على يقين تام بأن ما يبدوه من الملاحظات عن قصد مخلص في حب الصلح إنما تتقبله الحضرة السلطانية بنفس الانعطاف الذي ما زالت تتلقى به آراء الدول حتى الآن فإنها قدرت هذه الآراء المخلصة المنزهة عن كل غرض حق قدرها وأتمت من فيض مراحمها التي تكفلت حليفاتها به وساعدتها على إنجازه.

(فيليب جلاد– قاموس الإدارة والقضاء. المجلد الخامس).

## لائحة

## الباب العالي للدول مؤرخة في ١٥ إبريل سنة ١٨٤١

إن الحضرة السلطانية الفخيمة تلقت ما تعطفت عليها به الدول المتحالفة من النصائح هذه الدفعة أيضًا، وبمناسبتها قد منحت مُحَمَّد علي إحسانا جليلًا هو التكرم منها بإعطائه الامتيازات الآتية، ولكنها قد اشترطت عليه الانقياد التام إلى جميع الوثائق والمعاهدات المبرمة والتي ستبرم استقبالا فيما بين الباب العالي والدول المتحالفة. وعلى ذلك فأصبحت ولاية مصر تنتقل بالإرث لأولاد مُحَمَّد علي وأولاد أولاده الذكور بصورة أن يتولى الأكبر فالأكبر فيقلدوا من الباب العالي منصب الولاية كل ما خلا هذا المنصب من والي، وقد تنزل الباب العالي عن استيلائه على ربع إيرادات مصر، وسيبين فيما بعد قيمة الخراج الواجب على ولاية مصر دفعه وترتيب مقدار طريقة تحصيله بما يناسب حالة إيرادات الولاية المذكورة. عما خص التسميات في الرتب المختلفة في العسكرية المصرية فمرخص لمحمد علي باشا أن يمنحها من نفسه حتى رتبة الأميرآلاي فقط أما التسمية لما فاق على هذه الرتبة فيجب عليه أن يعرض بشأنه إلى الباب العالي.. أما ما كان متعلقا بالإدارة الداخلية وكان اتباعه واجبًا في مصر كاتباعه في سائر الممالك فيظهر أن مُحَمَّد علي لا يريد التكلم بشأنه بما ينبغي من الصراحة مع كونه قد سبق تقرير ذلك في العقد المفرد التابع لمعاهدة المحالفة، ولكن كي لا يدع الباب العالي سبيلا للدول المتحالفة للتبرر منه بأمر من الأمور كما لو حدث أن ارتكب مُحَمَّد علي في المستقبل

أعمالًا مخالفة لنقطة مهمة مسندة على المعاهدة المحكي عنها، قد قرر وزراء الباب العالي والحالة على ما ذكر أمرًا شديد الأهمية هو أن تطلب بادئ بدء الإيضاحات والتقريرات الصريحة بهذا الصدد، ولذلك تحرر هذا لسعادتكم رجاء إعطاء الإيضاحات والتقريرات المذكورة من قبلكم خطا.

(فيليب جلاد– قاموس الإدارة والقضاء. المجلد الخامس).

-٨-

## لائحة مؤتمر لوندرة رقم ١٠ مايو سنة ١٨٤١

يتشرف الموقعون إمضاءاتهم فيه أدناه بأخذ اللائحة المؤرخة في ٢٧ إبريل التي طلب بها سعادة شكيب أفندي سفير الباب العالي مشاركة الدول المحالفة مع حكومة الحضرة السلطانية في إزالة المصاعب الناشئة عن تأويل بعض البنود المدرجة في فرمان ١٣ فبراير الأخير الصادر عن قصد حسم المسائل الشرقية نهائيًا.. أما الأحكام المذكورة، وأولها: مسألة التوارث، وثانيها: مسألة تعيين الخراج، وثالثها: مسألة الترتيب في الرتب الجهادية. تقررت الثلاث مسائل المذكورة في معاهدة ١٥ يوليو المبرمة في ما بين الباب العالي وأوستريا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا، وقد استعان الموقعون إمضاءاتهم في ذيله على المعاهدة الآنفة الذكر في اللائحتين ٣٠ يناير و١٣ مارس المقدمتين لسعادة سفير الدولة العثمانية وبناء على ذات هذه المعاهدة تسرع الدول المشار إليها في إعطاء سعادة شكيب أفندي الإيضاحات الآتية.

**عما خص مسألة التوارث**

أولًا: أن جلالة الحضرة الفخيمة السلطانية قررت ما قد كانت أظهرته من الآراء حال بداية الأزمة المتعلقة بالمسألة الشرقية فتركت لمحمد علي وعائلته إدارة ولاية مصر ما داموا مستحقين هذا الإحسان وقائمين بإتمام الشروط المقترحة عليهم دون ذلك بأمانة، وإذا تقرر هذا المبدأ لم يعد سوى تعيين طريقة انتقال الولاية المذكورة بالإرث من عضو إلى آخر من عائلة مُحَمَّد علي فتقرر أن يقلد الباب العالي منصب الولاية لكل مستحق جديد اقتضى توليته بعد خلو المنصب من الوالي السابق، وبناءً على هذه القاعدة صدر فرمان ١٣ فبراير، وفضلا عما ذكر قد أعمت الحضرة السلطانية الوالي من التوجه إلى الآستانة ليتقلد منصبه، وأردف الباب العالي قوله بأن يعفى إبراهيم باشا أيضًا من ذلك فيما لو ورث الولاية عن أبيه فيرسل فرمان تقليده الولاية إلى مصر، وعرف الباب العالي الدول المتحالفة بالطريقة التي اختارتها الحضرة السلطانية بشأن إدارة ولاية مصر الممنوحة لعائلة مُحَمَّد علي، وكذلك بمقتضى القاعدة نفسها يجب أن يعتبر كبير العائلة بعد إبراهيم باشا وريثا للولاية.. هذه قاعدة عمومية ترى الدول المتحالفة أنها أكثر فائدة لمصلحة الباب العالي وأكثر موافقة لسنة المملكة العثمانية وتقاليدها، ولما أجابت الدول على السؤال الذي طرحه عليها سفير الدولة العثمانية من قبل حكومته كان كأنه محقق لديها أن أمر التنصيب على ولاية مصر إنما هو من اختصاص الحضرة السلطانية دون سواها وأن هذا الحق من الواجب اتباعه كلما تقلد وال هذا المنصب وأخيرًا أن هذه التولية الصادرة من السدة الملوكية هي التي يتكون منها الحق الذي كان بموجبه

لكل وال أن يدير ولاية مصر باسم الحضرة السلطانية السنية لأنها أي الولاية المذكورة جزء من الممالك العثمانية ولاصقة بها.

### عما خص تعيين الخراج

ثانيًا: إن العقد المقرر المرفق بوفاق ١٥ يوليو ما قرر شيئًا من قيمة الخراج بل ذكر فيه مبدأ هو أن الخراج يدفع سنويًا إلى الباب العالي وأن يقدر بمناسبة ما يتولاه مُحَمَّد علي من الأراضي وأنه مشروط على مُحَمَّد علي باشا رفع الخراج المذكور في أوقاته فيحصل الضرائب والأموال باسم الحضرة السلطانية كمندوب من طرفها في ذلك وأن الباشا المومى إليه يتكفل بإدارة مصر المدنية والعسكرية.

وإذا ذكر مرخصو الدول الموقعون إمضاءاتهم على وفاق ١٥ يوليو الأحكام المقررة فيه فلا يبدو رأيًا بشأن قيمة الخراج لأنهم يرون في ذلك تجاوزًا لحدود حقوقهم، ولأن هذه المسألة مالية فمتعلقة بإدارة المملكة العثمانية وهي كما قالوا قبلا في لائحة ١٣ مارس لم تكن داخلة ضمن دائرة اختصاصهم ولا هم يقدرون على إبداء حكم صحيح فيما يمكن للباب العالي تحصيله خراجًا من إيرادات مصر لأن ليس لديهم إحصاءات حقيقية عن الإيرادات المذكورة على أنهم يقومون مع ذلك بقدر استطاعتهم بتلبية ما قد طلبه منهم سعادة شكيب أفندي بالنيابة عن الباب العالي بالخصوص المذكور، فالذي يرونه أن الأوفق لمصلحة الباب العالي استبدال الخراج الواجب على مُحَمَّد علي باشا، وكان مفروضًا له جانب نسبي من قائم إيرادات مصر بمبلغ معين نظير الخراج المذكور، وبذا تكون قد كفلت خزينة الباب العالي لذاتها إيرادًا سنويًا معينًا، وحيث أن

الأحوال التي سنتخذ أساسًا لتعيين المبلغ المسمى المنوه عنه تحتمل التغيير مع مرور الأزمان عليها فيوافق والحالة هذه جعل هذا القرار المسمى تحت التنقيح كل ما مضت عليه مدة معلومة.

## عما خص ترقي العسكرية

ثالثًا: قد ورد النص في الفقرة السادسة من العقد المقرر المرفق بوفاق ١٥ يوليو بما مفاده أن جميع القوات البرية والبحرية التي يمكن أن تقتنيها ولاية مصر هي من حملة قوات المملكة العثمانية فيجب أن تعتبر معدة لخدمة الحكومة العثمانية؛ فينتج من ذلك أن القوة العسكرية التي تستخدمها ولاية مصر هي قوة السلطنة العثمانية وأن ضباطها لا يترقون إلا بأمر الحضرة السلطانية وحدها التي تخصها الجنود والأساطيل العثمانية، ولما كان هذا المبدأ واجب الاتباع عمومًا فما عاد الموقعون إمضاءاتهم فيها أدناه يعيرون للمصالح التي نشأت بخصوص الترقيات العسكرية إلا أهمية طفيفة. وعنده أن من اختصاص الحضرة السلطانية إعطاء والي مصر ما تراه مناسبًا من التعويضات مع التحفظ على حقوقها في تحديد أو تمديد ما تمنحه لواليها من السلطة حسبما تدلها عليه قوة الاختبار وتستلزمه الحاجة.

وقد اقتصر الموقعون إمضاءاتهم في ذيله على الثلاث مسائل المذكورة أعلاه لأنه أبدوا قبل اللوائح الاشتراكية المؤرخة في ٣٠ يناير و٥ مارس و١٣ مارس بشأن باقي الشروط المدرجة فهم يقفون عندها ويرون من الواجب الرجوع إليها فيما حوت، وهم يعتبرون الخضوع الذي أبداه مُحَمَّد علي إنما هو خضوع مطلق ويعتبرون بناء على ذلك أن المسألة التركية

المصرية انحسمت ولا يتيسر لهم أن يظنوا بأن مُحَمَّد علي باشا وعائلته يخرجون عن حدود الخضوع والطاعة عوضا عن إظهار امتنانهم وشكرهم بما شملهم من عفو السلطان والإحسان الملوكي الذي منحته إياه الحضرة السلطانية الفخمة بتقليدهم ولاية مصر بطريق التوارث إذ كان خضوعهم وطاعتهم شرطين لازمين لحصولهم على العفو والإحسان البادي ذكرهما.

هذه الملحوظات التي يرى الموقعون إمضاءاتهم في ذيله وجوب إعلانها لسعادة شكيب أفندي رجاء عرضها على البلاط الشاهاني لأنها تكملة للائحتهم الاشتراكية رقم ١٨ مارس.

(فيليب جلاد. قاموس الإدارة والقضاء المجلد الخامس)

-٩-

## فرمان ملوكي مرسول لمحمد علي في مايو سنة ١٨٤١

حيث أنك تثبت على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط قطعية توضحت في فرمان سابق فتعلقت إرادتي الملوكية بأن من الواجب عليكم أن تؤدوا سنويًا إلى بابي العالي خراجًا قدره ثمانون ألفا من الأكياس من أصل الرسوم الجمركية والعشور والجزية وباقي إيرادات الولاية المصرية وكي لا يعترض مبلغ الخراج المذكور تغيرًا ما بتغير أسعار النقود فتحسب قيمة الثمانين ألفا من الأكياس بواقع سعر الريالات أبو طيرة الاستانية الدارجة في مصر، وتؤدى قيمة الخراج إما من عين الريالات المذكورة وإما من قيمتها من نقود أخرى جيدة هذه أوامري التي تحرر هذا الفرمان على

مقتضاها وأرسل إليك فمتى وقفت على فحواه تبادر بالإجراء على الوجه الموضح فيه فتعتني بتأدية الخراج المذكور للخزينة الملوكية في حالة حلول أجل تأديته. (فيليب جلاد – قاموس الإدارة والقضاء – المجلد الخامس)

-١٠-

## صورة رسمية عن الفرمان الذي أرسله الباب العالي إلى محمد علي باشا

### غرة يونيو سنة ١٨٤١

إن خضوعكم الأخير وتأكيدات خلوصكم وأمانتكم التي أبديتموها لأعتابنا الملوكية وما أظهرتموه من المقاصد المستقيمة الصادقة نحو ذاتنا السلطانية وحكومتنا الشاهانية، هذا كله ملأنا سرورًا؛ فبناء على ذلك وعلى ما لكم من الاختبار والدراية في أحوال مصر وأمورها لقيامكم في ولايتكم مدة طويلة كان أملنا وطيدًا بأنكم قد استحققتم إحساننا إليكم وثقتنا بكم، ولا ريب عندنا أنكم تقدرون تعطفاتنا السنية حق قدرها وأنكم معرفة لهذه الإحسنات ستبثون في أولادكم ما اتصفتم به من تلك الأوصاف الحميدة.. هذا وإننا قد منحناكم بموجب فرماننا هذا الهميوني ولاية مصر بحدودها القديمة كما هي مرسومة في الخريطة[(١)] التي أرسلها

(١) انظر خريطة رقم (١) الخريطة الملحقة بالفرمان الشاهاني الصادر بتولية ساكن الجان محمد علي باشا في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١.

لكم صدرنا الأعظم مختومة وقد أضفت على ذلك حق توارث عائلتكم ولاية مصر فاقترضنا عليكم في ذلك الشروط الآتية: متى خلى منصب الولاية من وال يتقلده حينئذ الأكبر فالأكبر من أولادكم وأولاد أولادكم ونسلكم من ذكور.. أما تقليده الولاية فيصدر دائما من الباب العالي وإذا حدث أن انقرضت ذريتكم الذكور حق لبابنا العالي أن يعين شخصا آخر للولاية المذكورة، وليس في مثل هذه الحالة لأولاد بناتكم الذكور حق أو وجه شرعي يسوغ لهم الادعاء بالإرث.. نعم.. إنه مسموح لولاة مصر حق توارث الولاية، إلا أنه فيما خص الرتب والتقدم في نفس درجة سائر وزرائنا وبمثابتهم فيعاملهم بابنا العالي كمعاملة وزرائه فيحصلون على ذات الألقاب المعطاة لسائر ولاة ممالكنا. إن القواعد الموضوعة لأمنية الأشخاص والأموال وصون الشرف والعرض الذاتي هم من المبادئ التي قدستها أحكام ونصوص خطنا الشريف الهميوني الصادر عن كل خانة وكافة المعاهدات المبرمة وتلك التي ستبرم بين الباب العالي والدول المتحاربة يقتضي أن تكون جميعها نافذة بكامل أحكامها في ولاية مصر.. وكل النظامات التي سنها أو سيسنها الباب العالي تكون أيضًا مرعية الإجراء في ولاية مصر مع ملاحظة الظروف المحلية المختصة بالعدل والحقانية فقط وتتحصل الأموال والضرائب في الديار المصرية باسمنا الشاهاني، وحيث أن المصريين هم رعايا بابنا العالي ومن المقتضى وقايتهم من كل فعل إكراهي؛ فالعشور والرسوم والضرائب الواجب جمعها تنبع في تحصيلها نفس القاعدة العادلة التي تستعملها حكومتنا فإذا حل أجل دفعها وجب التيقظ في أمر تحصيلها تمامًا بنسبة الضرائب ورسوم الجمرك

والعشور، وباقي الإيرادات المعينة قيمتها في فرماننا الملوكي الخصوصي الصادر بذلك، وحيث أن العادة جارية بأن ترسل مصر سنويًا غلالًا وبقولًا إلى البلاد المقدسة مكة فيداوم إرسال عين هذه الحاصلات إلى المدينتين المنورتين، ولما كانت حكومتنا السنية عقدت على تحسين حال مسكوكاتها التي هي روح المعاملات فتجعلها في حالة تكفل في المستقبل ثبات قيمتها المسمات الشرعية والمتداولة وعدم تغيرها.. أذناكم بموجب فرماننا هذا الملوكي بأن تكون نقودًا في مصر بنقش على الفضية منها والذهبية اسمنا الخاقاني، وتكون جميعها مشابهة في الهيأة والقيمة للنقود السلطانية المضروبة في الآستانة العليا، وحيث أن ثمانية عشر ألف رجل يكفون لإدارة ولاية مصر الداخلية فلا يسوغ أن تتعدوا هذا المقدار من العساكر لأي سبب كان، ولكن لما كانت قوات مصر البرية والبحرية معدة بنوع خصوصي لخدمة الباب العالي فلا بأس من ازدياد هذا العدد في أوقات الحرب بما تراه حكومتنا السنية مناسبا وبمقتضى أحكام إحدى النظامات الجاري العمل بموجبه تستخدم العساكر المجموعة جديدًا في سائر ممالكنا المحروسة خمس سنوات فإذا مضت يستبدلون بسواهم..

بناءً على ذلك صار من اللازم أن يتبع نفس هذا النظام في ولاية مصر مع مراعاة عوائد المصريين فيما كان متعلقا بمدة الخدمة العسكرية واستعمال قصارى العدل في معاملة الجنود. ومن الواجب أن ترسل ولاية مصر أربعة آلاف رجل سنويا إلى الآستانة على أنهم يقتضوا أن لا يكون فرق بين النشانات والرايات في كلية مصر وبين ما تستعمل عساكرنا منها في سائر الممالك العثمانية وأن يلبس ضبطان البحرية المصرية نفس

العلامات التي يلبسها ضبطان البحرية الأتراك وأن تكون رايات السفن المصرية مماثلة لنفس السفن التركية، ومن ثم لوالي مصر أن يرقي ضباطه البرية والبحرية حتى رتبة أميرألاي.. أما الترقي لما فوق هذه الرتبة كرتبة الميرلوا والفريق فمن اللازم ضروري أن تطلبوا رضاءنا الملوكي، وتحصلوا على أوامرنا الشاهانية نشأته، وليس لولاة مصر في المستقبل أن ينشئوا ولا سفينة واحدة قبل حصولهم على رضا الباب العالي ورخصة صريحة منه في ذلك..

وهذه الشروط جميعها مرتبطة كل الارتباط بالامتياز الوراثي، فإذا لم ينفذ منها شرط واحد يعطل حينئذ الامتياز الوراثي المذكور ويزول للحال. هكذا اقتضت إرادتنا السامية في كل ما سبق إيراده فلا بد لكم ولأولادكم وذريتكم أن تقدروا إحساننا الملوكي في هذا الخصوص حق قدره فتبذلون قصارى جهدكم في سبيل تنفيذ الشروط المدرجة في فرماننا الملوكي بغاية الدقة وتتجنبون بمزيد الاعتناء بكل ما كان شبيها بالمقاومة وتشتغلون بلا انقطاع فيما يؤول لسعادة أهالي مصر وراحتهم وتحمونهم ضد كل مظالم وتكدير وكل ما وقع من المسائل لمهمة متعلقة بولاية مصر أطلبوا من بابنا العالي أوامره بشأنها.

(فيليب جلاد. قاموس الإدارة والقضاء – المجلد الخامس)

## -١١-

## جواب محمد علي إلى الصدر الأعظم

**بتاريخ ٧ جمادي الأول سنة ١٣٧٦ الموافق ٢٥ يونيو سنة ١٨٤١**

تشرفت بورود كتاب دولتكم الذي بشرني بأنه مرسول من لدى شوراي الدولة مهيب أفندي إلى ناظر العدلية الموجودة بالمأمورية هنا لتسليمه إلى خطا شريفًا حاويًا الشروط الآتية:

إنني تثبت على ولاية مصر مع التفويض بانتقالها إلى ذريتي الذكور من أكبر إلى أصغر أولادي فيثبت الباب العالي وراثتهم. ثم قيل أن أحكام خط كل خانة الشريف وجميع العهود المبرمة وتلك التي ستبرم مع الدول المتحالفة تنفذ بكاملها في مصر، وكذلك تكون نافذة في مصر كافة القوانين الإدارية المسنونة والتي ستسن في المملكة العثمانية مع مراعاة ما تستلزمه الظروف المحلية من التعديلات فيها.

وقيل أيضًا أن الضرائب والعشور والإيرادات تتحصل في مصر باسم الحضرة السلطانية الفخيمة بناءً على القاعدة العادلة المتبعة في الباب العالي وإن الخراج السنوي المبين في فرمان ملوكي آخر يؤدي في أوقات معلومة وأن الغلال والبقول التي اعتادت الحكومة المصرية على إرسالها سنويًا إلى المدينتين المقدستين (مكة والمدينة) يستمر إرسالها إليها في أوقاتها. وأن ترتيب قيمة النقود وهي مسألة شديدة الأهمية سينظم الباب العالي بطريقة لا يعود يحتمل معها حدوث أي تغيير في قيمتها المسماة وأن من الواجب والحالة هذه أن تكون النقود الذهبية والفضية المأذونة ولاية مصر بضربها

مشابها بتمام حالتها للنقود المسكوكة في الضربخانة السلطانية. وأن في زمن السلام تكفي ثماني عشر ألفا من الرجال لخدمة مصر الداخلية، وأنه لا يسوغ تجاوز هذا العدد إلا في حالة ما إذا اقتضت الأحوال في أوقات الحرب بازدياد عدد قوات مصر البرية والبحرية فإنها قوات معدة لخدمة الباب العالي، وأن مدة خدمة العسكرية يراعى في ترتيبها قواعد العدل وعوائد الأهلين، وأن رايات العساكر المصرية لا يجب أن تختلف عما تستعمله منها الجنود العثمانية، ونشاناتها لا يجب أن تختلف عما تستعمله الجنود العثمانية، وكذا لا ينبغي أن تختلف النشانات وعلائم ضابطان البرية المصرية ولا رايات السفن المصرية عما كانت مستعملة منها في الآستانة العلية، وأن من اختصاص ولاة مصر ترقية الضبطان البرية والبحرية حتى رتبة أميرآلاي، وأن ما فاق من الترقيات هذه الرتبة راجع الأمر فيه للإدارة السلطانية فهي تصدر أوامرها بهذا الخصوص، وأن لا تستطيع ولاية مصر أن تنشئ سفينة واحدة بدون إذن خصوصي تصدره إليها الحضرة السلطانية.

فبعد أن قدمت ألفا من التشكرات على ما شملني من الإحسانات الملوكية السامية اشتغلت بأن تسلمت الخط الشريف الهميوني بما لاق به شعائر الاحترام والشرف، وقد رافقه موكب عظيم من محل إقامة مهيب أفندي حتى سراي الولاية؛ ففي حالة ما لحته واصلا سعيت لاستقباله بمليء المنة وفريد التبجيل فتلقيته بيدي ورفعته باحترام نحو شفتي، وبعد أن علق الوزير المشار إليه الوسام الشريف المحسن عليَّ به على صدري فض الخط الشريف على الجمهور أمام كل العلماء ورؤساء الأديان والقضاة وعبيد الباب العالي فأعرب الكل عن امتنانهم وبسطوا أكف الأدعية بخلود

السلطنة العثمانية وإطالة أيام الحضرة الشاهانية، ولكي يشترك جميع رعايا السلطنة السنية بالسرور التي سببته هذه البشرى السعيدة، ولكي تعم الدعايات بدوام السلطنة السنية أمرت بإطلاق المدافع مرات عديدة في الإسكندرية من الطوابي والقلاع ومن السفن مع رفع الرايات عليها، وكذلك قد أطلقت المدافع في مصر وباقي المدن دلالة على الابتهاج.

نعم إنني لو صرفت قواي جميعها في سبيل معرفة الإحسانات الملوكية والتشكر إلى الحضرة الشاهانية لم تكن تشكراتي هذه وامتناني لتوازي مقدار الإنعامات السلطانية التي شملتني غير أنني أتناجى وأعد نفسي سعيدًا إذا تمكنت من تكريس أيامي الباقية من حياتي لخدمة الذات الشاهانية.. ومن المحقق أني أكون قد قمت في ذلك بواجب مقدس أستحق معه السعادة في الدنيا والآخرة فأقوم بأمانة واستقامة في تنفيذ الشروط المشروحة في الفرمان الهميوني الآنف الذكر، وأولادي وذريتي من بعدي يجدون في ذلك قاعدة عمومية يسيرون على موجبها ليكونوا من التوابع الخاضعين للباب العالي وتكون منيتهم الوحيدة كمنيتي ألا وهي إبذال ما في وسعهم ليستحق في كل زمان ومكان من انعامات السلطنة السنية.. تلك هي الشعائر التي قادتني لتسطير وضعيتي هذه بمناسبة رجوع مهيب إلى الآستانة العلية ليتشرف بتسليمها لدولتكم فإذا وصلت أتوسل إليكم أن تلتمسوا لي مداومة انعطاف الحضرة الشاهانية عليّ، ولو لم أكن مستحقا هذه النعمة مع مداومة ما عودتموه على دولتكم من التعطف لنحوي واستمرار التفاتكم فإنها عزيزة عندي وثمينة.

(فيليب جلاد – قاموس الإدارة والقضاء – المجلد الخامس)

-١٢-

## فرمان

### مرسل لسمو إسماعيل باشا تعدلت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية

وكفلت فيه بعض حقوق معلومة مؤرخ في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ الموافق ١٢ محرم الحرام سنة ١٢٨٣.

حيث أنني قد اطلعت على طلبك المرفوع للأعتاب السنية الذي أوضحت فيه أن تعديل قاعدة التوارث المقررة في الفرمان الشاهاني المؤرخ في شهر ربيع الأخر سنة ١٣٥٣ ومقدم إلى جدك مُحَمَّد علي باشا حالة تقليده ولاية مصر بطريقة التوارث المشمول ذلك الفرمان بخطي الهمايوني، وإن انتقال الولاية بطريق الإرث من الأب إلى الابن من صلبه بحسب ترتيب البكورية هما أمران مناسبان لحسن إدارة مصر ونمو سعادة أهاليها، وحيث أنني أقدر من جهة أخرى مساعيك وبذلك قصارى جهدك من يوم تقليدك ولاية مصر في سبيل الوصول إلى هذه الغاية حق قدرها، وحيث أن مصر هي مقاطعة من مقاطعات مملكتي الأكثر أهمية، وحيث إنك ما برحت حتى الآن تبرهن على أمانك وخلوصك نحو ذاتي الملوكية، ولما كان من مرادي أن أظهر لك بنوع سني ساطع عظم ثقتي التامة بك قررت بناء على هذا جميعه أن تنتقل ولاية مصر مع ما هو تابع إليها من الأراضي وكامل ملحقاتها وقائم مقاميتي سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك الذكور بطريق الإرث بالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريتك فإذا أخلى منصب الولاية من والي ولم يترك الوالي المتوفي ولدًا ذكرًا ينتقل الإرث حينئذ إلى أكبر إخوته، وإن لم يكن له أخوة فإلى أكبر أولاد كبير إخوته المتوفين الذكور.

هذا قانون التوارث الواجب اتباعه من الآن فصاعد في مصر وفضلا على ما ذكر فإن الشروط المبينة في الفرمان الآنف الذكر تبقى ولن تزال دائمًا أبدًا نافذة المفعول كما في الماضي، ومن المقتضى مراعاة كل شرط منها لأنه في مراعاتها والقيام بما هو مفروض بها من الواجبات ما يوجب استمرار الامتيازات الناشئة عنها، وقد تثبت أيضًا كافة المسموحات الممنوحة أخيرًا من لدن حكومتي السلطانية للولايات المصرية متعلقة بمأذونيتها في أن ترفع عدد جيوشها حتى الثلاثين ألف رجل، وفي أن تستمر نفوذها مختلفة في العيار عن نقود السلطنة العثمانية، وفي أن تمنح رتب حكومتنا الشاهانية حتى الرتبة الثانية، وكذلك تثبت القاعدة الممنوع بموجبها وراثة أولاد بنات ولاة مصر الذكور فتبقى مرعية كما في الماضي، أما الخراج الذي قدمته ولاية مصر للخزينة الملوكية العامرة وقدره ثمانون ألفا من الأكياس فقد يرفع إلى مائة وخمسين ألف من الأكياس فيبدأ بدفعها من شهر محرم الحرام سنة ١٣٨٣ بواقع الليرة العثمانية مائة قرش أي سبعمائة وخمسين ألف من الليرات العثمانية سنويًا وحيث صدرت إرادتي الشاهانية هذا على قصد تنفيذ صورتها المشروحة أعلاه فتحرر هذا الفرمان الملوكي متوجا بخطي الشريف الهمايوني وتسلم وينبغي من جهتك أن تستعمل ما انطويت عليه من الصدق والاستقامة وما حزته من الدراية بأحوال مصر في سبيل الاعتناء بإدارة ولايتك فتجتهد بأن تكفل لساكنيها تمام الراحة والأماني مع معرفة قدر إحساناتي الملوكية التي نالتك مني بواسطة تمسكك بمراعاة الشروط المقررة أعلاه.

(فيليب جلاد – قاموس الإدارة والقضاء – المجلد الخامس)

-١٣-

## فرمان

## الفرمان الصادر من الحضرة السلطانية الجليلة إلى حضرة الخديوي الأفخم

وذلك في تأكيد سائر الفرمانات التي أعطيت سابقا إلى من تولوا الخديوية المصرية، وبإضافة امتيازات جديدة، وذلك في غرة جمادي الأولى سنة ١٢٩٠ (٢٧ يونيه ١٨٧٣).

.... فمن المعلوم لديكم أنكم استدعيتم منا جميع الخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة السلطانية التي صدرت منا منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث إلى عهدة والي مصر الأسبق مُحَمَّد علي باشا المرحوم إلى يومنا هذا سواء كانت تعديل توارث الخديوية المصرية أو بخصوص إعطاء بعض امتيازات حسبما استوجبها موضع الخديوية وأمزجة الأهالي وطبائعها الخصوصية وجعلها فرمانًا واحدًا مع التعديلات اللازمة في أحكامها والتفصيلات المقتضية في عباراتها بشرط أن يكون هذا الفرمان الجديد قائمًا مقام الفرمانات السابقة وأن تكون الأحكام المندرجة فيها معمولًا بها ومرعية الإجراء على الدوام والاستمرار؛ فقد قورن استدعاؤكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية، وها نحن نذكر ونبين لكم أحكامهم على الوجه الآتي.

لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التي صار تعيينها بالفرمان العالي الصادر في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول من

شهور سنة ١٢٥٧ الموشح أعلاه بالخط الهمايوني وتبديلها بأصول حصر الوراثة الخديوية في أكبر أولاد خديوي مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه إلى أكبر أولاد الخديوي الذكور وبعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر المذكور، وهكذا على النسب المستقيم الذكوري على الدوام يكون مستلزمًا لحسن إدارة الخديوية المصرية وجالبا لاستكمال سعادة أحوال أهاليها وسكانها. هذا مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم الجميلة المصروفة في استحصال معمورية الأقطار المصرية المهمة الجسيمة ورفاهية أهاليها وحصول وتوقا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلأجل أن يكون دليلًا باهرًا على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصاياها على الطريق الآتي بيانها، وهي أن خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية إدارتها بمعرفتها مع ما صار إلحاقها بها أخيرًا من قائم قاميتي سواكن ومصوع وملحقاتهما يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم الذكور وبعده إلى أكبر أولاد من يكون خديويًا على الأقطار المصرية من أولادكم، وإذا انحلت الخديوية المصرية بأن لا يكون للخديوي ولد ذكر يصبر توجيهها إلى أكبر إخوته الذكور، وإذا لم يوجد له أخ بقيد الحياة فإلى أكبر أولاد الأخ الأكبر، وهكذا تتخذ هذه الأصول قانونًا مستمرًا وقاعدة مرعية أبدية في توارث الخديوية المصرية، ولا يصير انتقال الوراثة الخديوية إلى الأولاد الذكور المتولدة من أولادكم الإناث أصلا.

ولأجل تأمين توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل الوصاية المقتضية في إدارة أمور الخديوية فيما إذا انحلت الخديوية وكان الوارث

الذي هو أكبر أولادكم الذكور صغيرًا وصبيا بأن يكون عمره أقل من ثماني عشرة سنة، ولو أنه يصير خديويا بالفعل حسب استحقاق الوراثة، ففي الحال يصدر فرمان من طرف السلطنة السنية بتوليته على الخديوية، لكن إذا كان الخديوي السالف عين ونصب وصيا ورتب هيئة وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين بلوغ الخديوي اللاحق الصبي إلى سن الثماني عشرة سنة وكتب منه وصاية بذلك وختم عليه هو وختم أيضًا اثنان من الأمراء المصرية المأمورين بإحدى المأموريات المصرية على طريق الإشهاد، وأجرى الوصاية هكذا، فالوصي مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الإدارة في الحال، وبعد ذلك تعرض الكيفية إلى الباب العالي ويصير التصديق على ذلك الوصي وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عال ويبقى الوصي وهيئة الوصاية على ما هم عليه لحين البلوغ، وأما إذا انحلت الخديوية ولم يعين الخديوي السالف وصيا ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور تتشكل هيئة الوصاية من الذوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والخارجية ومجلس الأحكام المصرية وسردارية العساكر المصرية وتفتيش الأقاليم، ويصير انتخاب وصي في الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتي ذكره، وهو أنه في تلك الساعة تصير المذاكرة والمداولة ما بين هؤلاء الذوات في حق انتخاب وصي منهم فإذا حصل انفاقهم أو اتفاق أكثرية آرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصيا يتعين ذلك الذات وصيا على الخديوية، وإذا اختلفت الآراء بأن رغب نصفهم في تعيين ذات والنصف الآخر في تعيين ذات آخر يكون إجراء وصاية الذات المأمور على المأمورية المهمة والمقدمة في الذكر من تلك

المأموريات، أعني المأمور على المأمورية المقدم ذكرها على الترتيب المحرر آنفا من الداخلية إلى آخره.

وتتشكل هيئة الوصاية من الذوات الباقية بعده ويباشرون إدارة الأمور الخديوية مع الوصي وتعرض الكيفية بمضبطة من طرفهم إلى طرف سلطتنا السنية ويصير التصديق عليها بالفرمان الشريف وكما أنه لا يجوز تبديل الوصي وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها في الصورة الأولى، أعني فيما إذا كان تعيين الوصي وترتيب الوصاية وتركيب أعضائها بمعرفة الخديوي السالف فكذلك في الصورة الثانية، أعني فيما إذا كان انتخاب الوصي بمعرفة المأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصي ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها في تلك المدة، وإذا توفي أحد من أعضاء هيئة الوصاية في ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصرية بمعرفة الباقين وتعيينه بدل المتوفى، وإذا توفي الوصي في تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفتهم على الوجه السابق وجعله وصيا وانتخاب واحد من المأمورين المصرية وإلحاقه بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذي نصب وصيا، وبمجرد بلوغ الخديوي الصبي إلى سن الثماني عشرة سنة صار رشيدًا وفاعلًا مختارًا فيباشر هو بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه، وهذا حسب ما تقرر لدينا واقتضته إرادتنا الملوكية، ولما كان تزايد عمارية الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاهية الأهالي والسكان وراحتهم من أهم المواد الملتزمة المرغوبة لدينا وإدارة المملكة الملكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية وأسبابها عائدة على الحكومة المصرية فنذكر بيان كيفية

تعديل الامتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الامتيازات المعطاة قديمًا وحديثًا من طرف الدولة العلية إلى الحكومة المصرية واستمرار جريانها خلفا عن سلف، وتلك الكيفية هي أنه لما كانت إدارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت إدارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هي من المواد العائدة على الحكومة المصرية والمتعلقة بها، ومن المعلوم أن أمر إدارة أي مملكة كانت وحسن نظامها وتزايد معموريتها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر إلا بتوفيق معاملاتها وتطبيق إجراءاتها العمومية بالأحوال والمواقع وأمزجة الأهالي وطبائعها فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة في أعمال قوانين ونظامات داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لأجل تسهيل تمشية وتسوية كافة المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الأهالي مع الأجانب وترقى وتوسع الصنائع والحرف وأمور التجارة وأمور الضبطية مع الأجانب قد أعطينا لكم الرخصة الكاملة في عقد وتجديد المقاولات مع مأموري الدول الأجنبية في حق الكمرك وأمور التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الأجانب في أمور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لا تستلزم إخلال معاهدات الدولة العلية البولتيقية، وكذا لكون خديوي مصر حائز التصرفات الكاملة في الأمور المالية قد صار إعطاء المأذونية التام له في عقد استقراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية في أي وقت يرى فيه لزومًا للاستقراض بشرط أن يكون باسم الحكومة المصرية، وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة المملكة الذي هو الأمر المهم والمعتنى به زيادة عن كل شيء من أقدم الوظائف المختصة بخديوي مصر، فقد أعطينا له الرخصة الكاملة في تدارك كافة أسباب المحافظة

وتأسيسها وتنظيمها بنسبة الحالات الزمن والموقع، وكذا في تكبير أو تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حسب الإيجاب واللزوم، وكذا أبقيا لخديوي مصر الامتياز القديم في حق إعطاء رتبة أميرآلاي من الرتب العسكرية وإعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط أن المسكوكات الجاري ضربها بمصر تكون باسمنا الملوكي، وأن تكون أعلام وصناجق العساكر البرية والبحرية الموجودة في الخطة المصرية كأعلام وصناجق سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن زرح أي مدرعة بالحديد فقط بدون استئذان لا غيرها من السفن الحربية فإنها جائز إنشاؤها بلا استئذان.

ولأجل إعلان المواد المشروحة أعلاه وتأييدها أصدرنا لكم أمرنا هذا الجليل القدر من ديواننا الهمايوني بمقتضى إرادتنا الملوكية، وصار توشيح أعلاه بخطنا الهمايوني وإعطاؤه لكم متمما ومكملا ومعدلا ومصرحا للخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان في تأسيس وترتيب وراثة الحكومة المصرية أو في تشكيل هيئة الوصاية أو في إدارة الأوامر الملكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط أن تكون الأحكام المندرجة بهذا الفرمان الجديد نافذة وباقية ومرعية الإجراء على مر الزمان وقائمة مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته إرادتنا الملوكية، فيلزم أن تعلموا قدر لطف عنايتنا الملوكية وأداء شكرها بصرف جل هممكم في حسن إدارة أمور الخطة المصرية واستكمال أسباب وقاية أمنية الأهالي المنوطة بها استحصال راحتهم على حسب ما جبلتم عليه من الشيم المرغوبة والغيرة والاستقامة وما اكتسبتموه من

الوقوف والمعلومات في أحوال تلك الحوالي والأقطار، وأن تراعوا إجراء الشروط المقررة في هذا الفرمان الجديد وأداء المائة وخمسين ألف كيسة التي هي ويركو مصر المقطوع سنويًا بأوقاتها وزمانها إلى خزينتنا الجليلة الشاهانية على الترتيب والقاعدة المرعية في ذلك

تحريرًا في سنة ١٢٩٠.

(إسماعيل سرهنك – حقائق الأخبار عن دول البحار – الجزء الثاني)

(فيليب جلاد – قاموس الإدارة والقضاء – المجلد الخامس).

-١٤-

## خط شريف مرسل إلى سمو إسماعيل باشا بخصوص مرسى زيلع

### مؤرخ ٢٧ جمادي الأول ١٢٩٢ الموافق يوليو ١٨٧٥

ولما كنا مقدرين ما قدمتموه وما لم تزالوا تقدموه في كل حين من البراهين على خلوصكم وصدق أمانتكم نحو ذاتنا الشاهانية حق قدرها، ولما كنا راضين عن التنظيمات التي أجريتموها في مصر، وهي جزء مهم من ممالكنا المحروسة، ولما كانت التنظيمات المذكورة منطبقة على رغائبنا ومقاصدنا الشاهانية وحيث أننا راغبون في ازدياد الإيرادات الناتجة من مرسى زيلع لأنه أهل بالتفاتنا الملوكي؛ فبناءً على ذلك قررت سدتنا الملوكية – تكملة للتحسينات المتممة حتى الآن – بأن تعهد إليكم حكومة هذا المرسى الواقع على شواطئ إفريقية على بعد من سنجق

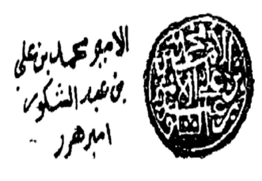
حديدة الذي كان المرسى المذكور تابعًا إليه، ولقاء هذا التنازل يتوجب عليكم أن تدفعوا سنويًا لخزينتنا العامرة السلطانية خمس عشرة ألف ليرة عثمانية. والله مسئول لتكليل مساعيكم بالنجاح.

(فيليب جلاد – قاموس الإدارة والقضاء – المجلد الخامس).

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده

اقول وانا محمد بن علي امير بلاد الهرر تحت طاعة الله ورسوله ثم تحت طاعة الاعز الاجل فخر الاسلام والمسلمين ناصر شريعة سيد المرسلين كافل جيوش المنصورة محمد روف باشه رفع الله قدره وامضى عزائمه الذي هو تحت العزيز الاكرم والوزير المكرم ذوي الفتوحات المتجددة في كل آن والمزايا التي يتحلى بعقود حسنها جيد الزمان مولانا الخديوي اسماعيل بن مولانا ابرهيم لازالت كواكب سعوده زاهرة المطالع ومواكب جنوده قاهرة الطلايع طائعا مختارا في صحتي وسلامتي قابلا مسلما انا واهل طاعتي ومملكتي كما ذكرته لمن ذكرته وارجو من الله تعالى ان يديم الصولة الخديوية ورغبتي ان اكون تحت طاعة الحكومة الخديوية لا امن على نفسي ومالي وعيالي واتمنى من السعادة الخديوية مكافاة لصداقتي لها ان يصدر لي فرمانا كريم ان الامارة لي ولذريتي من بعدي هذا ما دمت صادقا انا وذريتي والله يوفقني لطلبا قبولي نعمتي للخديوي الاعظم وارجو كل اهالي البلاد ان نعرض هذا للخديوي الاعظم

تحريرا نهار الربوع ... شهر رمضان بالاهله ...



الامير محمد بن علي
بن عبد الشكور
امير هرر

-١٥-

## خطاب الأمير محمد بن علي بن عبد الشكور أمير هرر إلى محمد رؤوف باشا في ٧ رمضان ١٢٩٢- ٧ أكتوبر ١٨٧٥

أقول وأنا مُحَمَّد بن علي أمير بلاد هرر تحت طاعة الله ورسوله ثم تحت طاعة الأعز الأجل فخر الإسلام والمسلمين ناصر شريعة سيد المرسلين كافل جيوش المنصورة مُحَمَّد رؤوف باشا رفع الله قدره وأمضى عزائمه الذي هو تحت العزيز الأكرم والوزير المكرم ذوي الفتوحات المتجددة في كل آن والمزايا التي يتحلى بعقود حسنها جيد الزمان مولانا الخديوي إسماعيل بن مولانا إبراهيم لا زلت كواكب سعوده زاهرة المطالع ومواكب جنوده قاهرة الطلايع طائعًا مختارًا في صحتي وسلامتي قابلا مسلمًا أنا وأهل طاعتي ومملكتي كما ذكرته ولمن ذكرته، وأرجو من الله تعالى أن يديم الصولة الخديوية ورغبتي أن أكون تحت طاعة الحكومة الخديوية لأمن على نفسي ومالي وعيالي وأتمنى من السعادة الخديوية مكافأة لصداقتي لها أن يصدر لي فرمانًا كريم أن الإمارة لي ولذريتي من بعدي هذا ما دمت صادقًا أنا وذريتي والله يوفقني لطلبات ولي نعمتي الخديوي الأعظم، وأرجوك أيها الباشا أن تعرض هذا للخديوي الأعظم.

(الأمير مُحَمَّد بن علي بن عبد الشكور أمير هرر).

## صورة المعاهدة مع بريطانيا العظمى بخصوص سواحل الصومال

### ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧

إنه لما أراد كل من حكومة دولة الإنجليز والحكومة الخديوية المصرية عقد اتفاق ما بينهما بخصوص إقرار دولة الإنجليز على تسلط الحكومة الخديوية بالنسبة لتبعيتها إلى الدولة العليا على سواحل بلاد الصومال لغاية رأس حفون رخصت حكومة دولة الإنجليز جناب المسيو فيفيان قنصل جنرال الدولة المشار إليها بالقطر المصري والحكومة الخديوية المصرية دولت شريف باشا ناظر خارجيتها بعقد الشروط الآتية وهي.

**بند ١**

مع حفظ إبقاء الاشتراطات المنوه عنها بالبند الخامس من هذه المقاولة تتعهد الحكومة الخديوية بأنه من تاريخ تنفيذ هذه الشروط، ومن تاريخ إقرار حكومة دولة الإنجليز رسميًا على تسلط الحكومة المصرية على أراضي سواحل الصومال تبقي مينة بولهار ومينة بربرة بصفة مينتين ممتازتين إذا لم يكن سبق اتخاذ التدابير اللازمة لغاية الآن لذلك، وكذلك تتعهد الحكومة الخديوية بألا تعطي في هاتين المينتين أي احتكار أو أي التزام كان لأحد ما ولا ترخص بإجراء شيء مما يعطل حركة التجارة فيهما وأن لا تأخذ عوائد كمارك على البضائع الواردة إليها زيادة عن خمسة في المائة وعلى البضائع الصادرة إلى جهتي تاجورة وزيلع، وكذلك في سائر مين سواحل بلاد الصومال زيادة عما هو جاري أخذه في مينتي بولهار وبربرة، وبشرط أن

يكون تبعة دولة الإنجليز وتجارتها وسفنها معاملين كتبعة دولة ممتازة في جميع جهات تلك البلاد التي تدخل تحت تسلط الحكومة المصرية.

**بند ٢**

يتعهد حضرة خديوي مصر الأفخم عن نفسه وعمن يخلفه بأن لا يرخص بإعطاء أي قطعة كانت من هذه البلاد التي تدخل في حوزة حكومته بطريق الوراثة إلى أي دولة كانت من الدول الأجنبية.

**بند ٣**

يكون لدولة الإنجليز الحق في تعيين مأموري قنصليات في جميع المين والجهات الموجودة على ساحل البلاد المذكورة، ويكون مأمورو القنصليات السابق ذكرهم متمتعين بجميع الامتيازات والمعافاة وسائر المزايا المعطاة، والتي يمكن إعطاؤها إلى سائر مأموري قنصليات أي دولة ممتازة، ولا يسوغ تعيين مأموري قنصليات من أهالي تلك البلاد أو من أهالي البلاد المجاورة لها.

**بند ٤**

أما من خصوص تجارة الرقيق وأمور الضبط والربط في بحرية تلك البلاد؛ فالحكومة الخديوية تتعهد بمنع تصدير رقيق من الجهات المذكورة وتمنع تجارته كما في سائر أقطارها، وأن تلاحظ أمور الضبط والربط فيها لغاية بربرة، وكذلك ليس على الحكومة الخديوية من الآن لغاية ما تنظم أمور إدارتها في جميع الجهات من بربرة إلى رأس حفون سوى أن تلتزم بإجراء جميع ما في إمكانها لمنع تجارة الرقيق وحفظ أمور الضبط والربط،

وقد قبلت الحكومة الخديوية أن تكون سفن الإنجليز أيضًا مأمورة بملاحظة منع تجارة الرقيق وأن تضبط وترسل إلى المجالس المختصة بهذا الأمر جميع السفن التي تراها مشتغلة بهذه التجارة أو تكون مشبوهة بالاشتغال بهذه التجارة في جميع السواحل الموجودة بالصومال التابعة للقطر المصري.

**بند ٥**

تعتبر هذه الشروط متممة وواجبة التنفيذ عندما تتعهد جلالة الحضرة الشاهانية إلى حكومة دولة الإنجليز تعهدًا رسميًا تامًا بأن لا تعطي بأي وجه كان إلى أي دولة كانت من الدول الأجنبية أدنى قطعة من سواحل بلاد الصومال أو من سائر البلاد التي أدخلت في حوزة الحكومة المصرية وصارت جزءًا من ممالك الدولة العليا المعطاة إلى الحكومة المصرية أو أي قطعة من القطر المصري أو من البلاد التابعة له بطريق الوراثة إلى أي دولة كانت أجنبية، وعلى ذلك صار عقد هذه الشروط ووضع كل من الطرفين إمضاءه.

تحريرًا في الإسكندرية في ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧.

| الإمضاء | الإمضاء |
|---|---|
| شريف | فيفيان |

(إسماعيل سرهنك – حقائق الأخبار في دول البحار – الجزء الثاني)

-١٧-

## معاهدة الرقيق مع بريطانيا العظمى

## في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧

لما كان من أقصى آمال كل من حكومتي جناب ملكة بريطانيا العظمى وآيرلاندا المتحدة وحضرة خديوي مصر التعاون في إبطال منه بيع الرقيق بالكلية وكانا قد صمما على عقد معاهدة للوصول لهذا الغرض حصل الرضا والاتفاق بين الواضعين إمضاءهم أدناه المأذونين بهذا الشأن على تدوين البنود الآتية وهي.

**بند ١**

حيث أنه سابق صدور لائحة من الحكومة الخديوية بمنع بيع الرقيق السوداني والحبشي في الجهات التابعة لها؛ فتتعهد الحكومة المشار إليها بأن تمنع منعًا كليًا من الآن فصاعدا إدخال العبيد السودانيين والحبشيين بأراضي القطر المصري وملحقاته سواء كان بطريق البر أو البحور المارة من تلك الأراضي وبأن تعاقب بأشد الجزاء على مقتضى القوانين المصرية الجاري العمل بها أو بموجب ما سيأتي بيانه بهذه المعاهدة كل من وجد متعاطيا بيع الرقيق السوداني أو الحبشي مباشرة أو بواسطة غيره، وكذلك تتعهد بأن تمنع إخراج الرقيق السوداني أو الحبشي إلى خارج القطر المصري وملحقاته منعًا مطلقًا ما لم تحقق وتثبت صحة عتقه أو حريته ولا بد أن يذكر بورقة العتق أو بالباسبور الذي يعطى لأولئك السودانيين أو الحبشيين من طرف الحكومة المصرية قبل خروجهم بأنهم أحرار ويمكنهم أن يتولوا أمر

أنفسهم كيف شاءوا بلا قيد أو شرط ما.

**بند ٢**

كل شخص يوجد بأرض مصر أو بحدودها أو بالجهات التابعة لها بوسط إفريقيا متعاطيًا بيع الرقيق السوداني أو الحبشي مباشرة أو بواسطة غيره تعتبره الحكومة المصرية هو ومن يكون مشتركًا معه بمنزلة السارقين القاتلين فإن كان من تبعتها يحاكم أمام مجلس عسكري وإلا تحال حالًا محاكمته على المجالس المختصة بذلك ونرسل لها المحاضر المحررة من الجهة العليا من جهات الحكومة المصرية في المحل الذي ثبت فيه حصول التجارة وكافة الأوراق والمستندات الدالة على جنحته للحكم فيها بمقتضى قوانين الحكومة التي يكون تابعًا لها ما دامت هذه القوانين تجيز ذلك وما يوحد من الرقيق السوداني أو الحبشي بأيدي أي تاجر كان يصير إعطاؤه حريته ومعاملته بمقتضى المدون ببند ٣ الآتي والذيل المؤشر عليه بحرف (أ) المتمم لهذه المعاهدة.

**بند ٣**

نظرًا لكون إعادة الرقيق السودانيين أو الحبشيين لبلادهم بالنائي سواء كانوا منزوعين من أيدي المتجرين فيهم أو معتوقين يتعذر حصولها وينشأ منها إما هلاكهم من التعب أو من الفاقة أو وقوعهم في ربقة الرق ثانيًا تستمر الحكومة بأن تجري معهم الإجراءات السابق اتخاذها بمعرفتها في حق الرقيق ومذكورة في الذبل المؤشر بحرف (أ) المحكي عنه.

**بند ٤**

تستعمل الحكومة المصرية سطوتها على قدر الاستطاعة لمنع ما يجري من المقاتلات بين قبائل إفريقيا الوسطى بقصد الاستيلاء على الرقيق وبيعه، وتتعهد بأن تعامل معاملة القاتلين كل من يوجد متعاطيًا ببيع الأولاد أو جلبها، فإن كان المرتكبون لذلك من تبعة الحكومة المصرية تصير محاكمتهم أمام مجلس عسكري وإلا تحال محاكمتهم على المجالس المختصة بالحكم وترسل لها المحاضر والأوراق والمستندات للفصل في الدعوى بمقتضى قانون بلادهم كما هو مذكور ببند (٢).

**بند ٥**

تتعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خصوصي يرفق بهذه المعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالكلية في أرض مصر من ابتداء تاريخ يتحدد بالأمر المشار إليه وتخصيص نوع الجزاء الذي يترتب على من يخالف منطوقها.

**بند ٦**

لأجل زيادة الوثوق من منع بيع الرقيق السوداني والحبشي بالبحر الأحمر ترتضي الحكومة المصرية بأن السفن الإنجليزية تجري التفتيش والبحث والقبض عند اللزوم على أي مركب تكون متعاطية تجارة الرقيق من السودان أو الحبش وتسليمها لأحد مراكز الحكومة المصرية القريب من محل الواقعة أو للمركز الأوفق لأجل الحكم على تلك المركب بما يلزم، وكذلك يصير ضبط أي مركب مصرية تتحقق فيها شبهة وجود رقيق للمبيع أو تكون تعاطت بيع الرقيق في أثناء سفريتها.. وإجراء التفتيش

وضبط الرقيق يكونان بخليج عدن وفي ساحلي بلاد العرب وبالجهة الشرقية من إفريقيا وبمياه سواحل مصر والجهات التابعة لها ما يوجد من الرقيق سوداني أو حبشي بأي مركب مصرية، ويضبط بمعرفة المراكب الإنجليزية لدى التفتيش يبقى تحت إذن الحكومة الإنجليزية وهي تتعهد بإجراء ما يقتضي لحصوله على تمام الحرية.. أما المركب وشحنتها وطقم بحريتها فيصير تسليمها لأقرب مركز من مراكز الحكومة المصرية لمحل الواقعة أو للمركز اللائق لأجل توقيع الحكم عليها بما يلزم فإذا لم يتيسر لقبطان المركب الإنجليزية تسليم ما يكون صار ضبطه من الرقيق لمحل تابع لحكومة الإنجليز أو إذا دعت الضرورة في مصلحة الرقيق سوداني أو حبشي لتسليمهم للحكومة المصرية؛ فالحكومة المشار إليها تتعهد بناءً على طلب قبطان المركب الإنجليزي أو الضابط الذي يستنبه لذلك أن تقبل الرقيق سوداني أو حبشي وتعطيهم حريتهم وتمنحهم عين الامتيازات التي تمنحها للرقيق السوداني أو الحبشي المضبوط بمعرفة جهاتها.. كذلك تقبل الحكومة الإنجليزية من جهتها بأن أي مركب إنجليزية سائرة ببنديرة إنجليزية في البحر الأحمر أو في خليج عدن أو في ساحل بلاد العرب أو في المياه الداخلة بالقطر المصري أو في الجهات التابعة لهم توجد متعاطية التجارة في الرقيق سوداني أو حبشي يصير تفتيشها وحجزها وضبطها بمعرفة الحكومة المصرية إنما المركب بشحنتها وطقم بحريتها يصير تسليمها لأقرب جهة من جهات الحكومة الإنجليزية لأجل توقيع الحكم عليها، وما يصير ضبطه من الرقيق سوداني أو حبشي تعطي لهم الحرية بمعرفة الحكومة المصرية وتبقى متولية أمره إذا حكم بعدم صحة الحجز أو الضبط أو إقامة الدعوى من المجلس

المختص بالحكم فالحكومة التابعة لها المركب التي أجرت ذلك تكون ملزومة بأن تعطي تعويضًا لائقًا بحسب الأحوال لحكومة المركب التي صار ضبطها أو إقامة الدعوى عليها.

**بند ٧**

يكون إجراء العمل بمقتضى هذه المعاهدة في القطر المصري لحد أسوان من تاريخ توقيع الإمضاء عليها، وفي ملحقات الحكومة المصرية بإفريقيا العليا وبسواحل البحر الأحمر من بعد مضي ثلاثة شهور من ذلك التاريخ بناء عليه فقد تحررت هذه المعاهدة بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ وتوقعت عليها إمضاء وأختام الواضعين أسماءهم فيه أدناه.

| الإمضاء | الإمضاء |
| --- | --- |
| شريف | فيفيان |

(إسماعيل سرهنك – حقائق الأخبار في دول البحار – الجزء الثاني)

**-١٨-**

**صورة**

**نسخة ذيل للمعاهدة التي عقدت بين حكومة بريطانيا العظمى وبين الحكومة المصرية في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧**

بشأن إبطال تجارة الرقيق. إن الجاري لحد الآن هو أن الضبطية هي المناطة بكل ما يتعلق بالرقيق من نحو عتقهم وتربية الأطفال منهم وما يشابه ذلك فمن الآن يترتب بكل من محافظتي مصر وإسكندرية قلم

مخصوص لهذا الغرض، ويناط بكل ما يتعلق بالرقيق في المدينتين المذكورتين من نحو عتقهم وغيره.. أما في الأقاليم فالقسم الذي يترتب لذلك يكون تحت ملاحظة مفتشي العموم، ويكون للقلم المذكور دفتر يتقيد به بغاية التفصيل جميع الوقائع التي تختص بالرقيق المعتوق في حالة ما إذا تقدمت شكوى من بعض القنصلاتات أو من أفراد العامة، فعلى القلم المذكور أخذ الاستعلامات اللازمة عن تلك الشكوى، فإذا ظهر من الاستعلام أحقيتها ترسل القضية لجهة اختصاصها لكي يجري فيها مقتضى الأصول المقررة للعتق.. أما أن كانت الشكوى مقدمة من نفس العبد فعلى القلم بعد ثبوت شكواه أن يعطيه ورقة عتق من دفتر قسيمة يكون مخصصًا لهذا الشأن وكل من أخذ من معتوقه ورقة عتقه أو منعه أو اشترك في منعه من الحرية بوسائط اغتصابية أو غشية يعامل معاملة من متحرفي الرقيق على الحكومة أن تقوم بلوازمات العبيد والمعتوقين؛ فالذكور منهم يستخدمون بحسب الأحوال أو بحسب اختيارهم إما في الزراعة أو في الخدمة المنزلية أو في العسكرية، والإناث يستخدمن إما في محلات للحكومة أو في منازل معتبرة.. أما الأطفال منهم فيستمر إدخالهم إن كانوا ذكورًا في مدارس أو في معامل الحكومة، وإن كن إناثًا فيدخلن في المدارس المخصصة للإناث.. هذا وكل ما يتعلق بتربية هؤلاء الأطفال يكون محولًا لملاحظة والتفات محافظي مصر والإسكندرية الواجب على كل منهما المخابرة مع نظارة المعارف في شأن ما يستحسن إجراؤه في حقهم من التربية الذكور الذين يوجدون بالأرياف يصير وضعهم بمعرفة مفتشي الأقاليم في مكاتب البنادر.. أما الإناث فيصير إرسالهن لمصر والمعتوق من الرقيق الموجود

بالسودان يصير استخدامهم برغبتهم أما بالزراعة أو بالخدمة المنزلية أو بالعسكرية تحرر هذا التذييل بالإسكندرية في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ للعمل بمقتضاه من تاريخ إجراء العمل بموجب المعاهدة الأصلية.

| الإمضاء | الإمضاء |
| --- | --- |
| شريف | فيفيان |

(إسماعيل سرهنك – حقائق الأخبار في دول البحار – الجزء الثاني)

-١٩-

## وفاق بين حكومة جلالة ملك الإنجليز وحكومة الجناب العالي خديوي مصر

### بشأن إدارة السودان في المستقبل

حيث إن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملك الإنجليز والجناب العالي الخديوي. وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة.

وحيث إنه من المقتضي التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح، وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري

والقانوني الآنف ذكره، وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل. وحيث إنه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادي حلفا وسواكن إداريًا بالأقاليم المتفتحة المجاورة لهما. فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو:

**(المادة الأولى)**

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين في خطوط العرض وهي:

أولًا: الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢ أو

ثانيًا: الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو.

ثالثًا: الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدًا.

**(المادة الثانية)**

يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط.

**(المادة الثالثة)**

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على

طلب حكومة جلالة الملكة، ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية.

**(المادة الرابعة)**

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة.

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي.

**(المادة الخامسة)**

لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها.

**(المادة السادسة)**

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى

بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول.

**(المادة السابعة)**

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى الموادان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من مواني ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج. ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن.

**(المادة الثامنة)**

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه.

**(المادة التاسعة)**

يعتبر السودان بأجمعه – ما عدا مدينة سواكن – تحت الأحكام العرفية، وذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.

**(المادة العاشرة)**

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلاتات

بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

**(المادة الحادية عشرة)**

ممنوع منعًا مطلقًا إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه، وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن.

**(المادة الثانية عشرة)**

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها.

تحريرًا في القاهرة في ١٩ يناير ١٨٩٩
الإمضاءات: (كرومر) (بطرس غالي)

حيث تقرر في المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان في المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أي قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن. وحيث إنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن في أي وقت من الأوقات، وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصا لما يترتب عليه من النفقات. وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهلها قد ألحق بهم ضررًا جسيمًا فيكون حينئذ من الصواب إجراء المساواة بين تلك المدينة وباقي السودان. وحيث أنه

**بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار إليه، فيما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام في ذلك قد حصل التراضي والاتفاق بيننا على ما هو آت:**

**(المادة الأولى)**

**تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة في وفاقنا الرقيم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التي كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذي تقرر في ذلك الوفاق لإدارة السودان في المستقبل.**

**تحريرًا في مصر في ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩**

| إمضاء | إمضاء |
| --- | --- |
| (بطرس غالي) | (كرومر) |

**(مجلس الشيوخ – قانون رقم ٦٠ سنة ١٩٣٦).**

# مصادر البحث

اكتفينا بذكر ما أشارت إليه هوامش البحث من الأوراق الحكومية وكتابات المعاصرين وبحوث المؤرخين، فأغفلنا عددًا كبيرًا من المراجع التي تتناول الموضوع من شتى نواحيه ولا يتسع المقام لذكرها. والأوراق الحكومية منها ما هو منشور ومنها ما يزال مودعا في دور محفوظات الدول سواء في القاهرة أو في لندن وباريس وفيينا وواشنطن.

ومما يجب ذكره أنه يوجد بسراي عابدين صورة كاملة من الوثائق الأمريكية مأخوذة بالفوتستات من واشنطن، ولذلك أدخلنا هذه الوثائق ضمن [الوثائق] الموجودة بالسراي العامرة. وقد ذكرنا عند الإشارة إلى المحفوظات المصرية نمرة الدفتر ورقم الوثيقة، وفعلنا ذلك عند ذكر الوثائق الأمريكية فأثبتنا نمرة المجلد ورقم الوثيقة، ثم اتبعنا هذه الطريقة نفسها عند الإشارة إلى الوثائق الإنجليزية والفرنسية والنمساوية. ونشر رينيه قطاوي بك الوثائق الروسية الموجودة ضمن محفوظات قنصلية روسيا العامة في مصر، وقد أثبتنا هذه تحت اسمه ضمن الوثائق الأخرى المطبوعة.

### وثائق غير منشورة

- المحفوظات المصرية– سراي عابدين.
- دفاتر المعية (تركي).
- دفاتر ومحافظ المعية (عربي).
- المراسلات الفرنسية– والأرقام المقيدة هي نمر الدوسيهات كالآتي:–

## وثائق مطبوعة


1. Acles Diplomatiques et Firmans Imperiaux relatifa a l'Egypte (1804- 1879) Cairo 1880.
2. Blue Books- Parliamentary Sessional Papers (1863- 1890)

   Egypt No 1. (1878) Convention between the British And Egypt tan Governments For he Suppression of the Slave Tiade London 1878.

   Egypt No 3. (1891) Report on the Administranon and Condition of Egypt and the Piogress of Reforms. Dated March 28, 1891.

   Egypt No. 4 (1879), Firmans granted by the Sullans to the Viceroys of Egypt 1841- 1873. With Correspond. Relating thereto. London 1879,

   Egypt No. 5 (1887) Reports by Sir H. Drummond Wolf.

   Egypt No. 11 (1883). Report on the Sudan by Lieut. Colonel Stewart, Dated Khartoum 9. 2. 1883.

   Parliam, Sess. Papers. Class A. Corresp. Respecting Sir Bartle Frére's Mission to the East Coasl of Africa 1872- 1873.

   Parliam. Sess. Papers. Cladd B. iEnclos. No. 116. 1. Report on Slavs Trade existing in the Consular District of Jeddah (1870).
3. Cattaui, R. Le Regne de Mohamed Aly d'Apré les Archives Russes En Egypte. Tome III. Roma 1936.
4. Correspondence Respecting Abyssinia 1846- 1868. London 1868.
5. Documents Diplomatiques Français (1871- 1914). L se (1871- 1900) Paris 1930.
6. Driault. E. La Formation de l'Empire de Mohamed Aly de l'Arabie au Soudan (1814- 1823). Corn s. des Consuls de France En Egypte. Caire 1927.
7. Journal Official. Documents Padementaires (1894).
8. Recueil Des D'caments Officiels.. Rapport du Comte de Dufferin au Comte Granvl.. e(6.2, 1883).- [Dufferin].
9. Recueil de Firmans impérialix Ottomans Adressés aux Valla et zux Khedives d'Egypte. Caire 1934. Nahoum.
10. Report on the Egyptian Provinces of the Sudan, Red Sea, and Equator. Complled in the Intelligence Branch Office. (Revised) 1884. London 1884.

## المراجع الإفرنجية


1. Abbate, Le Dr. De l'Afrique Centrale, ou Voyage De S. A. Mohammed Said Pacha Dans ses Provinces De Soudan. Paris 1858.
2. Allen, B. Gordon and the Sudan. London 1931.
3. Arminjon, P. La Situation Economique Et Fiuauciére de l'Egypte et le Soudan Egyplien Paris 1911.
4. Arthur, Sir George. Life of Lord Kitchener (vol. l) London 1921.
5. Biovés, A Un Grand aventurler du XIX Secle. Gordon Pacha. Paris 1907.
6. Brun. Rollet. Le Nil Blanc et le Soudan. Paris 1855.
7. Buchta, R. The True Story of the Rebellion in the Soudan. London. 1885.
8. Cadalvene et Breuvery. L'Egypte et la Nubie. Paris 1841.
9. Chaillé- Long. Central Afoca. London 1876.
10. Churchill, W. S. The River War. London 1929.
11. Cochetis J. Situation Internale de l'Egypte et du Soudan. (Jurudlque et Politique) Paris 1902.
12. Coivin, Sir Aucklaud. The Making of Modern Egypt. London. 1906.
13. Combes. E. Voyage En Egypte, en Nubie etc. Paris 1846.
14. Crabités. P. The Winuing of the Sudau. London. 1934.
15. Cromer, The Earl of. Modern Egypt. London 1908.
16. Delebecque, J. Gordon Et Le Drame De Khartoum. Paris 1935.
17. Dicey, E. The Story of the Khedivate. London 1902.
18. Douin, G. Histoire du Regne De Khedive lamail. T III. 1 Part. Cairo 1936.
19. Emily, Médecin- Général. Mission Marchand. 1896- 1899. Paris 1935.
20. Ensor. F. S. Ineldents on a Journey Through Nubia to Darfoor. London 1881.

21. Fitzmaurice, Load Edmond. The Life of Granville etc. London 1905.
22. Freycinet. C, de. La Question d'Egypte. Paris 1905.
23. Gessi, R. Seven Years in the Sudan. London 1892.
24. Giffen. M. B. Fashoda: The Incident and its Diplomatic Setting. Chicago Press 1930.
25. Gilbert, p. l'Afrique luconnue. Paris 1862.
26. Gielchen, Count. With the Mission to Menelik 1897. London 1898.
27. Hake, E. The Journals of Major- Gen. C. G, Gordon at Khartoum. London 1885.
28. Hamont. P. N., L'Egypte sols Mehemet Ali. Paris 1845.
29. Hill. G. B. Colonel Gordon in Central Africa 1874- 1879. London 1881.
30. Hoskins. G. A. A. Winter in Upper and Lower Egypt. London 1863.
31. Junker, W. Travels in Africa During the years 1875- 1878. London 1890.
32. Krapl, J. L. Travel, rescarches. London 1890.
33. Low. S. Egypt in Transitton. With an Iptrod. By the Earl of Cromer. London 1914.
34. Lejean, G Voyage aux Deux Nils. Paris 1865- 1870.
35. Lepsius, Dr. Richard. Letter from Egypt, Ethiopia… London 1853.
36. Lesseps, F. de. Souvenirs d'un Voyage au Soudau. (La Nouvelle Revue. 6◦ A. t, XXVI.) l'aris 1884.
37. Mac Michael, sir H. The Anglo- Egyptian Sudan. London 1935.
38. Madden, R. R. Travels in Turkey, Egypt, Nubia… London 1829.
39. Markham, C. R. A History of the Abyssinian Expedition. London 1869.
40. Melly, G. Khartoum and the Blue and White Niles. London 1851.
41. Mengin, F. Histoire de l'Egypte sous le gouveru. de Mohammed Aly… Paris 1823.
42. Morley, J. The Life of William Ewart Gladstone London 1903.

43. Munzinger, W. Ostafrikausche Studien. Schafihausen 1864.
44. Myers, A. B. R. Life With the Harman Arabs.. London 1876.
45. Peel, W. A Ride Through the Nubian Desert. London 1852.
46. Pensa, H. l'Egypte et le Soudan Egyptien. Paris 1895.
47. Petherick, J. Egypt, the Sudan and Central Africa. Loudon 1861.
48. Puckler- Muskau. Egypt Under Mehemet Ali London 1845.
49. Rivoyre. D de. Aux Pays du Soudau, Bogos, Menbah, Souakin. Paris, 1885.
50. Robinson. A. E. Nimr, the Last King of Shendl. (sudan Notea and Records vol. VIII. No 2) Kbartoum. 1923.
51. --- The Conquest of the Soudan by the Wall of Egypt.. (1820-1824). London?
52. Robinson. C. A. The Rulers of the Soudan (Africa Society Journal vol. 26 London 1927.
53. Ruppell. Dr. E. Beisen in Nubia, Kordofan und dem petràischen Arabien. Frankfort am Malu 1838.
54. Russeger, von Joseph, Resen in Europs, Asien und Afrrka, 1835 bis 1841. (vol. 2) Stuttgart 1841.
55. Russell H. The Ruin of the Sudan London 1892.
56. Russell M. Nubia and Abyssiuia. Edinbuigh. 1833.
57. Sabry. M. l Empire Egyptien sous Ismail. Paris 1933.
58. Sartorius, E. Three Months in the Sudan. London 1885.
59. Shukry, M. F. The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan (1863- 1879). Cairo 1938.
60. Slatin, R. Fire and Sword in the Sudan. London. 1898.
61. Tounsy, le Cheykh Moh. Ibn. Omar El. Voyage au Ouàday. Paris 1851.
62. Waddington, G. and Hanbury, B. Jouinal of a visit. London 1827.
63. Werne, F. Expedition Zur Entdeckung der Quellen des Weissen NII Berlin 1848.
64. --- Feldzug von Sennar nach Taka, Basa und Beni Amer… Stuttgart 1951.
65. Zettand, The Marquess of. Lord Cromer. London. 1923.

## المراجع العربية


١– أمين سامي باشا– تقويم النيل. عصر عباس حلمي باشا الأول ومحمد سعيد باشا (المجلد الأول من الجزء الثالث) القاهرة ١٩٣٦.

٢– تاريخ مدينة سنار (دار الكتب المصرية مخطوط رقم ١٨ تاريخ م).

٣– تاريخ ملوك السودان وأقاليمه إلى حكم الخديوي إسماعيل (دار الكتب المصرية تاريخ ٢٥٤٧) صورة شمسية عن النسخة الموجودة في المكتبة الأهلية بباريس.

٤– جرجس حنين – كتاب الأطيان والضرائب في القطر المصري – القاهرة ١٩٠٤.

٥– رفاعة رافع الطهطاوي – كتاب مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية – القاهرة ١٣٣٠هـ (١٩٠٤).

٦– سليم نقاش – مصر للمصريين – الإسكندرية ١٨٨٤ (الجزء السادس).

٧– مجلس الشيوخ – قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى – القاهرة ١٩٣٧.

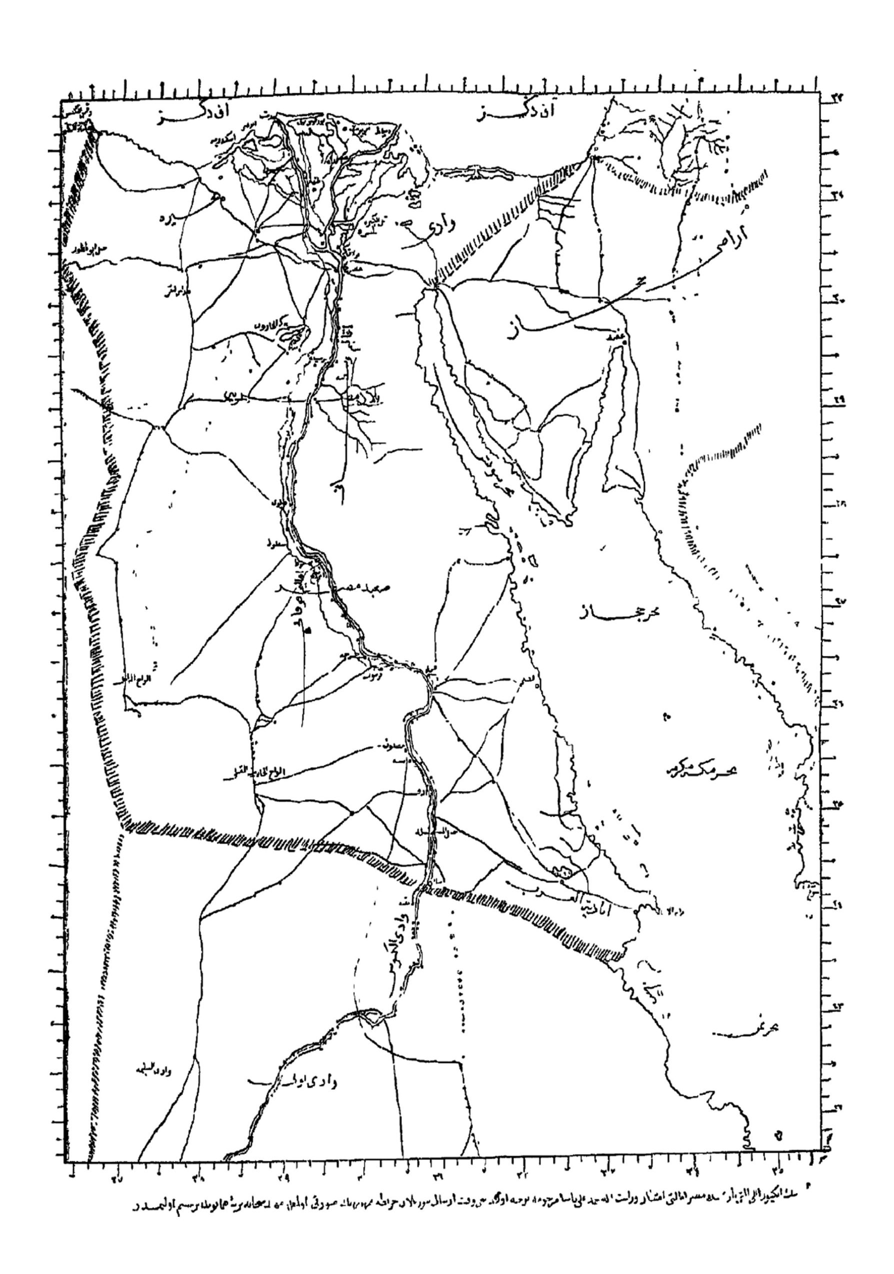
٨– خليل صبحي – تاريخ الحياة النيابية من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا – الجزء الخامس – القاهرة ١٩٣٩.

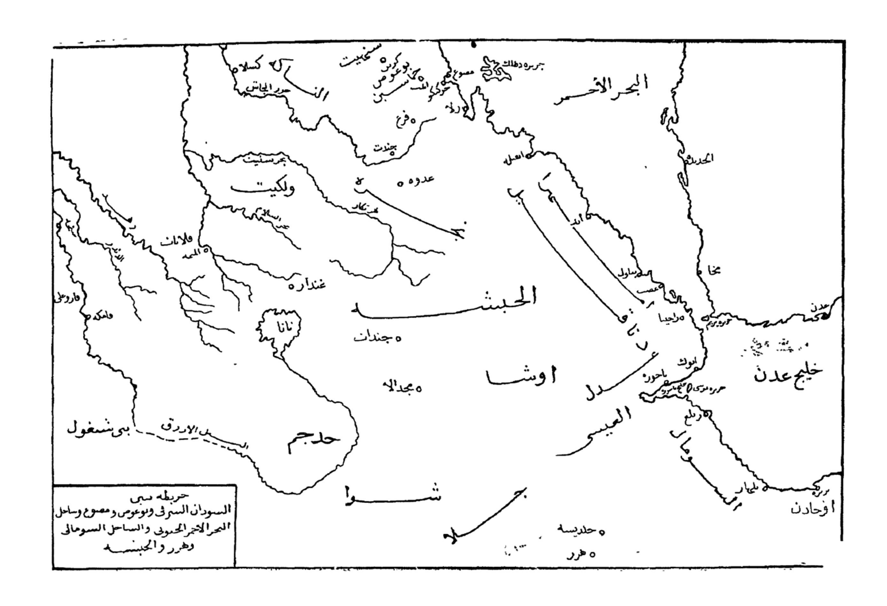
٩– محمد فؤاد شكري – الإمبراطورية الإفريقية – صفحة من تاريخ مكافحة الرق والنخاسة في السودان – (كتاب إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عامًا على وفاته) وزارة المعارف – القاهرة ١٩٤٥.

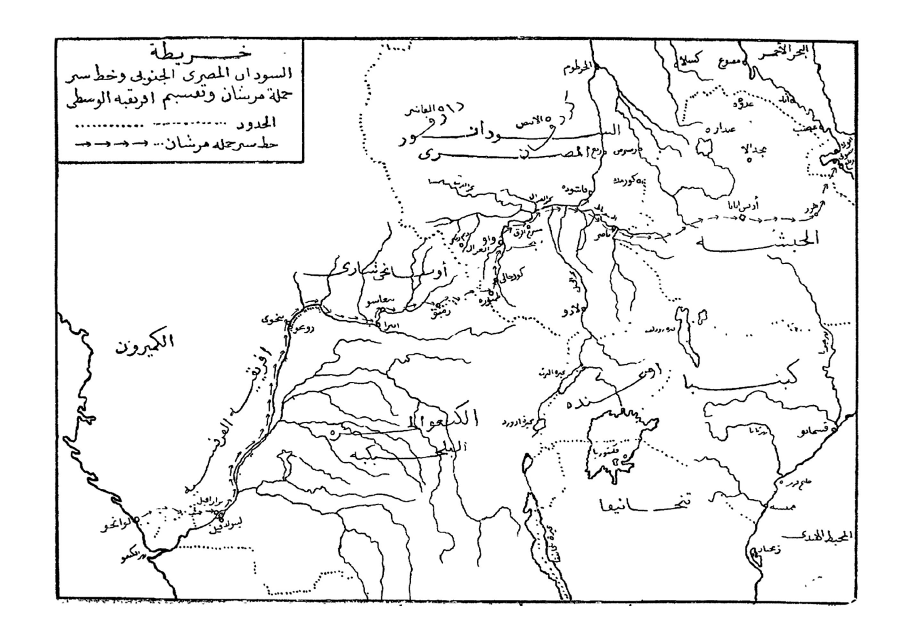
١٠– نعوم شقير – تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته في ثلاثة أجزاء – القاهرة ١٩٠٣.

١١– الوقائع المصرية.

الخريطة الملحقة بالفرمان الصادر لمُحَمَّد علي باشا في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١




البحر الأحمر
الحبشه
اوسا
خليج عدن
ولكيت
حدجم
بنى شنغول
خريطه بين
السودان الشرقي وبوغوص ومصوع وساحل
البحر الاحمر الجنوبي والساحل الصومالي
وهرر والحبشه


خريطة
السودان المصري الجنوبي وخط سير
حملة مرشان وتقسيم افريقيه الوسطى
الحدود
خط سير حمله مرشان
البحر الأحمر
الحبشه
السودان المصري
تنجانيقا

# الفهرس